الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد الثالث عشر ـ تموز ١٩٩٥

الجيش عامل وحدة واستقرار

جسّد الجيش اللبناني، على مدى السنوات الخمس الماضية، عامل وحدة واستقرار في الوطن. وقد ساعده في لعب هذا الدور الالتزام الوطني عند أفراده، ومناقبيتهم ووفاؤهم للدستور وتقيدهم بالانضباط والقوانين والأنظمة.

ان سلسلة الأحداث والتجارب التي عاشها الوطن منذ الاستقلال، وعاناها الجيش ـ تحديداً ـ كونه درع الحماية وسور الأمان للوطن والمواطن، أثبتت بطلان مقولة «قوة لبنان في ضعفه»، كما ابرزت فداحة الانعكاسات السلبية للتجاذبات السياسية على الجيش، مما كبح احياناً انطلاقه الى مهامه وتنفيذ واجبه، وعطّل مراراً دوره الأمني والدفاعي. وقد آل ذلك بالمجتمع الى التفتت، وبالدولة الى الانهيار وبالكيان الى المخاطر والاحتلال.

ولما توقفت الحرب الفتنة، وقُيِّض للدولة ان تستعيد وحدتها وتوافقها بمساعدة الشقيقة سوريا، استعاد الجيش وحدته ودوره الوطني، فعمل على تثبيت الأمن في الداخل، ودافع عن الأرض والشعب في الجنوب والبقاع الغربي، وساعد في ترسيخ اللحمة بين اللبنانيين، وساهم في استنهاض بعض المؤسسات والادارات، ورعى أمنياً عودة المهجرين، واستعاد صفاء علاقته المميزة مع المواطنين، ملتزماً على الدوام حدود الدور الوطني الذي حدّده له الدستور، ومنفذاً قرارات السلطة السياسية بكل انضباطية ومناقبية وكفاءة.

العميد الركن علي حرب

مدير التوجيه

الفهرست

العدد الثالث عشر ـ تموز ١٩٩٥

كلمة التحرير ١

العالم اليوم

في ظل تراجع فعالية الأمم المتحدة ..... **العميد الركن سامي ريحانا** ٥

التخصصية، ما لها وما عليها ..... **د. نبيه غانم** ٤٥

المياه في لبنان: حاضرها ومستقبلها ..... **د. موسى نجيب نعمة** ٥٩

ماذا يتعلم التلامذة

في كتب تاريخ لبنان المدرسية؟ ..... **د. انطوان نصري مسرّة** ٧٣

انتخابات عام ١٩٢٢ ..... **د. أديب حرب** ٩٥

ندوة: الجيش والوطن

الجيش والمجتمع ..... **د. عدنان الأمين** ١٢١

مواقف مضيئة في تاريخ الجيش اللبناني ..... **د. حسن منيمنة** ١٢٩

الجيش والمؤسسات ..... **د. عبدالله فرحات** ١٣٥

الجيش والدولة ..... **د. ميشال نعمة** ١٤١

صورة الجيش في عيده الخمسين ..... **د. نسيم الخوري** ١٤٧

مراجعة كتب

Bronzage Nucléaire ..... **غسان شديد** ١٥٣

Contemporary Trends ..... **Iliya Harik** ١٨٣
in Arab Democratic Thought

From Ivan the Terrible to Boris Yeltsin: ..... **Kamal Yazigi** ١٩٦
The Problem of Nationalities in Russia

العالم اليوم في ظل تراجع فعالية الأمم المتحدة

العميد الركن سامي ريحانا(*)

يبدو عالمنا اليوم، وهو على أعتاب القرن الواحد والعشرين، عالماً مترابطاً سياسياً وتكنولوجياً في ضوء الثورة التي عرفتها الاتصالات التي قربت المسافات ودفعت البلدان إلى التقارب في المعرفة. فالتلفزيون المنفتح عبر الأقمار الصناعية على جميع أقطار العالم دفع إلى التعارف أكثر فأكثر. والحدث البسيط في أي قطر من الأقطار ينقل بسرعة فائقة لعرضه أمام الملايين من المشاهدين.

إنها حقاً ثورة في عالم التكنولوجيا والاتصالات!

لكن هذه الثورة لم تترافق مع تنمية متوازنة لجميع هذه الأقطار. لم تترافق حتى مع محاولات لتقريب الفروقات الاجتماعية والتنموية بين الشمال والجنوب، بين العالم الأول المتطور والذي يندفع يومياً أكثر فأكثر في عالم التكنولوجيا والأتمتة، وبين العالم الثالث المغمور بالفقر والحرمان والتخلف، والعاجز عن اللحاق بالتطور الايجابي في ميادين الاقتصاد والاجتماع والتربية وغيرها.

إن الفروقات التنموية كانت دوماً عقبة في العلاقات بين العالمين المذكورين، إلا أنها بلغت حالياً مبلغاً عظيماً وبدا وكأن كلاً من هذين العالمين يتجه بسرعة عكس اتجاه الآخر. فما اتفق على تسميته «الشمال» أي العالم الغني والمتطور يحاول دفع عجلته إلى المزيد من الازدهار الاقتصادي والاجتماعي في وقت يقف العالم الثالث أو ما اتفق على تسميته «الجنوب» عاجزاً عن المحافظة على منجزاته في ظل تسارع مظاهر التنمية الحديثة. أما

(*) رئيس غرفة الأوضاع في القصر الجمهوري حالياً ـ دكتوراه دولة ودكتوراه حلقة ثالثة في التاريخ من جامعة السوربون بفرنسا ـ خريج كلية الحرب في بلجيكا (١٩٨١ ـ ١٩٨٣).

العالم الثاني الذي كان متوافقاً على شموليته للقوى النامية والتي تلعب دور الموازن بين العالمين الآخرين، فيبدو أن دوره تقلص بشكل لم يسبق له مثيل، في ظل بروز النظام العالمي الجديد وانهيار الكتلة الشرقية وتراجع تأثير المنظمات الدولية والإقليمية.

العالم اليوم يتجه نحو طريق محفوف بالمخاطر في ظل الأزمات التي تعترضه والتي لم يجد حلولاً مرضية لها بعد، كمشاكل البيئة وزيادة السكان والهجرات والتسلح والتدفق النقدي الهائل والدفء الكوني وغيرها.

فهل ان عالمنا كامل الاستعداد لاستقبال القرن الواحد والعشرين؟

أم أنه مقبل على المزيد من الأزمات المستعصية مما سيزيد التوترات السياسية والعرقية والدينية والاجتماعية والعقائدية وغيرها؟

أولاً: كيف يبدو العالم اليوم؟

كتبت مجلة الايكونوميست اللندنية في شهر تشرين الأول ١٩٣٠، بعد عام من الأزمة الاقتصادية الأميركية، وضمن دراسة يسودها التشاؤم من المشكلات العالمية المطروحة[١]:

«المشكلة الأكثر صعوبة التي يواجهها جيلنا تكمن في أن انجازاتنا على الصعيد الاقتصادي قد فاقت تقدمنا على الصعيد السياسي إلى درجة أصبح اقتصادنا وسيادتنا في تنافر مستمر. فعلى المستوى الاقتصادي، انتظم العالم في وحدة شاملة من النشاط. أما على المستوى السياسي، فلم يبقَ العالم مقسماً إلى ستين أو سبعين دولة قومية فقط، بل ان وحداته القومية هذه تتقلص مساحة وتزداد عدداً، ويغدو فيها الوعي القومي أكثر حدة. وما فتىء هذا التوتر القائم بين هذين الاتجاهين المتناقضين يتمخض عن سلسلة من الصدامات العنيفة ويدمر الحياة الاجتماعية البشرية...».

وحلت المشكلة في ما بعد بالحرب العالمية الثانية.

أما المشكلات المطروحة على عالمنا اليوم فهي متعددة وصعبة أيضاً. فهل سننتظر الحرب العالمية الثالثة لتحلها أم سنتمكن من التصدي لها بنجاح؟

وكيف يبدو عالمنا اليوم؟

إن التغييرات الأخيرة في الخرائط السياسية والديمغرافية والاجتماعية دفعت هذا العالم إلى خطوات غيَّرت جوهرياً في معالمه التي كانت ثابتة منذ الحرب العالمية الثانية. فقد غاب الجبار السوفياتي عن الساحة العالمية تاركاً المجال لنظام عالمي جديد لم يتمكن حتى الآن

---

(١) The Economist, 11 Octobre 1930, p. 652.

من تثبيت هيمنته على العالم[٢]. وتراجع تأثير الأمم المتحدة في الأزمات الدولية التي تكاثرت. وتساءل المراقبون عن الحاجة اليوم إلى الأحلاف العسكرية الكبرى، كحلفي الأطلسي ووارسو، بعد تراجع التهديدات العسكرية في أوروبا وانتقال التوتر إلى مناطق العالم الثالث. فالتوازن الأوروبي الذي كان قائماً منذ الحرب العالمية الثانية، يبدو أنه في حال من التغيير بعد سقوط جدار برلين وتوحيد المانيا وتطورها السريع. والشرق الأقصى أيضاً لم يتمكن بعد من اثبات دوره العالمي في ظل تشتت دوله. من الصين التي ما أن تمكنت من تغذية شعوبها، حتى سبقتها التكنولوجيا الحديثة، إلى الهند التي لا تتناسب درجة تنميتها لمواردها مع تزايد سكانها المتسارع، إلى اليابان التي لم تتمكن من لعب دور سياسي بارز رغم تطورها التكنولوجي والصناعي.

أما دول العالم الثاني، التي كانت تلعب دور الموازن في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، كأوستراليا وكندا والصين والبرازيل، فإنها لم تتمكن حتى الآن من تنظيم دولها في منظومة دولية فاعلة.

ويواجه عالمنا اليوم، علاوة على المشاكل القديمة، مهمة التوفيق بين التكنولوجيا الحديثة والاقتصاد المتطور، من جهة، والتخلف التنموي والاقتصادي، من جهة أخرى. فالفروقات بين الشمال الغني والمتطور والجنوب الفقير، تزداد يوماً بعد يوم وتزداد المشكلات بينهما تعقيداً مما يهدد استقرار الوجود البشري على المدى الطويل[٣].

خلال مؤتمر عدم الانحياز الذي عُقِدَ في القاهرة في حزيران ١٩٩٤، وحضره ممثلون عن ١٠٩ دول وعن ١٩ منظمة دولية، نبه المؤتمرون إلى «التوترات السياسية والاجتماعية التي تؤثر سلباً على الأمن والسلم الدوليين». واعتبروا أن «المعايير العرقية تكتسب بُعداً متزايداً». كما نبه المؤتمر إلى استمرار المشاكل المتصلة بالفقر والبطالة والتخلف والأمية وتدهور البيئة والارهاب والاتجار بالمخدرات[٤].

ومن أبرز المشكلات الاجتماعية المعترضة، نذكر الزيادة الكبرى في سكان الأرض مع اختلال في الضغوط السكانية بين الشمال الغني والجنوب الفقير. فخلال مؤتمر التنمية والسكان، الذي عُقِد في القاهرة خلال شهر أيلول ١٩٩٤، حدد المؤتمرون عدد سكان الأرض بـ ٥٦٨١٥٨٤٦٧٠ نسمة مع زيادة ٩٣ مليون سنوياً تتركز خاصة في البلدان

---

(٢) لمزيد من التفاصيل عن النظام العالمي الجديد وصعوباته، يمكن العودة إلى مقالنا في مجلة الدفاع الوطني، العدد ٩، تموز ١٩٩٤، ص ٥.

(٣) J.L. GADDIS, «Toward The Post» - Cold War World, in Foreign Affairs, Vol. 70, N°2,1991, pp. 102 - 122.

ـ من خلال الحديث عن الشمال ـ الجنوب، نشير إلى أن هذا المفهوم تجاوز في ظروف العالم الحالي تحديده الجغرافي الصرف، فالجنوب يضم مجتمعات شمالية انبثقت من عالم الاتحاد السوفياتي، والشمال يضم بعض دول الجنوب التي انتقلت إلى نادي الشمال الغني والمتطور.

(٤) الديار، العدد ٢٠٧٩، السبت ٣ حزيران ١٩٩٤، ص ١٤.

الفقيرة[٥]. لذلك، فهناك سوء توزيع بين الثروة المحصورة في بلدان الشمال، والتزايد السكاني الهائل في بلدان الجنوب. والنظام الدولي لا يمكن أن يستقر في ظل انفجار سكاني في جزء من العالم وانفجار تكنولوجي في جزئه الآخر.

وتتفرع عن الزيادة السكانية هذه مشكلات أخرى كتلوث البيئة وتراجع الزراعة واجتثاث الغابات وانهاك السهول والبطاح وانخفاض مستوى المياه الجوفية والدفء الكوني وازدياد البطالة بسبب التطور التكنولوجي والأتمتة.

علاوة على ذلك، ستخوض الشركات المنتجة للمواد الزراعية والصناعية صراعاً من أجل غزو الأسواق الخارجية، في زمن المنافسة المتنامية، مستعملة أساليب جديدة في الأتمتة والتكنولوجيا المختبرية وحتى اعادة نشر المصانع والمعامل الإنتاجية في المناطق التي تتمتع بيد عاملة فقيرة.

ومن المشكلات التي يفرضها تزايد السكان، الهجرة من الجنوب نحو الشمال الغني بحثاً عن حياة أفضل، مما يحرم الجنوب من يد عاملة سئمت تدني الرواتب ويدفع نحو الشمال آلافاً من الشبان رغم ازدياد البطالة فيه. هذه الهجرة تخلق ضمن مجتمعات العالم الأول طبقات فقيرة مختلفة عن باقي السكان اجتماعياً وعرقياً ودينياً وعقائدياً، مما يؤجج الصراعات للمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية فيها.

ونذكر منها أيضاً التدفق النقدي الهائل الذي يؤدي إلى التضخم، من جهة، والفقر المدقع، من جهة أخرى، والدفء الكوني وتزايد تدمير البيئة والثروات الطبيعية.

كلها مشكلات يبدو الشمال الغني مؤهلاً للتصدي لها ومحاولة معالجتها، أمام جنوب خاضع لمشيئة الكون وعاجز عن الارتفاع عن أموره الحياتية والتصدي للأزمات العالمية الكبرى.

فازدياد الهوة بين الشمال والجنوب، والتي ستواصل اتساعها مع القرن الحادي والعشرين، قد تثير اضطرابات اجتماعية في الدول المتطورة، وتتخطاها لأحداث توترات في العلاقات بين العالمين وهجرات واسعة تهدد التوازن السكاني العالمي الحالي.

كتب علي الدين هلال، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في مصر، عن حصيلة العام ١٩٩٤[٦]:

«ان عام ١٩٩٤ هو جزء من مرحلة انتقالية يشهدها العالم، منذ انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة وبداية مرحلة جديدة من التوازن الدولي، مرحلة تتسم بالتغيير السريع واعادة ترتيب الأوضاع والتوازنات الدولية بين القوى الكبرى، بل اعادة

---

(٥) النهار، العدد ١٨٩٣٠، السبت ١٠ حزيران ١٩٩٤، ص ١.

(٦) علي الدين هلال، متغيرات مستمرة في خريطة القرن العشرين، الحياة، العدد ١١٦٤٢، الأربعاء ١٩٩٥/١/٤، ص ١٥.

تنظيم العلاقات الدولية في إطار تعميق الاتجاه نحو العالمية أو الكوكبية بما يشمله ذلك من مفاهيم الأمن الدولي ودور الأمم المتحدة وجدول اهتمامات العالم».

ففي إطار نهاية الحرب الباردة، تراجعت نسبياً التهديدات ذات الطابع الستراتيجي العسكري الموجهة ضد الأمن والسلم على المستوى الكوني، وازداد الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية. وتمثل ذلك بسلسلة من المؤتمرات على الصعيد العالمي أبرزها:

* دورة اورغواي وتوقيع اتفاقية الغات في الجنوب في شهر نيسان ١٩٩٤ وإنشاء المنظمة الدولية للتجارة ومقرها جنيف.
* مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في أيلول ١٩٩٤ والذي أخرج المشكلة السكانية من اطارها ودمجها بمعدلات الخصوبة وتنظيم الأسرة والتنمية والهجرات.
* مؤتمر مكافحة مرض الايدز الذي نظمته هيئة اليونسكو في كانون الأول ١٩٩٤ في باريس.
* مؤتمر حقوق الإنسان في فيينا.
* مؤتمر المرأة الذي سيعقد في بكين هذا العام.
* توسيع اطار الاتحاد الأوروبي.
* القمة الثانية لمنظمة الأبيك APEC التي عقدت في أندونيسا وتقرر فيها إنشاء أكبر منظمة للتجارة الحرة في العالم بحلول عام ٢٠٢٠ تضم ١٨ دولة من دول العالم الأول والثاني.

إن تكاثر انعقاد المؤتمرات الدولية والإقليمية المتخصصة، يدفعنا نحو التساؤل عن دور الأمم المتحدة الحالي وعن اهتمامات العالمين الأول والثالث والعلاقات بينهما لنخلص إلى نظرة مستقبلية للمنظومة الدولية.

ثانياً: الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد

في ندوة حول الصهيونية والعنصرية، عقدت منذ فترة في دمشق، قدم أنعام رعد مندوب الحزب القومي مطالعة تحت عنوان «سقوط الشرعية الدولية» جاء فيها[٧]:

«استولت الولايات المتحدة، بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وحرب الخليج، على الأمم المتحدة وجعلتها الغرفة الخلفية لعملياتها، فمرة تتستر بقراراتها المملاة إملاء، ومرة تحيلها إلى الاستيداع».

إن هذا النص يعكس خيبة أمل الحركات الوطنية والإقليمية في الشرق الأوسط من تراجع تأثير الأمم المتحدة في القرارات الدولية لصالح الولايات المتحدة المهيمنة على المؤسسة الدولية بنظام عالمي جديد فاعل.

---

(٧) السفير، العدد ٦٧٥٩، الاثنين ١٨ نيسان ١٩٩٤، ص ١٧.

إن مقابلة سريعة لحربين محدودتين تفصل بينهما فترة أربعين عاماً، تظهر الفارق في مفهوم الشرعية الدولية. ففي حرب كوريا عام ١٩٥٠، وتمهيداً للتدخل المسلح لصالح كوريا الجنوبية ضد كوريا الشمالية والصين، ونظراً لتعطيل الفيتو لقرار مجلس الأمن المقترح، دفعت الولايات المتحدة وحلفاؤها يومذاك مجلس الأمن الى تطبيق مبدأ اتشيسون[٨] واتخاذ قرار التدخل بأغلبية الثلثين وتنفيذه من قبل تحالف دولي على رأسه واشنطن بقيادة الجنرال ماك آرثر وبغطاء شرعي من المنظمة الدولية. أما حرب الحلفاء ضد العراق فقد نفذت بعد أربعين عاماً بغطاء أميركي أهل القرار لاتخاذ طريقة مباشرة إلى التنفيذ مما جعل المراقبين يتساءلون: هل أخذ القطب الواحد في النظام العالمي الجديد مكان الأمم المتحدة في التوازن العالمي؟

ولقد أثار القرار ٩٤٩ الصادر عن مجلس الأمن بهذا الشأن اختلافاً في التفسير بين الولايات المتحدة التي أصرت على أن القرار يمنحها حق استخدام القوة لضرب العراق إذا لم يلتزم بشروط القرار، في حين أكدت روسيا أن مثل هذا الاستخدام يستدعي قراراً آخر من المجلس، وأن القرار ٩٤٩ لا يتضمن مثل هذا التفويض[٩].

لقد شهدت نهاية هذا القرن وجوهاً جديدة من التدخل التي شرَّعها مجلس الأمن مخترقاً السيادة الوطنية للدول وذلك بلحظه عدداً من الحالات التي تجيز التدخل سواء بطلب من الدول صاحبة العلاقة أو من دونه، نذكر منها[١٠]:

ـ التدخل في الصومال بقرار رقم ٧٩٤ أصدر بنهاية عام ١٩٩٢ لتوفير بيئة آمنة لعمليات المساعدة الإنسانية.

ـ تشكيل محكمة لحقوق الإنسان استناداً للقرار رقم ٨٠٨ عام ١٩٩٣ لمحاكمة الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة. وصدرت أول أحكامها مع بداية عام ١٩٩٥[١١].

ـ التدخل من أجل اعادة الديموقراطية إلى الأنظمة السياسية (مثال هايتي).

ـ التدخل من أجل حظر السلاح النووي ـ المثال يأتي من كوريا الشمالية بقرار اتخذ عام ١٩٩٤.

ـ التدخل لتوفير مناطق آمنة. طبقت هذه الفكرة لحماية الأقليات الكردية في العراق

---

(٨) ينص مبدأ اتشيسون... انظر النص في شفيق المصري، «النظام العالمي الجديد»، دار العلم للملايين، ١٩٩٢.

(٩) شفيق المصري، **إلزامية القرارات الدولية وأطر تنفيذها**، الحياة، العدد ١١٥٩٠، الجمعة ١١ تشرين الثاني ١٩٩٤، ص ١٥.

(١٠) انظر ملحق رقم ١: **عمليات حفظ السلام وبعثات المراقبة الراهنة**، الديار، العدد ٢٠٧١، السبت ٢٩ أيار ١٩٩٤، ص ١٧.

(١١) النهار، العدد ١٩٠٤٥، الخميس ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٥، ص ١١.

بموجب قرار رقم ٦٨٨ لعام ١٩٩١، وفي البوسنة بقرار رقم ٩٣/٨٢٤.

ـ التدخل لإنزال عقوبات استناداً للفصل السابع الذي يجيز لمجلس الأمن فرض حصار اقتصادي وتقني ودبلوماسي على الدول التي تهدد السلام العالمي ـ والمثال يأتي من ليبيا بسبب مسألة لوكربي بقرار رقم ٧٣.

قد يبدو للقارىء أن هذه التدخلات الجديدة هي تنشيط لعمل الأمم المتحدة ودورها في العالم. لكن المراقب المحقق يتساءل: لماذا نشطت هذه التدخلات القانونية بعد انهيار الكتلة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفياتي وتصدر الولايات المتحدة للزعامة الدولية وما أسفر عنه من تعطيل عملي لحق الفيتو وخضوع قسري أو طوعي لإرادة النظام العالمي؟ ولماذا نشطت فقط ضد القوى المعادية لواشنطن وليس ضد أصدقائها كإسرائيل مثلاً؟

كما يبدو أن المنتقدين لعمليات الأمم المتحدة هذه هم من الشعوب المعارضة للسياسة الأميركية. كتب محمد عوض، نائب رئيس تحرير «أخبار اليوم» القاهرية[١٢]:

«في أسبوع واحد من شهر أيلول، شهدنا عمليات اغتصاب كاملة للأمم المتحدة. في السابق كانت دائماً محاولات للالتفاف حول المنظمة الدولية وميثاقها... أما الانتهاك والاغتصاب السافران فهذا جديد».

وأعطى الكاتب أمثلة هايتي والبوسنة والصراع العربي ـ الإسرائيلي.

أما وزير خارجية مصر عمرو موسى، فقد نبه في الجلسة الختامية للمؤتمر الحادي عشر لوزراء خارجية دول عدم الانحياز المنعقد في القاهرة إلى تراجع دور الأمم المتحدة مؤكداً أن «دور المنظمة الدولية لم يعد فعالاً كما في السابق بسبب اعتماده معايير مختلفة في تعامله مع الدول المتقدمة والدول النامية. إننا نشعر بالتمييز على صعيد تعامل مجلس الأمن مع قضية حقوق الإنسان. يجب أن تحترم حقوق الإنسان والحريات السياسية، إنما ليس وفق معايير انتقائية»[١٣].

كذلك عزا وزير خارجية تركيا حكمت تشيتين فشل عمل المنظمة إلى غياب الضمير السياسي الدولي، وأعطى مثال البوسنة لتأكيد رأيه. كما انتقد تحول قرارات الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس إلى قرارات نهائية تعتمدها المنظمة، وكيل الأمم المتحدة بمكيالين في التعاطي مع الأزمات[١٤].

وضمن الاطار نفسه، تساءل المحامي طارق شهاب عن عدم تنفيذ القرار ٤٢٥ ضد إسرائيل بالقوة، كذلك القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و٥٠٨ و٥٠٩ التي بقيت دون تنفيذ بسبب

---

(١٢) محمود عوض، **اغتصاب الأمم المتحدة**، الحياة، العدد ١١٥٥٩، الثلاثاء ١١ تشرين الأول ١٩٩٤، ص ١٥.
(١٣) وكالة آ. ف. ب، تاريخ ٢ حزيران ١٩٩٤.
(١٤) الديار، العدد ٢٠٥٨، السبت ١٤ أيار ١٩٩٤، ص ١٥.

موقف الأمم المتحدة المتحيز لإسرائيل[١٥]. فهذه القرارات هي شبيهة بالقرار ٩٤٩ الذي شهد جدلاً بين واشنطن وموسكو حول إلزامية تنفيذه والذي فسرته واشنطن يومذاك بأنه يوجب استعمال القوة.

حتى الصحافة الغربية انتقدت بدورها تغييب الأمم المتحدة من قبل واشنطن الذي لا يعزز الديموقراطية. فقد عبرت الغارديان البريطانية عن بعض أسباب هذا التخوف عندما تساءلت عما إذا كانت العملية ضد هايتي «امبريالية باسم جديد هو تعزيز الديموقراطية» متهمة الرئيس كلينتون باستغلالها لاسترداد شعبيته الداخلية والتحضير لانتخابات ١٩٩٦، بعد أن أكد مستشار الأمن القومي انطوني لايك بأن «التدخل في هايتي هو رسالة تتجاوز حدود القارة إلى كل من يهدد مصالحنا تهديداً جذرياً[١٦].

مقابل ذلك، ارتفعت أصوات من داخل صفوف حلفاء واشنطن مطالبة بتفعيل دور الأمم المتحدة أكثر. فقد كتب Vincent Hugeux مقالاً تحت عنوان «الأمم المتحدة ماتت في غورزدي» مطالباً بتفعيل الضربات الجوية للحلف الأطلسي ضد صرب البوسنة الذين يحاصرون المدينة[١٧].

كما إن التصريحات والكتابات المتعارضة بين مثقفي الجنوب والشمال تظهر أن الأمم المتحدة تعاني فعلاً من مشكلة أساسية وهي إن ادارة مجلس الأمن مصادرة لصالح دول الشمال وخاصة الولايات المتحدة التي تتحكم بصياغة قراراته ضمن معايير غربية ـ أميركية. لذلك يصار إلى تعريف الحالات الموجبة للتدخل تعريفاً أميركياً متأثراً بالظروف والمصالح الشمالية مما ينعكس سلباً على دول الجنوب.

ويبدو أن الأمين العام للأمم المتحدة لاحظ هذا الانحراف في تطبيق سياسة العقوبات الدولية وردود الفعل التي تولدها لدى شعوب الجنوب الفقيرة. لذلك قدم بنهاية عام ١٩٩٤ تقريراً إلى مجلس الأمن يطلب فيه اعادة النظر بالعقوبات الدولية بحيث تصبح أكثر انسجاماً مع أهداف المنظمة ومساعيها للتنمية والتطور[١٨].

ونعود للتساؤل: هل ان الكيل بمكيالين يخدم مصلحة الأمم المتحدة؟ وأي مستقبل لها في ظل هيمنة النظام الأوحد؟

مما لا شك فيه أن العالم اليوم ما زال بحاجة إلى المنظمة الدولية خاصة دول العالم الثالث الجنوبية بسبب مشاكلها المستعصية كالزيادة السكانية وتدمير البيئة والمرض

---

(١٥) طارق شهاب، **الأمم المتحدة، الدور والمستقبل**، النهار، العدد ١٨٩٠٤، الخميس ١١ آب ١٩٩٤، ص ١١.

(١٦) رغيد الصلح، **تغييب دور الأمم المتحدة لا يعزز الديموقراطية**، الحياة، العدد ١١٥٤٩، الثلاثاء ٢٧ أيلول ١٩٩٤، ص ٥.

(١٧) HUGEUX, Vincent, «L'ONU est morte à Gorazde», L'express N°2223, 28 Avril 1994, pp. 10 - 11.

(١٨) شفيق المصري، **الأمم المتحدة من مازق التدخل إلى مازق الانسحاب**، النهار، العدد ١٩٠٤٩، الخميس ٢٦ كانون الأول ١٩٩٥، ص ١١.

والفقر والتلوث وغيرها. لقد تراجع بالفعل خطر اندلاع حرب نووية عالمية وتحسنت العلاقات بين الشرق والغرب، لكن الأمن الدولي ما زال مهدداً على أعلى المستويات بسبب المشكلات التي تعترض العلاقة بين الشمال والجنوب.

وتواجه الأمم المتحدة مشكلة ضخامة الواجبات التي تتعارض مع ضآلة الامكانات وتعنت الدول الأعضاء في ما يتعلق بتقديم القوات لعمليات حفظ السلام وباتساع نطاق هذه العمليات. فقد فقدت هذه المنظمة الكثير من سلطاتها ومصداقيتها التي تكمن في قوتها المعنوية التي هي حالياً في خطر. لذلك، فإن الدول الكبرى، لا سيما النظام العالمي الأوحد، مدعوة إلى رفع اليد عنها بحيث يتاح لها تطبيق المبادىء والأهداف التي نص عليها ميثاقها وذلك باستعمال المعايير والمقاييس نفسها في جميع الأزمات.

قال الرئيس كيندي ابان ازمة الكونغو في أوائل الستينات أن القوى العظمى لا تحتاج إلى الأمم المتحدة، وأن أية محاولة لتدمير النظام الدولي ضربة موجهة مباشرة ضد استقلال وأمن كل أمة صغيرة[١٩]. إن هذا القول ما يزال صحيحاً حتى أيامنا الحالية التي تطرح فيها اقتراحات عديدة لتطوير الأمم المتحدة. فخلال الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيسها، طرحت أفكار جديدة لتحسين صورتها، كتوسيع مجلس الأمن لضم دول جديدة كالمانيا واليابان وبعض دول الجنوب كأعضاء دائمين، وتشكيل قوات دولية تبقى في حالة انتظار وتكون قادرة على التدخل سريعاً في أية نقطة من العالم، وتقوية فعالية المنظمة على جميع المستويات الادارية والمالية والعسكرية للتحرك عبر هيئاتها ومؤسساتها وأقنيتها الشرعية.

ثالثاً: الشمال يتصدى للأزمات الدولية

مما لا شك فيه أن دول الشمال أو العالم الأول هي معنية أكثر من غيرها بالأزمات الحالية التي تعصف بالعالم بسبب إمكاناتها الضخمة ووسائلها المتطورة. وليس بنيتنا، في هذا المقال الموجز، لحظ جميع الأزمات هذه، لكننا سنتخذ من بعضها نموذجاً لإبراز دور الشمال في التصدي لها، على أن نعالج المشكلات الخاصة بالجنوب ودور الشمال في معالجتها في فقرة لاحقة.

كتب بول كنيدي في كتاب «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين»[٢٠]:

«فيما يبدو أن هناك دولاً قليلة العدد نسبياً مستعدة لمواجهة القرن الحادي والعشرين، منها اليابان وكوريا وبعض الدول التجارية في شرق آسيا وسويسرا وبعض الدول

(١٩) هشام حمدان، مداخلة في ندوة منتدى الفكر القومي بعنوان **الأمم المتحدة: الدور والمستقبل**، الديار، العدد ٢١٠٦، الأحد ٣ حزيران ١٩٩٤، ص ٢٢.

(٢٠) بول كنيدي، «**الاستعداد للقرن الحادي والعشرين**»، دار الشروق: عمان، ١٩٩٣، ص ٤٠٩.

الاسكندينافية، وربما المجموعة الأوروبية ككيان شامل. وتتمثل العناصر المشتركة تقريباً ما بين هذه الدول في معدلات ادخار عالية ومستويات استثمار هائلة في مصانع ومعدات جديدة، ونظم تعليمية، وقوة عاملة ماهرة، ونظم جيدة لإعادة التأهيل، وثقافة صناعية يفوق فيها عدد المهندسين عدد المحامين، والتزام بإنتاج صناعات راقية التصميم... كما أن هذه الدول تنعم بتجانس ثقافي وتماسك عرقي».

ومع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الجبار السوفياتي وبروز النظام العالمي الأوحد، تبدو العلاقات بين دول الشمال والجنوب ما تزال محكومة بتفوق الأولى وبلعب الجبار الأميركي دور الشرطي العالمي. لكن العديد من المفكرين راحوا يشككون بإمكانية واشنطن المتابعة بلعب هذا الدور أمام الانهيار الصامت للاقتصاد الأميركي واحتلال اليابان والمانيا وكوريا المراتب الأولى على صعيد التكنولوجيا والاقتصاد في العالم المعاصر(٢١).

إن عقيدة فرض السياسات على دول العالم في مناطق وقارات مختلفة تبدو حالياً صعبة التحقيق مع تصاعد الحروب الإقليمية المستندة إلى أسباب عرقية ودينية وتاريخية وايديولوجية ودون توصل العالم الأوحد إلى وقفها أو حتى حصرها. فالنظام العالمي الجديد يشمل، ولأول مرة في التاريخ، الكرة الأرضية بأكملها، ولم يسبق لهذه الكرة أن كانت مناطقها ودولها وشعوبها على هذه الدرجة من التقارب والترابط وتبادل التأثير. إنما، لم يحدث للعالم أن واجه هذا السيل الجارف من القضايا الشائكة: التسلح، الفقر، البطالة، خرق حقوق الإنسان، تدمير البيئة، الصراعات العرقية، الأمم التي تغوص في المجاعات، الأمراض التي تتحول إلى كوارث، تنامي الأصولية... إلخ ولم يستطع العالم أن يجد حلولاً مجدية لهذه القضايا.

أما لغة الشرعية الدولية، فما زالت مموهة بتفوق الشمال وهيمنته ضمن حدود مصالح دوله. وهذا يعني أن النظام الأوحد لن يستطيع المتابعة بلعب دور الشرطي العالمي الساعي إلى إقامة السلم وفقاً لمبادىء الشرعية الدولية. فالدول تتحرك وفقاً لمصالحها، وليس للمبادىء فاعلية كبرى في العلاقات الدولية. لقد أكد الرئيس كلينتون في كلمة ألقاها في أيلول الماضي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن «واشنطن لا ترغب أبداً أن تكون شرطي العالم، لكنها ترغب في المساهمة بتعزيز الديموقراطية فيه». وشدد على أن بلاده ستلجأ إلى السبل الدبلوماسية عندما يمكنها ذلك، وإلى القوة إذا ما كان عليها ذلك(٢٢).

أ ـ التوازن في المعادلات الدولية

مع تنامي قدرة الولايات المتحدة على التأثير في القرارات الدولية، يبدو أن التوازن في

(٢١) ZORGBILE, Charles, «**l'après guerre froide dans le monde**», PUF, Paris, 1994, pp. 123 - 126.

(٢٢) الديار، العدد ٢١٩٢، الثلاثاء ٢٧ أيلول ١٩٩٤، ص ١٥.

المعادلات التي كان قائماً منذ الحرب العالمية الثانية قد فقد لمصلحتها رغم المحاولات الأوروبية لجمع الصفوف وإملاء الفراغ الذي تركه غياب الاتحاد السوفياتي. والمشكلة المطروحة في هذا الاطار تكمن في أن الولايات المتحدة تقوم بالتصدي للبلدان المخالفة مستعملة معيارها الخاص للحكم في أمور قد تختلف معاييرها من بلد إلى آخر كحقوق الإنسان والحريات وتعكير السلام العالمي. وهذا ما جعل الحاجة ملحة إلى قيام قوى عظمى بموازنة تأثيرها حفظاً للعدل وللأمن الدوليين.

ضمن هذا الإطار، أقرت دول أوروبا الخمسين بما فيها الغربية والشرقية المجتمعة في هلسنكي في حزيران ١٩٩٤، قيام قوة تدخل ومساعدة في حالات الطوارىء في أوروبا مع تحضير دليل لما يتعين اتخاذه من إجراءات في مثل هذه الحالات(٢٣).

من جهة أخرى، تدفع روسيا نفسها للعب دور الموازن للتأثير الأميركي.

جاء في مقالنا حول «النظام العالمي الجديد أمام الصعوبات» ما يلي(٢٤):

«المتابع لتطورات السياسة الروسية، خصوصاً في مجالات العلاقات الدولية، يلاحظ مؤخراً تغييرات واضحة تظهر أن حكومة يلتسين بدأت تعيد النظر في مواقفها الدولية، متراجعة عن التبعية التي كانت قد اعتمدتها لصالح الجبار الأميركي طوال السنوات الثلاث الأخيرة». وجاءت أزمة الشيشان لتؤكد تطلعات يلتسين العالمية، إذ أنه رد بقوة وبسرعة على رغبة الجنرال جوهر دودابيف الاستقلالية، الشيء الذي كان قد عرض الاتحاد إلى تجربة مماثلة للاتحاد السوفياتي بما في ذلك من تفتت وتشرزم، وبالتالي إلى تراجع للدور العالمي الذي يتوق للقيام به(٢٥).

فهدف التدخل الروسي في الشيشان هو رسالة موجهة إلى كل أنصار إزالة مركزية السلطة من روسيا مفادها أن الكرملين سيتشدد مع الطامحين إلى الاستقلال. فروسيا تحاول تسلم ادارة مجموعة جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق مستفيدة من انهيارها الاجتماعي والاقتصادي. ويحلم يلتسين بكونفيدرالية كبرى تعيد أمجاد الامبراطورية السابقة(٢٦).

ويرى القادة الروس، رغم اقرارهم بانتماء بلدهم إلى أوروبا، أن مهمته أورو ـ آسيوية

---

(٢٣) وكالة آ. ف. ب. تاريخ ٢٢ حزيران ١٩٩٤.

(٢٤) العميد الركن سامي ريحانا، **النظام العالمي الجديد أمام الصعوبات**، مجلة الدفاع الوطني، العدد ٩، تموز ١٩٩٤، ص ١١.

(٢٥) DE CHIKOR, Irina, **La Tchechenia sera nettoyée**, le Figaro N°15698, Mardi 7 Février 1995, p. 3.
PASQUIER, Sylvanie, **Russie: le Bal des généraux**. L'express, N°2275, 16 Février 95, pp. 20 - 21.

(٢٦) FREDERICK, Bernard, **Au coeur des incertitudes en Russie**, Le Monde diplomatique, N°491, Février 95, pp. 22 - 23.

مميزة وفريدة، مشددين على حق روسيا الخاص والاستثنائي في استعمال القوة العسكرية في أي مكان من داخل المساحة الكاملة للاتحاد السوفياتي. وهم، في الوقت نفسه، يطالبون بوضع لهم كقوة دولية وكشريك ستراتيجي مساوٍ للولايات المتحدة في العالم كله. وتحاول روسيا اقامة وحدة أورو ـ آسيوية حولها مما يشكل نقيضاً للوحدة الأوروبية المؤهلة لدخولها(٢٧).

وفي الشرق الأقصى، تحاول كل من الصين واليابان دفع عجلة اقتصادها وسياستها لتبلغ المرحلة التي تمكنها من فرض نفسها كمحاور أساسي في حل المسائل الدولية. لقد رفضت الصين التدخلات الأميركية على أرضها، خاصة بعد أن ربطت ادارة الرئيس كلينتون العلاقات التجارية معها بأوضاع حقوق الإنسان، فردت الصين على لسان المتحدث باسم خارجيتها أنه «لا يحق لأي بلد أجنبي أو منظمة أو شخص توجيه ملاحظات غير مسؤولة أو التدخل في الشؤون الصينية الداخلية»(٢٨). وسجلت الصين مواقف أخرى، راغبة بلعب الدور المهم في جميع القضايا الدولية لجنوب شرق آسيا وخاصة كوريا الشمالية وفييتنام.

وللياباني أيضاً تطلعات دولية ورغبة في لعب دور في هذا النظام العالمي بسبب وزنها الاقتصادي ونفوذها داخل كبريات المؤسسات المالية وتنامي قدرتها الصناعية والتكنولوجية. وهذا الوضع قد يحوّل القرار المالي من واشنطن إلى طوكيو في المستقبل المنظور، رغم أن الديبلوماسية الغربية تعتبر أن الادارة اليابانية عاجزة عن القيام بتحليل شامل للعلاقات الدولية خارج اطار علاقاتها التاريخية مع الولايات المتحدة(٢٩).

المانيا، من جهتها، بدأت تتحضر للعب دور الجبار الآخر في التوازنات الدولية، بعد انهيار جدار برلين وتوحيدها بزعامة المستشار هيلموت كول رغم تبعيتها للاتحاد الأوروبي الذي بدأ التوازن فيه يميل لمصلحة هذا الجبار الاقتصادي الجديد. وما «مشروع النواة الأوروبية الصلبة»، الذي اقترحه أحد أقطاب الحزب المسيحي الديموقراطي الحاكم، سوى اشارة واضحة للرغبة الألمانية في كسر الجدار الحديدي الذي أقيم حولها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، استعداداً للسيطرة مجدداً على القارة الأوروبية والانطلاق منها للعب دور مهم في التوازنات الدولية المقبلة(٣٠).

حتى فرنسا، الدولة الأوروبية العريقة، تحاول القيام بدور الموازن للولايات المتحدة في مناطق متعددة من العالم، لا سيما في الجزائر حيث تدعم النظام العسكري القائم في مواجهة الإسلاميين المتشددين، في حين تؤيد واشنطن مشاركتهم في السلطة. وفي الشرق

---

(٢٧) زبيغنيو بريجنسكي

(٢٨) زبيغنيو بريجنسكي

(٢٩) Le Point, N°1118, 19 Février 1994, p. 16.

(٣٠) L'Express, N°2225, 29 Septembre 1994, p. 4.

الأوسط، اتخذت فرنسا موقفاً غير متحيز لإسرائيل. وفي الصراع بين الكاميرون ونيجيريا حول شبه جزيرة باكاشي، أيدت باريس الكاميرون. وفي قمة الفرانكفونية، التي عقدت خلال تشرين الأول ١٩٩٣ في جزر موريس، دعت باريس البلدان الفرانكفونية لا سيما الأفريقية منها إلى مواجهة واشنطن ولندن بغية تطبيق مبدأ «الاستثناء الثقافي» في مفاوضات الغات الأخيرة. وحصلت فرنسا على هذا الاستثناء مما فسره المراقبون بأنه فوز فرنسي(٣١).

كل هذه الدول مؤهلة للعب دور في العلاقات الدولية المقبلة في وجه نظام عالمي مهيمن على الكرة الأرضي. وكلما تصاعد نجم قطب من هذه الأقطاب، كلما ازدادت الفرص أمام المعايير الجديدة للتعامل بين الدول، وأفسح في المجال أمام الايجابية والموضوعية في القرارات الدولية. ونحن نرى أن النظام الأفضل للسلام والاستقرار والعدالة هو النظام متعدد الرؤوس بدلاً من نظام الرأس الواحد الذي يقود العالم إلى هيمنة جبار واحد وسيادة مقاييسه الخاصة، ومن نظام الرأسين الذي قد يؤدي مجدداً إلى الحرب الباردة وربما الشاملة والنووية.

ب ـ أزمة الأسلحة النووية

تعتبر أزمة الأسلحة النووية من أهم المشكلات المعترضة للشمال والمطروحة للبحث في سبيل ايجاد حلول تخلص العالم من شبح التنين الضخم. لقد حظي موضوع الحد من انتشار الأسلحة النووية في العالم بأهمية خاصة في الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة وزوال حدة الاستقطاب الثنائي التي سادت بداية النصف الثاني من هذا القرن.

فحظر انتشار السلاح النووي واحد من أهم المشاكل الكبيرة، وهو أخطر من التشنجات الإثنية والخلافات الجغرافية. ورغم أن سباق التسلح النووي انتهى، لكنه أفرز خطرين داهمين:

* إمكانية انتقال عشرات الآلاف من الأسلحة النووية من الاتحاد السوفياتي مع الخبراء والتكنولوجيا المتطورة نحو بلدان من الجنوب تهدد السلام والأمن العالميين.

* كيفية التعامل مع الكميات الهائلة من النفايات النووية ذات الأخطار البالغة على الصحة والبيئة. ولتقدير حجم هذا الخطر، نذكر أن الكونغرس الأميركي قرر صرف ٤٠٠ مليون دولار عام ٩٢ ـ ٩٣ لتنظيف قسم من أسلحة الاتحاد السوفياتي السابق النووية.

ولتقدير حجم الخطر الأول، نذكر عملية ضبط التهريب النووي بتاريخ ١٠ آب ١٩٩٤ مع رجل أعمال كولومبي في مطار ميونيخ. فقد صودرت ١٠ أونصات من البلوتونيوم ٢٣٩ الجاهز للاستعمال من بين أمتعته، وهي أكبر كمية نووية عالية الأخصاب تم

(٣١) غسان العزّي، **إشكالية العلاقة الفرنسية ـ الأميركية**، النهار، العدد ١٩٠٠١، السبت ٢٣/١٢/١٩٩٤، ص ١٥.

ضبطها مع موزع خاص حتى الآن. وهي تقرب من الكفاية لصنع القنبلة النووية التي تحتاج إلى ١٧ أونصة. ولكن ١٠ أونصات هي سلاح مخيف في أيدي الارهابيين، تستطيع أن تقتل الملايين إذا ألقيت في مصادر المياه أو أحرقت في الهواء(٣٢).

كما تم التصدي لأعمال تهريب عدة كهذه، نفى الروس أنها صادرة من بلادهم. وتعتقد وكالات الاستخبارات الغربية أن الأسلحة النووية الروسية تتمتع بحراسة مشددة، لكن المختبرات والمؤسسات النووية تفتقر إلى التدابير الوقائية الأكثر جوهرية، مما يعني إمكانية تهريب قسم من المواد المشعة إلى العالم.

إن معالجة موضوع السلاح النووي تتخذ أبعاداً متنوعة، نذكر منها:

١ ـ التخلص من الرؤوس النووية الفائضة مما يوفر البلوتونيوم الذي يمكن استعماله في غير صناعة السلاح. لكن المشكلة تكمن في أن هذا العنصر يتمتع بحياة طويلة تبلغ ٢٥ ألف سنة. لقد قدمت اقتراحات عديدة بشأن التخلص من البلوتونيوم، منها إرساله في صواريخ باتجاه الشمس، الأمر الذي استبعد خوفاً من اصطدام يعيده إلى الأرض في وقت ما تزال كارثة تشالنجر ماثلة للعيان. وقدم اقتراح آخر لتحضير ثقوب في الأرض بعمق عدة كيلومترات لدفن المواد المشعة، لكن العلماء غير متأكدين من بقائه مكانه عشرات الآلاف من السنين أو من تغيير الحكم في البلاد التي طمر فيها وإعادة استعماله(٣٣).

٢ ـ منع امتداد حيازة الأسلحة النووية والكيميائية من قبل دول جديدة. هذه الستراتيجية الأميركية اعتمدت بعد انتهاء الحرب الباردة، وهي تقضي بمنع حصول دول العالم الثالث على السلاح النووي بتوقيعها على اتفاقية منع انتشاره بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية ووسائل نقلها كالصواريخ والمدفعية الثقيلة والأجهزة الخاصة كاللايزر(٣٤).

لقد تطورت هذه السياسة فاعتمدت مفهوم المواجهة أو الستراتيجية المعاكسة لانتشار الأسلحة والتي تستهدف محاربة انتشارها في دول العالم الثالث. والدول المعنية حالياً هي ايران وليبيا والعراق وكوريا الشمالية. لكن ضعف هذه الستراتيجية يكمن في التمييز بالمعاملة بين الدول هذه ودول أخرى لا تطالها المواجهة الأميركية كإسرائيل مثلاً. هذا التمييز دفع كوريا الشمالية إلى التهديد خلال شهر شباط الماضي بالانسحاب من الاتفاق النووي الذي سبق ووقعته مع واشنطن(٣٥).

---

(٣٢) موسى كنوك، **أسلحة نووية للبيع**، الديار، العدد ٢١٦٢، الأحد ٨ آب ١٩٩٤، ص ٢١.

(٣٣) زينة كفروني، **خطر مافيات الأسلحة النووية**، الديار، العدد ٢١٣٩، الجمعة ٥/٨/١٩٩٤، ص ٢١.
- COULLOUDON, Virginie, **«Russie: La poubelle radioactive»**, Le Point N°1169, 11 Février 1995, p. 19.

(٣٤) نادر أحمد، **ستراتيجية أميركية جديدة لمنع انتشار الأسلحة النووية بعد الحرب الباردة**، الحياة، العدد ١١٦٧٨، الخميس ٩/٢/١٩٩٥، ص٥.

(٣٥) هيلينا كوبان، **ما مدى جدية ادارة كلينتون حيال معاهدة الحد من انتشار السلاح النووي**، الحياة ١١٦٧٨، الخميس ٩ شباط، ص ١٥.

٣ ـ منع تهريب المواد النووية من بلدان الكتلة الاشتراكية السابقة وخاصة روسيا إلى العالم الثالث. وتعمل الدول الغربية على دعم المانيا في محاربة أعمال التهريب هذه. فقد دعا قادة الشرطة في المانيا ودول أوروبية أخرى إلى تشديد العقوبات على مرتكبي الجرائم من هذا النوع، لكن التعاون الدولي في هذا الموضوع ما زال في بدايته(٣٦).

٤ ـ وضع الأسلحة النووية في أيدي وكالة الطاقة الدولية أو وكالة عالمية متخصصة، مع تحديد منع انتقال المواد الانشطارية والمواد الأخرى الصالحة لإنتاج القنابل النووية بين الدول. يترافق ذلك مع تحويل وكالة الطاقة إلى مؤسسة قوية تتمتع بسلطات كبيرة مع نظام جديد للفحص يديره خبراء دوليون، ومع تخلي الولايات المتحدة والقوى الأخرى عن ستراتيجية الردع النووي.

٥ ـ تعدي الاطار النووي إلى الحد من الانفاق العسكري، وتحويل الأموال إلى الانفاق الاجتماعي والإنمائي، الأمر الذي يخفف من الاضطرابات السياسية. فحل مشكلة البطالة في بلدان الشمال عن طريق الانفاق العسكري، لا يمكن أن يكون حلاً دائماً وشاملاً.

ويترافق ذلك مع تكيف الدول المتطورة مع حالة الانفراج والتفاهم الدوليين، مما يعني الاتجاه إلى نزع السلاح أو تخفيض الأسلحة التقليدية أيضاً وتحويل الصناعات العسكرية نحو الإنتاج المدني الخدماتي.

ج ـ مشاكل البيئة

يتعين على المجتمعات الغنية في جزء الكرة الشمالي أن تعالج أيضاً موضوع المخاطر على البيئة العالمية الطبيعية لأن النشاطات الاقتصادية للعالم النامي قد بدأت في التأثير سلباً على نظام البيئة العام. ولما كان الجو الخارجي للكرة الأرضية هو واحد للجميع فإن ما يصيب الجنوب يصيب الشمال أيضاً. ومن الأمور التي تفسد البيئة نذكر، على سبيل المثال لا الحصر:

النفايات الصناعية، تلوث الأنهار، تضاعف أعداد الموتى من جراء الأمراض، إبادة الأراضي والغابات لتأمين المسكن، تآكل التربة والأجناس النباتية والحيوانية، الصناعات واحراق الفحم الحجري، تزايد ملوحة الأرض من جراء التسميد، اختفاء أنواع عديدة من الطيور كانت تساهم في توازن البيئة، تلوث الهواء، زيادة السكان وازدياد النشاطات الاقتصادية ومناطق التصنيع ووسائل النقل الآلية(٣٧).

إن معالجة هذه الآفات على صعيد العالم الثالث غير كافية بسبب اعتماد الشعوب

---

(٣٦) موسى كبوك، **أسلحة نووية للبيع**، المرجع نفسه.

(٣٧) TURNER B.L., «**Thy earth as transformed by human action,** world ressourses, 1990 - 1991», pp. 1-10.

انظر ملحق رقم ٢: الأقطار الخمسة والعشرون ذات الانبعاثات الغازية الملوثة الأعلى.

المتخلفة على النشاطات المسببة لها في معيشتها، لا سيما مع تراجع الأراضي الصالحة للزراعة. فثلث مساحة اليابسة يتمثل بالصحارى والمدن، والثلث الثاني يتكون من الغابات والسهول الجرداء، ويبقى ثلث فقط للزراعة التي راحت تتقلص مساحتها منذ أواسط السبعينات(٣٨).

أما تلوث الغلاف الجوي للأرض، فهو نتيجة أخرى للنمو السكاني وللرغبة في رفع مستويات المعيشة مع ما يعني ذلك من تطور الصناعات الثقيلة ووسائل النقل الضخمة. هذا التطور ينعكس أيضاً على تلوث الأنهار والبُحيرات وتراجع الثروة السمكية فيها.

لقد أكدت تقارير منظمة الصحة العالمية أن مدن نيودلهي وبكين وطهران وشينيانغ تتصدر قائمة المدن التي تحتوي أجواؤها على كميات مفرطة من ثاني أوكسيد الكربون، وأن هناك ٧ مواليد جدد من أصل عشرة في مكسيكو سيتي يعانون من ارتفاع شديد في نسبة الرصاص في الدم(٣٨).

ويساهم أيضاً في إفساد البيئة، استعمال الماء المفرط وتغيير مجاري الأنهار. فمشروع تحويل مجرى نهري الأموداريا والسيرداريا اللذين يصبان في بحر أرال في جمهوريات آسيا الوسطى، بهدف توسيع الأراضي الزراعية، أدى خلال ٣٠ عاماً إلى انخفاض منسوب بحر أرال وانكماشه إلى ٤٠ ألف كيلومتر مربع بدلاً من ٦٧ ألف مما ضاعف فيه التركزات المعدنية ولا سيما الملح وأهلك جميع أنواع الحياة البحرية فيه. وثمة مثال آخر يتجسد في المشاريع السعودية لاستخراج المياه الجوفية التي زادت الأراضي الزراعية بين ١٩٧٥ و١٩٨٨ عشرين ضعفاً، فتضاعف إنتاج القمح نحو ألف مرة وغدت السعودية واحدة من الدول التي تصدر القمح والبيض والألبان. لكن الماء لا يتجدد في الطبقات الصخرية التي تراكمت عبر آلاف السنين مما خفض احتياطي السعودية منه بمقدار الخمس قد ينفذ بحلول العام ٢٠٠٧(٣٩).

هذان المثلان ينطبقان على الكثير من الدول النامية التي لا تتوافر لديها القوة السياسية أو المالية لتغيير مشروعاتها التحديثية التي أقامتها في وقت مبكر. لذلك، فإن هذا التغيير يجب أن يتم من خلال صفقة عالمية أوسع يشارك فيها العالم الأول الغني والمستقر سياسياً.

ومن مظاهر إفساد البيئة، نذكر عملية الدفء الكوني المتصلة نسبياً بغشاء المادة الرقيق الذي يغلف الأرض التي تعتبر نظاماً مغلقاً لا تدخل إليه مادة باستثناء أشعة الشمس. فالعمليات الوحيدة التي تحدث داخله هي عملية تحويل المادة من شكل إلى شكل تستعيد فيها المادة صورتها الأولى، أي أن تحول مادة إلى نفاية يمتصها النظام البيئي

---

(٣٨) BROWN, L.R., **«States of the world»**, 1990, p. 6 et 109.

(٣٩) **The dying Aral Sea**, world ressourses 1990, - 1991, p. 171.

لتصبح مادة خاماً مستقبلاً. لكن دفع عملية التحول هذه بسرعة فائقة من جراء التزايد السكاني، أدى إلى فقدان التوازن البيئي العالمي، بما فيه ازدياد الدفء الكوني المتتابع، والتحويل في المناخ الإقليمي لبعض المناطق، وتراجع نسبة الأمطار فيها مع حدوث طوفانات في مناطق أخرى. يترافق ذلك مع إمكانية ارتفاع منسوب مياه البحار الذي يشكل خطراً على اليابسة. إن عملية فقدان توازن البيئة العالمي يهدد، ليس فقط العالم الجنوبي، إنما أيضاً عالم الشمال المتطور والذي قد يقف عاجزاً عن معالجته إذا ما تفاقم الوضع(٤٠).

أما ثقب الأوزون والذي تتعرض طبقته لاستنزاف ملحوظ بسبب الانبعاثات الكيميائية، فإنه يهدد بسرطان الجلد، وربما بزوال الحياة من كوكب الأرض إذ أعلنت المنظمة الدولية للأحوال الجوية عن نقص في الطبقة المذكورة بمعدل ٢٠٪ فوق أوروبا و٣٥٪ فوق سيبيريا(٤١).

ومعالجة قضايا البيئة على الصعيد العالمي يمكن تنفيذه بتغيير طرائق الحياة وخفض الطاقة المستهلكة، وهذا ما بدأت دول كثيرة تعمل عليه منذ اجتماع مونريال عام ١٩٨٧. كما وافقت الدول الغنية على تقليل انبعاث الغازات من الأرض بما فيها الغازات الصناعية والمركبية. وهذا الجهد يفرض تعاوناً شاملاً بين دول الشمال والجنوب مع نصيب نسبي لكل منها.

من جهة أخرى، أوضحت الدراسات أن برنامجاً عالمياً لإعادة زرع الغابات من شأنه أن يمتص كميات كبيرة من الكربون، مما يؤدي إلى موازنة كمياته المنبعثة والبالغة ستة بلايين طن سنوياً. كما يمكن تطوير مصادر طاقات بديلة كالكهروضوئية التي لا تُحدث أي تلوث. لكن بلوغ هذه الغاية يتطلب تقنيات وكفاءة عالية لا تملكها سوى الدول المتطورة والغنية، كما يتطلب تنسيقاً عاماً لا يمكن القيام به إلا من قبل تنظيمات دولية قوية ومتخصصة ترعاها الدول الكبرى في العالم الأول ضمن مفهوم التعاون الدولي بين الشمال والجنوب. فالدراسات الحديثة الصادرة عن سلطات الأمم المتحدة المعنية بالبيئة، أشارت إلى أن الدول النامية بحاجة إلى ١٢٥ مليار دولار سنوياً لتغطية تكاليف البرامج البيئية الجديدة(٤٢).

وبالفعل، عكف مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية على اعداد اقتراحات ترمي

---

(٤٠) كنيدي، المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٤١) اعلان المنظمة الدولية للأحوال الجوية بتاريخ ١٤ شباط ١٩٩٢.
Le Figaro, N°17505, Mercredi 15 février 1995, p. 10.

(٤٢) انظر الملحق رقم ٢
- FLAVEN, «Slowing global warming», world ressourses 1990 - 1991, pp. 24 - 30.
- P. LEWIS, «Balancing industry with the ecology», New Work times, 2 March 1992, p. A 3.

لعقد اتفاقات حول الغابات والتنوع البيولوجي والتغيير المناخي. كما نشر «معهد مراقبة العالم» مقالات حول استبدال السيارات بالدراجات الهوائية، وحول «دخول المستقبل على دراجة». وكل ذلك مدفوع بخوف حقيقي يهدد البشرية على المدى الطويل.

وبالاطار نفسه، أقرت أوروبا الخمسون (الغربية والشرقية) المجتمعة في هلسنكي، في حزيران الماضي، خطة عمل من أجل الصحة والبيئة في أوروبا. وأقر الممثلون الأوروبيون وثيقة «اعلان هلسنكي»، وقرروا إنشاء «لجنة أوروبية للبيئة والصحة»، مهمتها وضع خطة عمل في اطار قمة الأرض في ريو دي جانيرو تحدد المحاور الكبرى لستراتيجية طويلة المدى، وتعدد مجالات التحرك لكل دولة عضو، من أجل البيئة مع اعطاء الأولوية للمناطق الأكثر تضرراً في المنطقة(٤٣).

د ـ الأزمات الأخرى

وتأتي صعوبات ومشاكل أخرى لتعترض سبيل تطور وازدهار الشمال التكنولوجي، نذكر بعضاً منها دون تفصيل:

١ ـ الدفء الكوني:

تتمثل هذه المشكلة بازدياد الدفء في العالم سنة بعد سنة، من خلال زيادة السيارات الملتهمة للوقود، والمصانع المولدة للدخان الساخن، وإزالة الغابات، وزيادة نسبة الأمطار السنوية وثقب طبقة الأوزون وغيرها. ومن آخر مظاهر الدفء الكوني هذا، أوردت جريدة الفيغارو، العدد ١٥٧١٦ تاريخ ٢٨ شباط ١٩٩٥ تقريراً لبحاثة مختبر مراقبة القطب الجنوبي في جامعة كامبريدج ببريطانيا، جاء فيه أن كتلة جليدية ضخمة مساحتها ٢٠٠٠ كليومتر مربع انفصلت منذ بداية هذا العام من الكتلة الجليدية للمحيط المتجمد الجنوبي، وراحت تتجه نحو شواطىء أميركا الجنوبية وجزر الفوكلند مهددة الملاحة في تلك المنطقة. والأخطر من ذلك برأي هؤلاء، أن كامل جليد المحيط المذكور آخذ بالذوبان بسبب ارتفاع الحرارة التدريجي منذ عشرات السنين في جنوب الكرة.

هذه الأخطار يمكن للعالم الأول معالجتها تدريجياً بالتعاون بين دوله. لكن المشكلة تكمن في أن خطوات كهذه ينبغي أن تنفذ الآن لتحقق نتائج ملموسة بعد ٢٥ سنة على الأقل، وفي أن معالجة مشكلة انبعاث ثاني أوكسيد الكربون في دولة ما لا يعطي نتيجة إذا لم يترافق مع التدابير نفسها في البلدان الأخرى. وهنا تبرز أهمية التعاون بين بلدان الشمال والجنوب لضمان الفعالية.

وهناك، ضمن اطار التعاون هذا، اقتراحات ممكنة لا تكلف أموالاً طائلة، إنما تفرض نوعاً من التنسيق. فعن طريق «التكنولوجيا المناسبة» لفرن شمس مثلاً، تستطيع الأسر

---

(٤٣) الديار، العدد ٢٠٩٩، الخميس ٢٣ حزيران ١٩٩٥، ص ١٨.

في العالم النامي أن تعد معظم وجبات طعامها دون أن تضطر إلى اكتساح خشب الوقود بشكل يومي مما يؤدي للمزيد من إزالة الغابات.

٢ ـ الاقتصاد العالمي والنظام النقدي:

هذا القطاع ينبغي تنظيمه على المستوى العالمي نظراً لتعقيداته. وقد عقدت، ضمن هذا الاطار، اتفاقية «غات» التي ترسي الأسس الأولية لسوق عالمية حرة تشمل ١٢٤ بلداً وتنص على رفع تدريجي للعديد من الرسوم والضرائب الجمركية، بما فيها تلك التي اعتمدتها الحكومات المختلفة لحماية بعض القطاعات من بلادها، خاصة القطاع الزراعي(٤٤).

وعملت اتفاقية «غات» على التخفيف من إمكانية نشوب حرب تجارة بين الدول الكبرى، ومن خطر الاجراءات الأحادية الجانب التي تحد من حرية التجارة الدولية التي تتخذها القوى العظمى ضد دول الجنوب الصغيرة. وهي درع واقية ضد تعسف الشمال بحق الجنوب، لا يمكن للنظام الاقتصادي العالمي أن ينجح بدونها.

من جهة أخرى، عُقدت في نابولي اجتماعات للدول الثمانية الأغنى في العالم لتنسيق المواقف حول حرية انتقال الثروات، وتنظيم تبادل العملات والتوظيف، وانتقال المعلومات الاقتصادية والتخفيف من الأزمات السياسية والاقتصادية في العالم أجمع، مع التمني بتوسيع هذه القمة لضم دول أخرى(٤٥).

٣ ـ الارهاب الدولي:

الذي لم تتمكن الدول المتطورة من التصدي له بنجاح. ولهذا الارهاب أشكال مختلفة، منه علماني مرتبط بالحركات السياسية والايديولوجية، وأصولي مرتبط بالدين تحت قناع سياسي.

ويعتبر الارهاب الدولي صراعاً بين حضارتين مختلفتين، الحضارة الغربية الأورو ـ أميركية الناتجة عن النهضة والاصلاح والتنوير والرأسمالية الحديثة والديموقراطية، وحضارة العالم الثالث المشبعة بالأفكار الايديولوجية والتي تبرز العالم الشمالي وكأنه العدو الواقف بالمرصاد للحركات التحررية والعقائدية. ويخطىء من يربط الصراع بين الحضارتين بالصراع بين المسيحية والإسلام، لأن رموز الأصولية الدولية لم تظهر في صفوف الإسلاميين، إنما كان لها مظهر عالمي وأسماء رنانة، ككارلوس والألوية الحمراء والمافيا الدولية والجيش الأرمني السري ودرابسن كاراتاس وغيرهم(٤٦).

---

(٤٤) حسن منيمنة، «اتفاق «غات» في ضوء درس نافتا السياسي»، الحياة ١١٦١٨، الجمعة ١٩٩٤/١٢/٩، ص ١٨.

(٤٥) DAUVERGNE, «Sommet de Naples: Le G 7 Passe A 8». Le Point, N°1139, 16 juillet 1994, pp. 12-13.

(٤٦) DELSOL, Catherine, «Terrorisme: l'incroyable légèreté», Le Figaro, N°17505, Mercredi 15 février 1995, p. 8.

ويكاد مفهوم العنف السياسي أن يكون التنظيم المؤسسي الفاعل لدى بعض أنظمة العالم الثالث التي تفتقد المرجعية السياسية الدولية، وتعتمد في استقرارها على العنف السياسي تحت ستار الايديولوجية. فأحادية الرأي ومركزية النظام، تقودان أحياناً إلى عنف الدولة المتمثل بالارهاب. وهكذا سجلت في هذا الاطار «فتاوى شرعية» أصدرها زعماء ضد أشخاص ومجتمعات ومؤسسات، أشهرها فتاوى الخميني في شأن سلمان رشدي، وفتوى شوقي الشيخ مؤسس تنظيم الجهاد عام ١٩٨٨(٤٧).

أما جهود مكافحة الارهاب، فهي تبذل على النطاقين الدولي والداخلي لكل دولة. ففي النطاق الدولي، نجد القواعد القانونية التي تجرّم الارهاب الدولي، ومنها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة كالقرار ٢٦٤٥ لعام ١٩٧٠ المتعلق بخطف الطائرات والقرار رقم ٤٠/٦١ الخاص بالتدابير الرامية لمنع الارهاب. كما تضمنت الجهود ابرام العديد من الاتفاقات الدولية، كاتفاقات ١٩٦٣ و١٩٧٠ و١٩٧١، وبروتوكول ١٩٨٤ حول سلامة الطيران المدني. يضاف إليها ملاحقة الارهابيين من قبل الانتربول، واتفاقات تسليمهم المعقودة بين العديد من الدول.

إنما، ورغم المعالجات هذه، ما زال الارهاب فاعلاً في الأوساط الدولية، لا سيما وأنه يستغل في صراعه قضايا محقة أحياناً.

٤ ـ مختلف:

ومن التحديات أمام الشمال نذكر أيضاً (على سبيل التعداد لضيق المجال):

* الزلازل التي تعتبر كوارث كبرى لم تتطور الأبحاث الجيولوجية في العالم إلى درجة منع حصولها أو التخفيف من أضرارها. فآخر حصيلة لزلزال كوبي الذي وقع في اليابان في ١٧ كانون الثاني ١٩٩٥ بلغت، حسب البوليس الياباني، ٥٣٤٨ قتيلاً و٢٦٠٠٠ جريح ومفقود(٤٨).

* العجز في موازنات بعض دول الشمال. جاء في الفيغارو الاقتصادية: «روما أمام استحقاق موجع، فعليها دفع ديون لهذا العام، خلال شهر آذار، ما يعادل ٣٠٠ مليار فرنك فرنسي»(٤٩).

* حرب الاجهاض التي تضرب أبواب الولايات المتحدة والتي استغلتها قواها السياسية في المعركة الرئاسية(٥٠).

---

(٤٧) عبد السلام سيد أحمد، «في تشريع الارهاب بزعم الفتوى التي تأتي من فوهة البندقية»، الديار ١١٥١٤، السبت ٢٧ آب ١٩٩٤، ص ١٧.

(٤٨) Le Figaro, N°17505, Mercredi 15 Février 1995, p. 8.

(٤٩) Le Figaro économique, Idem, P.I.

(٥٠) MARCHANO Stéphane, «Etats -Unis: La campagne démarre sur l'avortement», le Figaro, N°17505, Mercredi 15 Février 1995, p. 3.

* حروب الانفصال في الاتحاد الروسي. فبعد الشيشان تحركت تتارستان التي تطالب بالعودة لتقاليدها الإسلامية(٥١).

* الكوارث الطبيعية، كالطوفان والانهيارات الأرضية والأوبئة.

* البطالة التي طغت معدلاتها المرتفعة في العالم الغربي على أبحاث الاجتماع السنوي لوزراء دول منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي في باريس(٥٢).

* الحروب الإقليمية.

* التحديات التكنولوجية ومسائل الجنسية والهجرة والاختلالات السكانية.

* التقلبات المالية في أسواق العالم الحر.

* احتجاز الرهائن واغلاق الطرق البحرية.

* الأمراض التي لم يتوصل الطب الحديث إلى ايجاد علاج لها كالسرطان والسيدا...

رابعاً: مشكلات الجنوب ودور الشمال فيها

لقد وُجدت الفروقات بين الأغنياء والفقراء منذ الحضارات الأولى، وبين الدول المتطورة والمتخلفة منذ بدأت الأنظمة العالمية تتخذ شكلها الإقليمي النهائي. لكن الربع الأخير من عصرنا الحالي شهد مع تطور التكنولوجيا، فروقات شاسعة وهوة عميقة فاصلة بين عالم الشمال الغني والمتطور وعالم الجنوب الفقير والنامي. كما شهد أيضاً تقدم روح المساعدة الإنسانية بين هذين العالمين، لأن رؤية المعاناة الإنسانية على شاشات التلفزيون تدفع للمساعدة وبذل الجهود لإجراء تغييرات في هذا الواقع الأليم. وهكذا باتت المجتمعات الغنية على اقتناع كلي بأن المشاكل التي تتخبط فيها المجتمعات المتخلفة تمثل اهانة لكرامة الإنسانية وينبغي التصدي لها.

ومما لا شك فيه أن دول الشمال الغنية تسهم مساهمة فعالة حالياً في مساعدة الدول الجنوبية الفقيرة، في معركتها للتصدي للمجاعة والفقر والحرمان والأوبئة والأمراض وويلات الطبيعة والحروب الإقليمية والفساد والتزايد السكاني، في ظل نقص التنمية المتوازنة.

وهذه المساعدة تتخذ أحياناً الشكل الدولي من خلال المنظمات المتخصصة، وأحياناً صورة المساعدة المباشرة من دولة إلى دولة أو من مؤسسة إلى إحدى المناطق المنكوبة. ويأتي النموذج المثالي لهذا التعاون من «منظمة الأطباء بلا حدود» غير الحكومية التي تهب للمساعدة عند تعرض أي بلد في العالم الثالث للويلات من أي نوع كانت.

---

(٥١) OSSER Bernard, «Les Tatars font le dos rond», le Figaro», Idem, p. 4.

(٥٢) النهار، العدد ١٨٨٥٠، الأربعاء ٨ حزيران ١٩٩٤، ص ١٢.

إنما، هل أن هذا التعاون كافٍ ويغطي جميع الحالات؟

أ ـ اتساع الهوة بين الشمال والجنوب:

«على الدول النامية أن تقتنع أن ليس في وسعها تحقيق التنمية والتقدم بالمنظار الذي اعتمدته الدول الصناعية»، نصيحة تقدم بها محمد العاشوري المسؤول في البنك الدولي، وتأكد العالم الثالث من صحتها نظراً لسنن التطور ومعطيات الواقع الجديد مع هيمنة نظام اقتصادي واحد أو شبه موحد عبر العالم(٥٣).

وهذا الواقع الذي يفترض بالدولة النامية أن تتكيف معه، يتلخص في وجوب رفع المستوى العلمي والتكنولوجي وزيادة الوعي الشعبي فيها. فالفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والصناعية بلغت من الاتساع حداً يهدد بتفاقم حال الفقر وتدني المستوى الحياتي والصناعي والعلمي والفني لشعوب العالم الثالث. ولن تجد هذه الشعوب نفسها إلاّ وهي تنزلق أكثر فأكثر في عمق الهوة الفاصلة بين العالمين. ومهما كانت المآخذ على العالم الصناعي ومواقفه، ومهما كان العالم النامي محقاً في انتقاده الدول المتقدمة ومطالبته لها بالمساعدة، فإن الخلاف المالي الذي يعيق تأمين الحد الأدنى من التطور، يهدد بتوسيع الفجوة التكنولوجية بين الفريقين، ويعرّض البلدان النامية بصورة متزايدة لخطر داهم هو خطر افقار ذاتها بفعل النزف المالي والعسكري والاقتصادي والإنتاجي الذي طالما عانت منه. وفي هذا تهديد، ليس فقط لموارد هذه الدول، إنما أيضاً لشعوبها القابعة في وضع يائس من الظلم والحرمان والفقر والأوبئة، والمعرضة دوماً للهزات من جراء الحروب الإقليمية وويلات الطبيعة والإفقار المتزايد لبيئتها والتزايد غير المنسجم لسكانها.

ومن الحلول المطروحة حالياً، أن تتكافل الدول الفقيرة في ما بينها على الابتكار والتعاون والعمل، وأن تطالب بالوقت نفسه دول الشمال الغنية بالمساعدة في سبيل المحافظة على توازن العالم اليوم. وفي هذا المجال، وخلال المؤتمر الوزاري للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية «غات» المنعقد في مراكش خلال شهر نيسان ١٩٩٤، صعّدت الدول النامية حملتها على الملف الاجتماعي الذي تسعى الدول الغنية لفرضه، وطالبت بادراج مسألة سياسات الهجرة الصارمة على جدول الأعمال، مثيرة بذلك موضوعاً حساساً لدى هذه الدول التي تحاول حل أزمة البطالة لديها(٥٤).

فالقرن العشرون الذي تميز نصفه الأول بحربين عالميتين بقيادة دول الشمال، والذي شهد نصفه الثاني تحولاً في الصراع إلى الأزمات الإقليمية، قد تشهد نهايته تمحور هذا الصراع على خط الشمال ـ الجنوب. ولما كان لقوى الشمال حالياً الإمكانات الكبرى

---

(٥٣) خليل جرجس الخوري، «خطورة اتساع الهوة بين الدول الصناعية والنامية»، نداء الوطن العدد ٥٧٦، الاثنين ٣/١٠/١٩٩٤، ص ٩.

(٥٤) السفير، العدد ٦٧٥٦، الخميس ١٤/٤/١٩٩٤، ص ١٣.

سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، فإنها قد تسعى جاهدة إلى تعطيل قدرات الجنوب أو تأجيل تبلور هذه القدرات إلى قوى فاعلة وقادرة. وهكذا تحول دون نشوب المواجهة الساخنة أو تفلح في تأخيرها أو في حصرها في دول الجنوب فقط.

ضمن هذا الاطار، سجلت جهود أميركية ناشطة لمراقبة تسلح العالم الثالث، لا سيما غير التقليدي الذي يزيد مداه عن ألف كيلومتر أو يحمل رؤوساً نووية، رابطة مساعدتها لدول هذا العالم بامتناعها عن تطوير قدرتها العسكرية النووية والبيولوجية. والحقيقة أن دول الشمال لن تتوقف عن السعي لسن قوانين تحظر بيع المنتوجات العسكرية المتطورة إلى دول الجنوب.

ب ـ معالجة مشكلة الفوارق بين العالمين:

من جهة أخرى، تبذل دول الشمال جهوداً كبيرة في سبيل انهاض العالم الجنوبي. وضمن هذا الاطار الذي يعتبر استمراراً للحوار بين الشمال والجنوب، نذكر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول التعجيل بعملية التنمية، واعلان باريس الذي اعتبر برنامج عمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات، ومؤتمر الريو حول البيئة والتنمية ومؤتمر القاهرة حول السكان والتنمية.

وقد اقترح الأمين العام في تقريره الاصلاحات التالية[٥٥]:

* تعزيز الاجراءات الوطنية والدولية والتعاون المتعدد الأطراف لإقامة اقتصاد عالمي سليم آمن ومنصف.

* تقييم التحديات والإمكانات التي تتيحها التغييرات الهيكلية الطويلة الأجل للتنمية القابلة للدوام، وتوسيع التجارة الدولية في اطار اقتصادي مترابط.

* تشجيع النمو الاقتصادي والقدرات التكنولوجية في البلدان النامية، باعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية سليمة لتحقيق استخدام الموارد البشرية والاقتصادية على نحو فعال وكفوء.

وفي اعلان باريس، تعهد المجتمع الدولي باتخاذ اجراءات عاجلة وفعالة على أساس مبدأ تقاسم المسؤولية وتعزيز المشاركة ووقف تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نمواً، وتنشيط نمو هذه البلدان وتنميتها[٥٦]. وكذلك عناصر أخرى كاحترام حقوق الإنسان والالتزام بقواعد القانون وتحسين القدرات والكفاءات المؤسسية وأهمية اللامركزية والديموقراطية والشفافية في جميع مستويات اتخاذ القرارات.

وضمن هذا الاطار أيضاً، عقدت قمة الأرض في الريو دي جانيرو من ٤ إلى ١٤

---

(٥٥) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الانكتاد الثامن، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

(٥٦) «اعلان باريس وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في التسعينات»، الأمم المتحدة، ١٩٩٢.

حزيران ١٩٩٢، بحضور رؤساء دول أو حكومات ١٦٦ بلداً[٥٧]. وعقد مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة بمشاركة ١٨٢ دولة و٢٠٠ منظمة غير حكومية. وتناول المؤتمر مواضيع حقوق الإنسان والأسرة والاجهاض وأوضاع المرأة والعلاقات الجنسية والصحة والتعليم وجميع مسائل التنمية خاصة في العالم الثالث. كما ركز بشكل خاص على مناقشة الزيادة السكانية التي تبلغ حوالى ٩٣ مليون نسمة سنوياً[٥٨].

لكن القاسم المشترك لهذه المؤتمرات التي عقدت وتعقد تحت عنوان «الحوار بين الشمال والجنوب»، هو صدور توصيات ونصائح وارشادات للدول النامية، بغضّ النظر عن خلفياتها. لكن المراقب المدقق يتساءل: أين آلية التنفيذ؟ وأين السلطة التي ستفرض رأيها وتشرف على الحل؟

جواباً على هذا التساؤل، نذكر أن نتائج المؤتمرات المذكورة جاءت هشة وهامشية رغم الضجة الاعلامية حولها نظراً للهوة بين العالمين وللهوة بين القرار وتطبيقه.

أمّا والآن، وبعد أن استعرضنا العلاقات بين عالمي الشمال والجنوب بصورة عامة، ولمزيد من الفائدة، نعدد بعض المواضيع الشائكة في هذه العلاقة.

ج ـ الانفجار السكاني والتنمية:

من أهم المشاكل التي تعترض تنمية العالم الثالث اليوم، مشكلة زيادة السكان أو ما اتفق على تسميته بـ «الانفجار السكاني» الذي يهدد الجنس البشري بالمجاعة، من جهة، وغشاء مادة الحياة الذي يغطي الأرض ويجعلها صالحة للسكن بالتدمير، من جهة أخرى.

وتتلخص المشكلة في أن العديد من شعوب الجنوب تعتمد أنماطاً ديموغرافية تشهد نمواً أسرع من نمو مواردها الغذائية، في وقت يشهد الشمال خاصة تناقصاً في معدلات النمو السكاني مما يؤدي إلى الهجرات من الجنوب إلى الشمال وبالتالي إلى الاختلالات السكانية بالنسبة للأعراق وللجنسيات على مستوى العالم كله. وهذا التزايد السكاني غير المدروس، يؤدي أيضاً إلى اختلالات في ميادين الغذاء والطاقة والعمل والهجرة والدفء الكوني والبيئة والزراعة وغيرها.

وتتجلى عواقب النمو السكاني غير المنضبط والتي لا يمكن مجابهتها من خلال الأنماط ومستويات الاستهلاك السائدة، في تدمير الغابات والموارد الطبيعية وحرق الوقود العضوي وتجفيف المستنقعات وتلويث الأنهار والمحيطات وتنقيب الأرض لتعريتها من المعادن والنفط والمواد الخام الأخرى. وبغية أخذ فكرة عن مدى الضرر المتزايد، يمكننا

---

(٥٧) عبد السلام أحمد، «الاقتصاد والبيئة بعد الريو»، الحياة ١٩٩٢/٧/٤، ص ١٦.

(٥٨) محمد عارف، «أرقام في مؤتمر السكان»، الحياة، العدد ١١٥٢٣، الاثنين ١٩٩٤/٩/٥، ص ١.

المقابلة بين كوكب يسكنه أربعة مليارات من السكان عام ١٩١٥ وعشرة مليارات عام ٢٠٢٥ يشاركون جميعهم في تدمير البيئة المذكورة أعلاه[٥٩]. وتزيد المشكلة إذا علمنا أن ٩٥٪ من هذه الزيادة المرتقبة ستحدث في دول الجنوب الفقيرة فتؤثر على النظام البيئي في نصف الكرة الجنوبي برمته وتمتد لتطال نصفها الشمالي أيضاً. يترافق هذا التأثير مع عادات التبذير في الاستهلاك لدى شعوب الشمال المتطور. وهذا ما جعل المنظمات الدولية تصور المشكلة بأنها «سباق مع الزمن».

ومن ردود الفعل على التزايد السكاني المتزامن مع الانخفاض النسبي في الموارد المادية، انتقال الناس إلى الأماكن التي تتوافر فيها فرص اقتصادية أفضل وخاصة النزوح من الريف إلى المدن مع ما يستتبع ذلك من نقص في تنمية الأرياف الزراعية وفي قيام أحزمة من البؤس حول المدن حيث تتكاثر أوكار الفساد والجريمة والأدمان وغيرها من الأزمات الاجتماعية. يضاف إلى ذلك الهجرات من الجنوب نحو الشمال التي بدأت تخلق مصاعب جمة أمام حكومات الدول المتطورة لأسباب عرقية ومذهبية واجتماعية وعائلية، وربما أمنية في وقت لاحق. وتشير التوقعات إلى إمكانية حدوث موجات واسعة من الهجرة خلال القرن الواحد والعشرين مما سيرفع عدد السكان في الدول المعنية بشكل ملحوظ. (٦٠)

ويعاني العديد من دول الشمال من ضعف سيطرته على التدفقات السكانية نحوه ومن تراجع قدرته على وقف موجاتها غير القانونية. وهكذا تجد دول الشمال نفسها محاصرة بعشرات الملايين من المهاجرين، مما ستكون له نتائج سلبية على السدس الأغنى من سكان الأرض الذي يتمتع بخمسة أسداس ثروتها[٦١].

أمام هذا السيل من المشكلات التي فرضها الانفجار السكاني هبَّ العالم للمعالجة. فعُقدت المؤتمرات برعاية المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، وكان آخرها المؤتمر الثالث المنعقد في القاهرة بين ٥ و١٣ أيلول ١٩٩٤ بمشاركة ١٥٦ دولة ومقاطعة أربع دول فقط بسبب اصطدام قضايا معالجة الانجاب بديانتها وتعاليمها. واختصرت أربع عناوين برنامج المؤتمر:

* تنظيم الأسرة ـ الصحة ـ الانجاب ـ موارد النمو.

كما نوقشت خلاله ٥٠٠ توصية أقر العديد منها[٦٢].

وحدد المؤتمر أولويتين ستراتيجيتين تواجهان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهما[٦٣]:

---

(٥٩) تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان.

(٦٠) انظر الملحق رقم ٣: نسب التزايد السكاني في العالم.

(٦١) EBERSTADT, «**Population change and national security**», p. 128.

(٦٢) انطوان خوري، «المؤتمر الدولي الثالث للسكان والتنمية»، المسيرة، العدد ٤٦٣، الاثنين ١٢ أيلول ١٩٩٤، ص ١٨. وكان المؤتمر الأول قد عقد في بوخارست عام ١٩٧٤، والثاني في مكسيكو عام ١٩٨٤.

(٦٣) بتسي المعلوف، «البنك الدولي يحدد الأولويات الستراتيجية لمواجهة النمو السكاني في الشرق الأوسط وشمال افريقيا»، الحياة، العدد ١١٥٢٦، الخميس ٥/٩/١٩٩٤، ص ١٠.

١ ـ زيادة النمو الاقتصادي لبلدانهما بشكل يجعل النسبة السنوية تقترب من ٥٪، أي أكبر بكثير من نسبة النمو السكاني البالغة ٢١/٢٪.

٢ ـ معالجة زخم النمو السكاني الأخير وما سببه من ضغط.

وتبرز المياه في التقرير على أنها المورد الطبيعي المهدَّد أكثر من غيره في الشرق الأوسط بسبب التنامي السكاني في المنطقة كلها. فكمية المياه المتوافرة للشخص الواحد تدنت من ٥٤٠٠ متر مكعب سنوياً عام ١٩٦٠ إلى ١٤٠٠ متر مكعب عام ١٩٩٠، وستتدنى إلى ٦٦٧ عام ٢٠٢٠، مما يدفع دول المنطقة إلى البحث عن مصادر أخرى للمياه. كما يوصي التقرير بتحويل زراعة المنطقة إلى زراعات تتطلب كميات أدنى من المياه، إنما ذات قيمة أكبر، مما يساهم في نمو قطاعات اقتصادية جديدة وفي إبطاء الهجرة إلى المدن.

كما صدرت توصيات أخرى اقتصادية واجتماعية وقانونية وفي ميادين أخرى، كحقوق الانجاب والعلاقات الجنسية خارج اطار الزواج والاجهاض ومنع الحمل والتعقيم واستخدام الواقيات التي تحفظت عليها الدول الإسلامية والفاتيكان(٦٤).

وهنا نعود للتساؤل: هل تأخذ هذه التوصيات طريقها إلى التنفيذ؟

مما لا شك فيه أن التوصيات التي صدرت عن مؤتمر القاهرة، كما عن غيره، يرتبط تنفيذها برغبة كل دولة ومدى جديتها في معالجتها الأزمة وحتى بصراع الشمال ـ الجنوب الذي سبق وتكلمنا عنه. فالشمال يملك، دون شك، إمكانات التحكم بمستقبله ومعالجة قضاياه الملحة بفضل انجازاته التكنولوجية العصرية. كما يمكنه التحكم بأمور أحيطت عبر التاريخ بقدسية خاصة، كالولادة والوفاة والأبوة والأمومة والنمو البشري. أما الجنوب، بغالبيته المتخلفة والمتأثرة بديماغوجية القيادة، فإنه قد لا يرى مصلحة في تحديد النسل لأن التكاثر هو زيادة مصادر الرزق في العائلة. كما أن ازدواجية الشمال ـ الجنوب قد تدفع الجنوب إلى اعتماد زيادة السكان كورقة تفاوضية رابحة، لما يتبعها من تمرد على ضبط التكاثر لأحراج الشمال وإلزامه بسياسة عامة على صعيد الكوكب تكفل نهوض الجميع نهوضاً متكافئاً بدلاً من اقتصار التطور على الشمال فقط.

أمام هذا الواقع، يرى الشمال أن اللعبة أصبحت خطرة وينبغي اللجوء إلى ستراتيجيات الحد من التناسل بدل التهديد والابتزاز.

لقد خرج مؤتمر السكان والتنمية بمقررات معتدلة تفادياً للاصطدام بالعقائد الدينية، كما حاول تأسيس شراكة عالمية عادلة في مسيرة التنمية، وذلك بهدف استقطاب الجميع لأن المعالجة من فريق واحد لا تكفي لتجنيب البشرية ويلات الانفجار السكاني ونقص التنمية.

---

(٦٤) عدنان السيد حسن، «على هامش مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية»، السفير، العدد ١٨٩٢٦، الثلاثاء ٦/٩/١٩٩٤، ص ١١.

د ـ الهجرة نحو الشمال:

الهجرة ظاهرة إنسانية رافقت نشأة أول الجماعات البشرية وتطورها، وعرفتها مختلف العصور التاريخية، وأسبابها معروفة: التزايد السكاني والنقص في الموارد. وحين قامت الدول الحديثة ورسمت الحدود السياسية وطبقت مفهوم السيادة الوطنية، انتظمت الهجرة إنما لم تتوقف، فلم تعد حركة شعوب إنما حركة جماعات.

ومع التزايد السكاني في العالم الثالث منذ الخمسينات، إندفعت جماعات بشرية نحو الشمال الغني ضمن اطار الانفجار السكاني فبلغت ذروتها في الثمانينات والتسعينات. فبين ١٩٧٩ و١٩٩٢، زاد عدد اللاجئين إلى الشمال من ٥,٧ ملايين إلى ١٨,٢ مليون، وزادت الطلبات المقدمة للجوء السياسي إلى أوروبا الشمالية واوستراليا من ٩٠٤٤٤ طلباً عام ١٩٨٣ إلى ٨٢٥٠٠٠ طلب عام ١٩٩٢، وبلغ عدد الطلبات خلال الفترة ما بين ٨٣ و٩٢ أكثر من ٣ ملايين طلب[٦٥].

فاجأت هذه الزيادة الأمم المتحدة والدول الغربية، إذ أنه، رغم تسويات مشكلات عديدة في العالم الثالث[٦٦]، زاد عدد اللاجئين وتضخمت أرقام المهاجرين. وهذا ما دفع بدول الشمال إلى سن تشريعات واتخاذ الخطوات الضرورية للحد من هجرات الجنوبيين نحوها.

ومما لا شك فيه أن دول الشمال تشجع هجرة التقنيين والاختصاصيين في الأعمال اليدوية التي يتعذر ايجاد عاملين فيها من مواطنيها الأصليين. لكن المشكلة تمثلت لاحقاً بتدفق العدد الكبير من البشر، إذ استقدم العمال المهاجرون عائلاتهم وأصبحوا بحاجة لخدمات اسكانية وتعليمية وصحية، كما تجمعوا في مناطق معينة حول المدن وأقاموا فيها مجتمعاتهم وعاداتهم ومآكلهم. وعندما تراجع اقتصاد الدول المضيفة منذ أواخر السبعينات، راحت تحس بهذا الوجود الغريب المكلف على أرضها مما دفعها إلى محاولة تنظيمه، فأدرج الموضوع على جدول أعمال المؤتمر الوزاري لاتفاقية «غات» في مراكش عام ١٩٩٤. والغاية من ادراجه هي إبراز التناقضات بين تنمية التجارة الدولية وانتقال الأشخاص، وبين سياسة الهجرة الصارمة التي تعتمدها الدول الصناعية.

وخلقت الهجرة الجنوبية نحو الشمال مشكلة جديدة للدول الصناعية وهي مشكلة الأقليات في مجتمعها الذي كان متجانساً عرقياً ودينياً، وتعرض منذ الربع الأخير من هذا القرن إلى موجات هجرات من شعوب تختلف عنه عرقياً ودينياً واجتماعياً. ودخلت هذه المشكلة في الصراع الفرنسي نحو الرئاسة إذ أعلن أدوار بالادور في ستراسبورغ أمام

---

(٦٥) جميل مطر، «عصر الهجرة إلى الشمال»، الحياة ١١٥٠٧، السبت ٢٠ آب ١٩٩٤، ص ١٥.

(٦٦) مشكلات ناميبيا ـ كمبوديا ـ لاوس ـ افغانستان ـ السلفادور ـ غواتيمالا ـ نيكاراغوا ـ انغولا ـ موزامبيق ـ اثيوبيا ـ ارتيريا...

الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٩٥[٦٧]:

«إن حماية الأقليات الوطنية هو أمر حيوي لستراتيجية أوروبا. يجب أن تتمكن هذه الأقليات من تنمية هويتها الدينية والاتنية والثقافية وتقاوم كل محاولة لاستيعابها».

علاوة على ذلك، ورغم أن قوانين الدول المضيفة تحظر التمييز العنصري، إلا أن السكان الأصليين مارسوا جميع أنواع التحيز ضد المجتمعات المهاجرة. وهذا ما دفع المنظمات الدولية للعمل على معالجة هذا النوع الجديد من التمييز العنصري.

رغم ذلك، ونظراً للاختلالات القائمة في الاتجاهات الديمغرافية بين مجتمعات الجنوب والشمال، فإن من المرجح أن يشهد القرن الواحد والعشرين موجات هجرات واسعة مما سيزيد الأزمة تعقيداً، وربما يلزم الشمال على سن المزيد من القوانين وعقد المؤتمرات حول هذا الموضوع رغم ضآلة الأمل في إمكانية معالجة التوازنات السكانية العالمية المقبلة بنجاح.

هـ ـ التنمية الاقتصادية:

إن التغييرات التي شهدها العالم بعد زوال المعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة، تركت انعكاسات واسعة وآثاراً عميقة، سلبية في الغالب، على البنى الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث. ومن المشكلات المطروحة على الجنوب، التخلف والبؤس والأمية والصراعات الأتينة والقبلية إلى ما هنالك من الأزمات التي يعتبر تدهور الاقتصاد من أبرز أسبابها.

وبدلاً من الشعارات المتفائلة التي طرحت لتنمية بلدان الجنوب، فرضت التبعية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية للشمال نفسها أكثر فأكثر. وبدلاً من ردم الهوة بين العالمين، راحت تتسع أكثر فأكثر. فالجنوب يرى أن معظم مشكلاته الاقتصادية نابعة من استغلال الشمال موارده على أنواعها ورغبته في إبقائه في ظل عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي لتسهل قيادته. وحالياً، فقدت دول الجنوب هامش المناورة الذي كان يسمح لها في السابق اللجوء إلى الشرق أو إلى الغرب من خلال صراعهما ضمن مقولة الحرب الباردة. وترى هذه الدول أن المعالجات الاقتصادية التي يقوم بها الشمال إنما هي لضبط العلاقات الاقتصادية بين أعضائه، بدلاً من أن تتمحور حول حل معضلات المناطق الأقل تنمية في الكرة.

وتبعية الجنوب الاقتصادية للشمال قد تتفاقم مع الزمن فيزداد التخلف النسبي لشعوب الجنوب، ويتجلى بوضوح صارخ الفارق الهائل بين العالمين: الشمال الغني

---

(٦٧) JELLEN ,Christian «La scandaleuse capitulation française sur l'immigration», le Point, N°1170, 18 Février 1995, pp. 56 - 58.

المتطور الذي تسوده الرفاهية والوفرة الاستهلاكية والرقي العلمي والثقافي، والجنوب الغارق في الجهل والبؤس والتخلف والذي تسيطر على أبنائه رغبة الهجرة للتمتع بتقدم الشمال.

إن تفاقم المشكلات الاقتصادية جنوباً سينعكس سلباً على صورة الشمال وأوضاعه ومصالحه. فالإفقار المطرد للجنوب وتراجع القدرة الشرائية لشعوبه، سيرتدان على الشمال الذي لن يجد الأسواق الكافية لتصريف منتجاته، مع ما يتبع ذلك من تقليص للأنتاج وكساد وبطالة.

وهذا ما سيدفع الشمال نحو معالجة اقتصادية واجتماعية للجنوب. فقد سجلت فعلاً، ضمن هذا الاطار، اتفاقيات اقتصادية مهمة، أبرزها الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (غات) التي قدمت للدول النامية اعفاءات من دفع الرسوم الجمركية على عدد كبير من منتجاتها المتجهة نحو الشمال.

لكن المعالجات هذه بقيت حتى الآن في خدمة الدول الغنية. فـ «الغات» خلقت مشاكل عديدة لدول العالم الثالث باتخاذها معايير شمالية للمعالجة، منها منع عمل الأطفال والتأكيد على حقوق العمال والحريات النقابية وغيرها.

وخلال الاجتماعات السنوية المشتركة مع البنك الدولي، فشلت الدول الغنية والفقيرة في التوصل إلى حل وسط حول زيادة موارد صندوق النقد بهدف دعم سياسة القروض للدول النامية لا سيما البلدان الاشتراكية السابقة. واتهمت دول الجنوب الصندوق بالعمل على دعم الدول الشيوعية فقط وبزيادة تهميش اقتصاد الدول النامية في جنوب الكرة. وفي النتيجة سقطت جميع الاقتراحات، مما اعتبر نصراً للدول النامية التي رفضت الحلول الوسط التي اقترحتها الدول الغنية(٦٨).

من جهة أخرى، وعلى هامش قمة كوبنهاغن، تساءل جان كلود ميللران، السكرتير العام المساعد للأمم المتحدة: هل ان قمة اقتصادية عالمية يمكنها التوصل إلى حلول في مواضيع الفقر والبطالة؟، ليخلص إلى القول ان أبرز تحديات القرن الواحد والعشرين أمام البشرية، تتمثل في إمكانية اعتمادها مفهوماً شاملاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم(٦٩).

علاوة على ذلك، وفي تقريره السنوي لعام ١٩٩٤، حول تمويل البلدان النامية، شكا البنك الدولي من أن الثروات الخاصة تذهب إلى البلاد الغنية، في وقت بلغت ديون بلدان

---

(٦٨) نور الدين الغريضي، «الدول الفقيرة والغنية تفشل في التوصل إلى حل وسط لزيادة موارد صندوق النقد»، الحياة، العدد ١١٥٥٢، الثلاثاء ٤ تشرين الأول ١٩٩٤، الملحق الاقتصادي، ص ١.

(٦٩) MILLERON, Jean - Claude, «L'organisation du sommet mondial du développement social de Copenhague», Le Figaro économique, N°15701, Vendredi 10 Février 1995, G.P X.

العالم الثالث ١٨١٢ مليار دولار بنهاية عام ٩٣ أي بزيادة ٧٪ عن عام ٩٢، وستبلغ ١٩٤٥ ملياراً بنهاية عام ١٩٩٤ حسب مصادر البنك. وهي مبالغ ثقيلة الحمل على هذه البلدان النامية(٧٠).

وفي ميدان تعزيز الاعتمادات الأوروبية للتنمية، فشلت فرنسا في اقناع حلفائها بزيادة المخصصات الأوروبية لتنمية افريقيا والكاريبي والباسيفيك (ACP)، مما دفع الوزير جوبيه إلى وصف موقف زملائه باللاإنساني. وكان الوزير الفرنسي قد طالب بمساعدة تبلغ ١٣,٣ مليار ايكو (العملة الأوروبية) لكنه تمكن من جمع ١١,٨ مليار فقط بعد تخفيض مساهمة هولندا وايطاليا والمانيا وبريطانيا. وهذا الاتجاه التخفيضي يزيد من أزمة العلاقة الاقتصادية بين الشمال والجنوب(٧١).

وهكذا يبدو أن المعالجات الاقتصادية تأتي متوافقة مع مصالح الدول الغنية أيضاً. فالتكلات الاقتصادية التي عرفها الشمال وضعت في سلم أولوياتها تطوير بلدانها ونزع العوائق بينها، في وقت عالجت هامشياً أوضاع الاقتصاد النامي الذي سبق الحديث عنه(٧٢).

و ـ الصراعات الإقليمية وتجارة الأسلحة:

إذا تطرقنا في بحثنا إلى الصراعات الإقليمية في الجنوب دون تفصيل كون موضوعها يتطلب دراسة خاصة، للاحظنا أن انتهاء الحرب الباردة وانهيار العالم الاشتراكي لم يساهما في تخفيفها كما كان متوقعاً. فهذا الانهيار حوَّل الصراع من محور الشرق ـ الغرب إلى محور الشمال ـ الجنوب، فتزايدت الأزمات الإقليمية. ومن الأسباب التي يوردها المحللون لهذه الصراعات تسابق الشمال لبيع الأسلحة خاصة بعد انتفاء الحظر عليها من جراء تفكك حلف وارسو وسيطرة حلف شمال الأطلسي في أوروبا، وسيطرة الولايات المتحدة على باقي أجزاء العالم.

فالحرب الباردة كونت الثنائية القطبية عبر أزمات كادت تطيح، النظام العالمي بأكمله. لكن الخوف من الكارثة النووية الذي خيم على هذا النظام منذ الستينات، منع ترجمة تهديدات الدول الكبرى إلى أفعال ملموسة، وأطلق ما سمي يومذاك بـ «توازن الرعب». لذلك

---

(٧٠) NICAUD Gérard, «pays du développement, financement aux trois quarts privé», le Figaro Economique, N°15704, Mardi 14 Février 1994, p. XI.

(٧١) DOCEV, Pierre, «Union européenne: crise entre les quinze et les ACP», Le Figaro économique, N°15708, Vendredi 17 Février 1995, p. III.

(٧٢) نورد على سبيل المثال قرار الدول الثماني عشرة المطلة على المحيط الهادىء (آبيك) برفع العوائق أمام التبادل الحربينها في موعد أقصاه العام ٢٠٢٠ ـ وهذه الدول هي: الولايات المتحدة ـ الصين ـ اليابان ـ أوستراليا ـ بروناي ـ كندا ـ تشيلي ـ كوريا الجنوبية ـ هونغ كونغ ـ اندونيسيا ـ ماليزيا ـ المكسيك ـ نيوزيلندا ـ غينيا الجديدة ـ الفليبين ـ سنغافورة ـ تايوان ـ تايلاند.

اعتمدت القوى الكبرى، خلال هذه المرحلة، سياسة ضبط الأزمات الإقليمية ضمن حدود معقولة، خوفاً من احتكاك الجبارين الذي قد يؤدي إلى استعمال الأسلحة النووية. وأزمة كوبا عام ١٩٦٢ تقدم المثال الصارخ على مفهوم تحاشي الاصطدام النووي المدمر بين قطبي العالم(٧٣). ويعتبر الكاتب Jean - Jacques Roche ان حرب الخليج كانت نهاية الثنائية القطبية بعد أن كونت أول مواجهة عسكرية بين الشمال والجنوب(٧٤).

وهكذا انتهت لعبة توازن الرعب، من دون ابتكار لعبة جديدة، لأن واشنطن راحت تعتمد على دعم الأمم المتحدة والعالم الغربي لتبرير تدخلها في العالم الثالث حيث راحت تلعب دور الشرطي، قافزة فوق القانون الدولي وحقوق الدول. وانتهاء هذه اللعبة سمح بالتمادي في الأزمات الإقليمية، من الشرق الأوسط إلى الصومال وهايتي وافغانستان وأرمينيا والعراق وكردستان والجزائر ومصر والسودان ورواندا، الخ... من المناطق المشتعلة والتي يمدها تجار السلاح في العالم الأول بالأسلحة(٧٥).

فمنذ حرب الخليج، ورغم ارتفاع الأصوات المنادية بخفض مبيعات الأسلحة، راح السلاح التقليدي يتدفق إلى دول العالم الثالث، دون رقابة دولية، في محاولة من منتجيه للتعويض عن خسائرهم التي سببها خفض الموازنات المرصدة لشؤون الدفاع في الشمال. وتتصدر الولايات المتحدة لائحة مصدري الأسلحة. فقد صدرت عام ١٩٩١ أكثر مما فعلت باقي الدول مجتمعة، مع ما يعني ذلك من تأجيج للصراعات الإقليمية.

وضمن اطار معالجة هذه المشكلة، اجتمعت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن خلال عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ مرات عدة لمناقشة الحد من بيع السلاح، فاكتفت بالتوجيهات فقط. ومنذ منتصف عام ١٩٩٢، توقفت مناقشاتها هذه بعدما أعلن الرئيس الأميركي السابق جورج بوش عن بيع تايوان ١٥٠ طائرة مقاتلة من طراز ف ١٦ مما دفع الصين للانسحاب من الاجتماعات(٧٦).

إن الحد من التسلح تفرضه عوامل دولية، منها زيادة اللااستقرار العالمي، وانتقال السلاح إلى أيدي معادية للغرب، والانعكاسات السلبية لسباق تسلح محموم. لكن الاستحقاقات الانتخابية، وضرورة توفير فرص العمل دفعا الدول الغنية الى متابعة هذا السباق. لذلك لا يمكن الحد من الصراعات الإقليمية ما لم تغير الدول الصناعية من سياستها التسلحية وتوقف تصدير الأسلحة إلى العالم الثالث. ينبغي أن يمتنع مصدرو

(٧٣) LEGRAND, Jacques, **«Chronique du 20ème Siècle»**, Larousse, Paris, 1988, p. 945.

(٧٤) النهار، العدد ١٨٩٩٤، الخميس ١٩٩٤/١١/٢٤، ص ١٥.

(٧٥) ROCHE, Jean, «le système international contemporain», Le Point, N°1170, Samedi 18 Février 1995, pp. 16-17 et 48-50.

انظر ملحق رقم ٤: حصص سوق تسليم السلاح التقليدي في العام ١٩٩٢.

(٧٦) ناتالي غولدرنغ، «تجار السلاح يهددون العالم»، النهار، العدد ١٨٨٠٢، الخميس ٣١ آذار ١٩٩٤، الملحق، ص ١٨.

السلاح عن بيعه إلى الدول التي هي بحالة حرب وتلك التي تنتهك حقوق الإنسان علناً والتي تخصص جزءاً كبيراً من موازنتها لشؤون الدفاع. وهذا ما لم يحصل حتى الآن. إن العامل الاقتصادي الشمالي يساهم، بدلاً من ذلك، في زيادة مبيعات الأسلحة إلى الجنوب مما يؤجج الصراعات العرقية والدينية والقبلية والحدودية وغيرها في دول الجنوب ويزيد الهوة بين العالمين اتساعاً.

ز ـ حقوق الإنسان:

كان لحضارة الشمال دور رئيس في اعتماد حقوق الإنسان كمعيار للتعامل الدولي وإقحامها في الفكر والعمل السياسيين خلال التاريخ المعاصر.

وعرفت حضارة الجنوب تبايناً في ردود فعل التيارات السياسية المختلفة حيال المواثيق الغربية الخاصة بحقوق الإنسان، مع ما انبثق عنها من سياسات اكتسبت طابعاً دولياً ايدلوبوجياً أو سياسياً. وفي هذه المجتمعات من رأى الدعوة الشمالية لاحترام حقوق الإنسان أكذوبة كبرى، لا سيما وأن الدول المتطورة اتخذت من مفهومها الخاص لحقوق الإنسان معياراً دولياً، وراحت تطبقه على الدول النامية مع ما في ذلك من تخطٍ للزمن ولسنن التطور الإنساني.

وانتقدت الحركات القومية في العالم الثالث الازدواجية في المعايير التي مارستها دول العالم الأول مجتمعة أو كل على حدة عند تعاملها مع قضايا مماثلة على الصعيد الدولي وانحيازها ضد الدول النامية. كما انتقدت التوظيف الانتهازي لحقوق الإنسان بغرض انتزاع مكاسب أو تحقيق مغانم اقتصادية أو سياسية أو ستراتيجية من نظم متعددة. وبعد نيل المغانم يتم تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان الكبرى.

كما تساءلت: هل أن المجتمعات الشمالية تحترم حقوق الإنسان والحريات العامة بشكل كامل؟

وبالفعل، جاء في تقرير للأمم المتحدة رفع إلى لجنة حقوق الإنسان المجتمعة في جنيف خلال شهر شباط ١٩٩٥، أن التمييز العنصري مستمر في الولايات المتحدة مع أنه ليس ناجماً عن سياسة متعمدة للحكومة. ومما جاء في التقرير ان «السياسة الليبرالية التي انتهجت في الثمانينات أدت إلى إلغاء برامج اجتماعية عجلت في تهميش المواطنين السود والناطقين بالاسبانية الذين تدهورت أوضاعهم المعيشية». ولفت التقرير إلى أن أكثرية السود تعاني الفقر والأمراض والأمية وتعاطي المخدرات وممارسة الاجرام، إضافة إلى وضع اجتماعي بائس أصلاً. وأوصى التقرير بتشجيع التعددية الثقافية، ومنع الدعاية العنصرية، والتخلي عن الحديث عن نماذج سلوك الأقليات في وسائل الاعلام، وتقديم مساعدة مالية إلى منظمات مكافحة العنصرية، ووضع حد للعنف المفرط الذي يمارسه

رجال الشرطة ضد الأقليات الأتنية[٧٧].

من جهة أخرى، ساهمت المطالبة الشمالية بحقوق الإنسان في ظهور جمعيات وروابط تعنى بحقوق الإنسان في العالم الثالث مدعومة من الحكومات المحلية أو من المنظمات الدولية المتخصصة. وساهمت هذه الجمعيات في اعادة الأمور إلى نصابها وممارسة الديموقراطية واحترام حقوق الأقليات والأفراد في مجتمعات ما زالت بحال من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، مما حسن صورة بعض أنظمة الجنوب لدى الرأي العام الشمالي.

وذهبت الدول الشمالية إلى أبعد من ذلك، فاستقبلت في رحابها لاجئين سياسيين من دول متخلفة بحجة عدم ديموقراطية أنظمتها وعدم احترامها للحريات العامة ولحقوق الإنسان وعدم دستورية نصوصها القانونية، رغم الانتقادات الموجهة إلى هذا التصرف.

ومما لا شك فيه أن العديد من حالات اللجوء السياسي لها ما يبررها بسبب تعسّف الأنظمة الديكتاتورية التوتاليتارية في بعض دول الجنوب. لكن الخطر من ذلك جاء من تعميم هذه القاعدة لتشمل مواقف سياسية تقييمية متحيزة ضد مجتمعات العالم الثالث حول ديموقراطية أنظمتها وحسن تطبيقها للمعايير الدولية للحريات العامة ولحقوق الإنسان، وذلك بقصد الضغط على حكوماتها لاتخاذ مواقف محددة من النظام العالمي ومن الأحداث الدولية.

ولمعالجة تهاون الحكومات، قامت المنظمات العالمية لحقوق الإنسان بحملات اعلامية على صعيد الكرة الأرضية أعطت نتائج ممتازة[٧٨]. فهذه المنظمات أمست أحد ملامح الساحة الدولية منذ عقد الثمانينات، ومن المنتظر أن يتعاظم دورها قبل نهاية هذا القرن. كما راحت الدول تسعى لكسب رضاها كي لا تشهر بها مما قد يؤثر على المساعدات الإنسانية التي تقدمها الدول الغنية لها.

ويتنازع العالم اليوم تصوران لمنظمات حقوق الإنسان:

* التصور الأول يراها امتداداً لأجهزة الاستخبارات الغربية، هدفها غرس نموذج ثقافي سياسي موحد مستمد من النظام الليبرالي الغربي.

* التصور الثاني يجعلها أشبه بالمخلص ذي القدرات الكبيرة على رفع الظلم عن الإنسان في الدول ذات النظام الديكتاتوري التعسفي.

وتتبنى الصورة الأولى غالبية حكومات الدول النامية ذات الأنظمة التوتاليتارية، والصورة الثانية الفئات المقهورة في هذه الدول[٧٩].

---

(٧٧) النهار، العدد ١٩٠٥٨، الجمعة ١٠ شباط ١٩٩٥، ص ٩.

(٧٨) أبرز المنظمات العاملة على نطاق عالمي هي: منظمة العفو الدولية، مراقبة حقوق الإنسان، لجنة الحقوقيين، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، اللجنة الدولية للحقوقيين، أطباء بلا حدود.

(٧٩) محمد السيد سعيد، «المنظمات العالمية لحقوق الإنسان»، الحياة، العدد ١١٦٩٠، الثلاثاء ٢١ شباط ١٩٩٥، ص ١٧.

ورافق قيام هذه المنظمات وانتشارها تطور كبير في ميدان التشريع الدولي لحقوق الإنسان في نطاق الأمم المتحدة، وصدور العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧ على التوالي. وهكذا اكتمل ما سمي يومذاك بمنظومة حقوق الإنسان التي ربطت بالشرعية الدولية.

وتحاول بعض المنظمات حالياً الاستجابة لخصوصيات ظروف تطبيق حقوق الإنسان في العالم الثالث والتعاون مع منظمات وطنية فيه. لكن هذه الخطوة ما زالت في مرحلة التجربة. كما تحاول اجتذاب عناصر حقوقية مناضلة في دول الجنوب لمساعدتها في فهم المجتمعات النامية رغم انبثاقها من المجتمعات الشمالية المتطورة.

إنما، ومهما كتب أو قيل، فإن المنظمات العالمية لحقوق الإنسان تلعب حالياً أدواراً بالغة الأهمية في توجه العالم الثالث نحو احترام الشخصية الإنسانية ومنع التعدي على الحريات العامة للأفراد، واستغلال القاصرين والنساء، إلى ما هنالك من أعمال رائعة تهدف إلى خير ورفاهية، ليس الجنوب وحسب، إنما الشمال أيضاً.

ط ـ مختلف:

ليست مشكلات العالم الثالث مقتصرة على ما ذكرناه في هذه الفقرة وحسب، ولا يمكننا في مقال مختصر كهذا تفصيلها جميعها. لكن تعداد لبعض عناوين الصحف والمجلات العالمية حول مواضيع الشمال والجنوب تعطينا فكرة عن مدى اتساع الهوة بين العالمين(٨٠):

* كوريا الجنوبية: حمى الاستهلاك.
* كومبوديا: فقدان المواد الغذائية ـ الفساد.
* جنوب افريقيا: صعوبة الانتقال إلى الديموقراطية.
* تشيلي: صفارات الاهمال وحصص الليبرالية.
* المكسيك: نهاية الأوهام ـ التدهور المالي والعجز السياسي.
* المغرب: هجوم الصحراء ـ الجفاف ـ الديمغرافيا ـ أخطاء التنظيم.
* فلسطين: تجربة السجناء الطويلة.
* مصر: تناقضات الأسلحة والرقابة.
* أفغانستان: الطالبان يهددون كابول ـ والأمم المتحدة معطلة.
* الأكوادور ـ البيرو: الحرب الحدودية.

---

(٨٠) Le Monde diplomatique N°491 et 492 et N° Spécial N°2796, Janvier et Février 1995.
Le Figaro N°15703 à 15712, du 15 à 24 Février 1995.

جرائد السفير والنهار والحياة، شباط ١٩٩٥.

* الصين: اقتصاد السوق الاشتراكي يطبق رغم بطالة يتصبب منها المسؤولون عرقاً بارداً.
* لاهاي: اتهام صربي بارتكاب مجزرة.
* أفغانستان: حرب «السي آي آي» السرية.
* لبنان: على هامش النفايات السامة ـ ادارة البيئة وادارة الأزمات.
* الصومال: العودة إلى نقطة الانطلاق ـ الحلم المحطم.
* كرواتيا: رفض مراقبي الأمم المتحدة.
* الجزائر: تمرد في سجن أوقع ١٠٠ قتيل.
* أفريقيا المستنزفة بالصراعات: مجزرة في رواندا ـ نحو انفجار زائير ـ بوروندي: عدم الاستقرار ـ بريتوريا: اقفال السلطة الاقتصادية.
* انغولا: الحرب التي لا تنتهي.
* قبرص: دائماً مقسمة ونازفة.
* تركيا: منهكة بسبب الثورة الكردية.
* اليمن: حلم الوحدة المحطم.

إلى ما هنالك من عناوين تعكس أزمات مستعصية تتركز بغالبيتها في عالم ثالث جنوبي متخلف، لم يعد يبحث عن دور عالمي يلعبه، إنما عن طريقه لاستدراك تخلفه واللحاق بركب حضارة شمالية فاته قطارها الذي يجري بسرعة أكبر من سرعة اللاحقين به.

الخلاصة:

يحذر العلماء اليوم من أن عالمنا هو أمام كوكب مضطرب ومتفسخ تحتاج مشكلاته لمعالجات سريعة وجدية ولاهتمام كبير من قبل قيادات الدول الغنية. لقد بلور الاتجاه نحو العالمية والكونية الانفصال بين العالم المتقدم والعالم النامي، الشيء الذي سيستمر خلال السنوات اللاحقة. فعلى مستوى المعلومات وانتقال الأخبار وأنماط الزي والمأكل، يزداد اندماج العالم وتكامله. إنما، على مستوى المعيشة والرفاهية الاجتماعية والتنمية والتطور، نعيش في عالمين مختلفين، عالم الدول الصناعية الشمالية المتقدمة، وعالم الدول الجنوبية الفقيرة والنامية. عالم يسوده الاستقرار السياسي والاجتماعي، وعالم يسوده عدم الاستقرار وتهدده مخاطر اخفاق التنمية الاقتصادية والتمزق الاجتماعي.

فإلى أي حد يستطيع العالم أن يحافظ على أمنه واستقراره في ظل هذه الثنائية؟ وهل ستستطيع دول الشمال الابقاء على مستواها المتطور وسط طوفان من الفقر وعدم الاستقرار؟

لقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي من أنه، مع انهيار الستار الحديدي

بين الشرق والغرب، قد ينشأ ستار حديدي آخر بين الشمال والجنوب.

فقد دلت الاحصاءات لعام ١٩٩٤ أن ١٦٪ من سكان الأرض استهلكوا ٦٢٪ من مجمل خيراتها. أما ظروف العيش التي يحياها عدد كبير من شعوب العالم الثالث، من البرازيل إلى أندونيسيا، مروراً بملاوي وهايتي والصومال وليبيريا، فهي ظروف عيش مخيفة تفوق الوصف.

وفي أرقام البنك الدولي أن هناك ٥٥٠ مليون كائن بشري يحيون بمعدل دخل لا يصل إلى خمسة دولارات سنوياً. فالأثرياء تزداد ثرواتهم، والفقراء يتفاقم فقرهم. ومن بين ١٥٣ مولوداً جديداً يولدون كل دقيقة في العالم، يولد ١١٧ منهم في بلدان العالم الثالث.

إن تراكم الثروات في الشمال دون معالجة مشكلته مع الجنوب، قد يؤدي إلى ثورة الجياع واجتيازهم البحر الأبيض المتوسط لغزو الشمال، ليس بالسلاح، إنما بالهجرة الملزمة، بالمد الأصولي والديني وبالتطرف. فمعالجة مشكلة الشمال ـ الجنوب من نظرة عسكرية وحسب هي نظرة خاطئة. لكن الصحيح هو معالجتها بالتنمية والتعليم وتحسين الزراعة والتطور والدخول في النظام العالمي الجديد كشريك وليس كتابع.

فالاستعداد للقرن الواحد والعشرين يفرض تنسيق الجهود بين العالمين، بين التكنولوجيا والتطور والصناعة والأتمتة وبين المد البشري الذي يشكل قوة إذا ما استُغلّت قدراته. «فإذا أخفق الجنس البشري، كما كتب بول كنيدي، في الاستجابة لهذه التحديات، فلا يلومنّ إلا نفسه إزاء المشكلات والكوارث التي قد تكون له مستقبلاً بالمرصاد»[٨١].

---

(٨١) كنيدي، المرجع نفسه، ص ٤٢٦.

ملحق رقم ١

عمليات حفظ السلام وبعثات المراقبة الراهنة للأمم المتحدة

اسم القوة	مكان العملية	تاريخ تأسيسها	القوات (عددها)	خسائر بشرية	الكلفة السنوية التقديرية	الدول المشتركة ضمن القوات
Unmogip مجموعة مراقبين للأمم المتحدة في الهند وباكستان	جامو وكشمير الحدود الهندية الباكستانية	ك[٢] ١٩٤٨	٣٩ حالياً (١٠٢) ١٩٦٥	٦	٧ ملايين دولار أميركي	٨
Onust منظمة مراقبة الهدنة في فلسطين	اسرائيل ـ الأردن ـ لبنان ـ سوريا ـ مصر	أيار ١٩٤٨	٢٢٠ حالياً ٥٧٢ (١٩٤٨)	٢٨	٣١ مليوناً	١٩
Unficyp قوات حفظ السلام في قبرص	قبرص	آذار ١٩٦٤	١٠٧٦ حالياً ٦٤١١ (١٩٦٤)	١٦٣	١٩ مليوناً	٩
Fnuod قوات مراقبة التحرير	مرتفعات الجولان	أيار ١٩٧٤	١٠٧١ حالياً ١٤٥٠ (١٩٧٤)	٣١	٣٦ مليوناً	٤
Finul قوات الأمم المتحدة المنتدبة في لبنان	لبنان الجنوبي	آذار ١٩٧٨	٥٢١٥ حالياً ٧٠٠٠ (١٩٧٨)	١٨٨	١٤٦ مليوناً	١٠
Monuik بعثة مراقبة العراق والكويت	الحدود العراقية الكويتية	نيسان ١٩٩١	٣٦٧ حالياً يسمح بـ ٣٦٤٥	ـ	٦٥ مليوناً	٣٣
Minurso بعثة استفتاء الصحراء الغربية	الصحراء الغربية	نيسان ١٩٩١	٣٤٨ يسمح بـ ١٩٠٠	٣	٣٥ مليوناً	٢٨
Onusal مجموعة مراقبين في السلفادور	السلفادور	أيار ١٩٩١	٣٦٣ يسمح بـ ١٠٠٠	٢	٣٤ مليوناً	١٦
Unavem II بعثة التحقيق في انغولا	انغولا	أيار ١٩٩١	٦٩	٣	٣٦ مليوناً	١٧
Forpronu قوات الحماية	كرواتيا، الهرسك ولبوسنة ومقدونيا	شباط ١٩٩٢	٢٥٦١٢ كرواتيا ١٤٠٠٠، بوسنة ١٠٠٠,١٠٠٠٠ مقدونيا	٥٩	١ مليار	٣٣
Monvas بعثة مراقبة افريقيا الجنوبية	افريقيا الجنوبية	آب ١٩٩٢	٥٥ مراقب مدني	ـ	١٠,٤ ملايين	٤٠
Onumoz عملية الموزامبيق	موزامبيق	ك[١] ١٩٩٢	٦٤٩٨ حالياً يسمح بـ ٧٥٠٠	٦	٢١٠ ملايين	٢١
Onusom II عملية الصومال	الصومال	آذار ١٩٩٣	٢٦١١٢	٨١	١,٥ مليار	٢٨
Monug بعثة مراقبة جورجيا	جورجيا	آب ١٩٩٣	٥ يسمح بـ ٨٨ مراقب عسكري	ـ	١٦,٢ مليوناً ٦ اشهر	١٠
Monul بعثة مراقبة ليبيريا	ليبيريا	ايلول ١٩٩٣	٣١ يسمح بـ ٣٦٨ مراقب عسكري	ـ	٤٢,٦ مليوناً ٧ اشهر	-
Munuha بعثة مراقبة هايتي	هايتي	أيلول ١٩٩٣	٧ يسمح بـ ١٢٦٧	ـ	٤٩,٨ مليوناً ٦ اشهر	١١
Minuar بعثة مساعدة روندا	روندا	ت[١] ١٩٩٣	٨١ حد أقصى ٢٥٤٨ آذار ١٩٩٤	ـ	٦٢,٦ مليوناً	-

المستند: الديار ٢٠٧١ ـ السبت ٢٩ أيار ١٩٩٤، ص ١٧.

ملحق رقم ٢

الأقطار الخمسة والعشرون ذات الانبعاثات الغازية الملوثة الأعلى

البلاد	المركز في غازات الغابات	ثاني اوكسيد الكربون (آلاف الأطنان)	غاز الميتان (آلاف الأطنان)	غاز CFC (آلاف الأطنان)	المجموع (آلاف الأطنان)	النسبة المئوية
الولايات المتحدة	١	٥٤٠	١٣٠	٣٥٠	١٠٠٠	١٧,٦
الاتحاد السوفياتي السابق	٢	٤٥٠	٦٠	١٨٠	٦٩٠	١٢
البرازيل	٣	٥٦٠	٢٨	١٦	٦١٠	١٠,٥
الصين	٤	٢٦٠	٩٠	٣٢	٣٨٠	٦,٦
الهند	٥	١٣٠	٩٨	٠,٧٠٠	٢٣٠	٣,٩
اليابان	٦	١١٠	١٢	١٠٠	٢٢٠	٣,٩
المانيا الغربية	٧	٧٩	٨	٧٥	١٦٠	٢,٨
بريطانيا	٨	٦٩	١٤	٧١	١٥٠	٢,٧
اندونيسيا	٩	١١٠	١٩	٩,٥	١٤٠	٢,٤
فرنسا	١٠	٤١	١٣	٦٩	١٢٠	٢,١
ايطاليا	١١	٤٥	٥٨	٧١	١٢٠	٢,١
كندا	١٢	٤٨	٣٣	٣٦	١٢٠	٢,١
المكسيك	١٣	٤٩	٢٠	٩,١	٧٨	١,٤
برمانيا	١٤	٦٨	٩	صفر	٧٧	١,٣
بولندا	١٥	٥٦	٧,٤	١٣	٧٦	١,٣
اسبانيا	١٦	٢١	٤,٢	٤٨	٧٣	١,٣
كولومبيا	١٧	٦٠	٤,١	٥,٢	٦٩	١,٢
تايلندا	١٨	٤٨	١٦	٣,٥	٦٧	١,٢
اوستراليا	١٩	٢٨	١٤	٢١	٦٣	١,١
المانيا الشرقية	٢٠	٣٩	٢,١	٢٠	٦٢	١,١
نيجيريا	٢١	٣٢	٣,١	١٨	٥٣	٠,٩
جنوب افريقيا	٢٢	٣٤	٧,٨	٥,٨	٤٧	٠,٨
شاطىء العاج	٢٣	٤٤	٠,٥٥	٢	٤٧	٠,٨
نيوزيلندا	٢٤	١٦	٨,٨	١٨	٤٣	٠,٧
السعودية	٢٥	٢٠	١٥	٦,٦	٤٢	٠,٧

المستند: موارد العالم ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، ص ١٥.

ملاحظات: إن نسب انبعاث الغازات الأعلى سجلت في البلدان الصناعية الشمالية.

ملحق رقم ٣

١ ـ نسبة التزايد السكاني في العالم بين ١٩٩١ و٢٠٢٥

البلاد	السكان (بالملايين)		الزيادة		ملاحظات
	١٩٩١	٢٠٢٥	بالملايين	النسبة المئوية	
أفريقيا الشمالية	٢٠٤	٥٤٣	٣٣٩	٪١٦٦	نلاحظ في هذا الجدول ان نسبة التزايد السكاني هي معكوسة مع نسبة التنمية والتطور. فالزيادات الكبرى هي في افريقيا وآسيا واميركا الوسطى أي في بلدان العالم الثالث أو الجنوب النامي. أما الزيادات السكانية الصغيرة فسجلت في بلدان أوروبا وأميركا الشمالية لتبلغ صفراً في أوروبا الجنوبية.
افريقيا الغربية	٢١١	٥٣٤	٣٢٣	٪١٥٣	
افريقيا الوسطى	٧٠	١٧٥	١٠٥	٪١٥٠	
قارة أفريقيا	٦٧٧	١٦٤١	٩٦٤	٪١٤٢	
أفريقيا الجنوبية	٤٦	١٠٥	٥٩	٪١٢٨	
أفريقيا الشمالية	١٤٥,٧	٢٨٤	١٣٨,٣	٪٩٤	
أميركا الوسطى والمكسيك	١١٦	٢٠٤	٨٨	٪٧٥	
أميركا اللاتينية	٤٥١	٧٤٠	٢٨٩	٪٦٤	
آسيا (دون الاتحاد السوفياتي السابق)	٣١٥٥	٤٩٧٦	١٨٢١	٪٥٧	
أوقيانيا (دون هاواي)	٢٧	٤١	١٤	٪٥١	
الكاريبيب	٣٤	٤٩	١٥	٪٤٤	
أميركا الشمالية (دون المكسيك)	٢٨٠,٣	٣٦٨	٨٧,٧	٪٣١	
الاتحاد السوفياتي السابق	٢٩٢	٣٦٣	٧١	٪٢٤	
أوروبا الشرقية	٩٧	١٠٤	٧	٪٧,٢	
أوروبا الشمالية	٨٥	٨٨	٣	٪٣,٥	
أوروبا الغربية (دون الاتحاد السوفياتي السابق)	١٧٦	١٨١	٥	٪٢,٨	
أوروبا الجنوبية	١٤٥	١٤٥	صفر	صفر٪	

Référence: FREMY, Dominique et Michèle, Quid 1994, Laffont Paris, 1993, pp. 875 - 879.

٢ ـ اعداد السكان بين البلدان الصناعية والنامية عامة (بالملايين)

	١٩٥٠	١٩٧٠	١٩٩٠	متوقع ٢٠٠٠	متوقع ٢٠٢٥	ملاحظات
سكان العالم	٢٥١٦	٣٦٩٨	٥٢٩٣	٦٢٦١	٨٥٠٤	النسبة المئوية لسكان البلدان النامية تزيد بينما تتناقص نسبة الزيادة في البلدان الصناعية
النسبة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	
سكان البلدان الصناعية	٨٣٢	١٠٤٩	١٢٠٧	١٢٦٤	١٣٥٤	
نسبتها إلى سكان العالم	٣٣,١	٢٨,٤	٢٢,٨	٢٠,٢	١٥,٩	
سكان البلدان النامية	١٦٨٤	٢٦٤٩	٤٠٨٦	٤٩٩٧	٧١٥٠	
نسبتها إلى سكان العالم	٦٦,٩	٧١,٦	٧٧,٢	٧٩,٨	٨٤,١	

المستند: حلا رزق الله، «زيادة السكان وتقلص فرص التنمية الشاملة»، النهار، العدد ٨٩٢٧، الأربعاء ٧/٩/٩٤، ص ١١.

ملحق رقم ٤

١ ـ حصص سوق تسليم السلاح التقليدي في العام ١٩٩٢

ـ الولايات المتحدة	:	٥٤,٨٪
ـ الاتحاد السوفياتي	:	١١,١٪
ـ المانيا	:	١٠,٥٪
ـ الصين	:	٨,٣٪
ـ فرنسا	:	٦,٣٪
ـ بريطانيا	:	٥,٢٪
ـ دول أخرى	:	٣,٨٪

٢ ـ لائحة الدول الشارية بين ١٩٨٨ و١٩٩٢

ـ الهند	:	٨,١٪
ـ اليابان	:	٦,١٪
ـ السعودية	:	٥,٨٪
ـ افغانستان	:	٥٪
ـ اليونان	:	٤,١٪
ـ تركيا	:	٤,١٪
ـ العراق	:	٣,٣٪
ـ المانيا	:	٣٪
ـ اسبانيا	:	٢,٥٪
ـ ايران	:	٢,٤٪
ـ كوريا الجنوبية	:	٢,٣٪
ـ تشيكيا	:	٢,٣٪
ـ باكستان	:	٢,٣٪
ـ الاتحاد السوفياتي	:	٢,٢٪
ـ مصر	:	٢,٢٪
ـ دول أخرى	:	٤٤,٣٪

التخصصية، ما لها وما عليها

د. نبيه غانم(*)

تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص،

تحويل ملكية المؤسسات العامة أو إدارتها، كلياً أو جزياً، من القطاع العام إلى القطاع الخاص،

تنامي حصة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي،

أو تراجع وظائف الدولة الاقتصادية أو تقليصها...

انها التخصصية،

أو التخصيصية،

أو الخصخصة،

وان كان الأدب الاقتصادي يميل بصورة إلى التعبير الأول.

والتخصصية باتت اليوم على كل شفة ولسان، وتُنكر كلما ذُكرت الخدمات العامة على ضآلتها وسوء ادارتها، منذ اندلاع الحرب اللبنانية، إلى درجة ان البعض يؤكدون انها التعبير الأكثر شيوعاً، بعد «الحرب» والديموقراطية «والمصلحة العامة»، و«الاشتراكية» قبل انهيارها... وربما لأنها البديل عنها في المنطق العلمي الاقتصادي.

ولقد لاحظ الخبراء والمحللون بأن هنالك مواكبة، وان خفي، بين ظهور حركة التخصص في القطاع العام، من جهة، واعادة تركيب المؤسسات الخاصة على أسس معدلة، من جهة ثانية. فالشركات الخاصة الكبرى، توزعت بعد تميّزها بالمركزية والهرمية، على مراكز ادارية شبه مستقلة بعيدة كل البعد عمّا كان يُعرف بنظام الخلايا المتروكة للتقنين والقنوات التي هي من صلاحية القادة، فأصبحت في أيدي المسؤولين عن المراكز الصغيرة من الوجهتين التقنية والادارية...

(*) مهندس زراعي، مجاز في الحقوق، د. في الاقتصاد، أستاذ في الجامعتين اللبنانية واليسوعية، عضو المحكمة الدولية لحماية البيئة في محيط البحر الأبيض المتوسط.

ولكن لا يتصورن أحد بأن مثل هذا التعديل في القطاع الخاص يمكن أن يتم دون أي تعديل على مستوى القطاع العام. فالاقتصاد القوي والمتوثب نحو الأفضل، لا تستقيم أركانه إلا إذا تناغم جناحاه الخاص والعام وارتقيا إلى المستوى نفسه. فهما يتبادلان الكثير، وكلما حدث تطوير في أحد هذين الجناحين عقبه تطوير مماثل في الجناح الآخر.

سوف أتناول في هذه الدراسة المصطلح الجديد هذا، من الناحية النظرية أولاً، ومن زاوية أشكاله وأسبابه ونتائجه وظروف تطبيقه في العالم وفي لبنان.

إن الحرب الدائرة اليوم هي حرب اقتصادية ترمي إلى السيطرة على عالم القرن الواحد والعشرين، وهي تستخدم يوماً بعد يوم أسلحة جديدة، كالبحث العلمي، والتقدّم التكنولوجي، والشيكات المالية الالكترونية والايصالات اللاسلكية وغيرها، من ترسانة المعرفة التي تنطلق بالدرجة الأولى، من القضاء على البيروقراطية.

ولقد شعر رجال الأعمال منذ مدة طويلة، بأن البيروقراطية هي آفة الادارات الحكومية. فالموظفون فيها كسالى، طفوليون، عقيمون، فيما كوادر القطاع الخاص متحركة منتجة، وأكثر اهتماماً بعملها بما يرضي الزبائن ويستقطبهم.

واليوم أصبح الجميع، بمن فيهم الحكومات التي لا تزال اشتراكية، في حرب معلنة ضد البيروقراطية، بكافة اشكالها، سواء كانت في القطاع العام، أو في القطاع الخاص الذي يبقى، المكان الأنسب لادخال الطرق التنظيمية الحديثة. ولا يخلو نهار من محاضرة أو مقال، ينهال فيها أصحابها بالانتقاد للأشكال الإدارية الهرمية القديمة. هذا مع الاشارة إلى أن هذا الإنتقاد لا يوفر المؤسسات الخاصة، التي وان كانت قراراتها في أيدي نخبة من القادة الكارسماتيين، إلا ان تنفيذها يبقى في أيدي بيروقراطيين صغار يمارسون بيروقراطيتهم، على مزاجهم، باسم المؤسسات التي ينتمون إليها.

والواقع ان ما من أحد ينتظر بأن تزول البيروقراطية نهائياً، لأنها تتماشى وبعض الوظائف. إلا أن الخطر في البيروقراطية المركزية والهرمية في شكلها الكلي، هي انها وليدة العهد الصناعي الذي ولّى إلى الأبد. وما تمسّك أية مؤسسة بها، أية كانت صفتها إلاّ حكم بانقراضها، تحت مطرقة المنافسة الشرسة التي تُعتبر سيدة اللعبة في اقتصاد الغد المعروف بالاقتصاد السوبر رمزي، الذي يديره ثوريون سواء من القطاع الخاص أو من القطاع العام. هذا ما فهمته تماماً، وقبل غيرها من الشركات العالمية الكبرى، شركة توشيبا اليابانية التي تعمل منذ مدة على ابتكار صيغ ادارية جديدة لا تلبث أن تتخلى عنها باعتماد صيغ أخرى أكثر مطابقة لظروف الاقتصاد «السوبر رمزي»...

وتتنوع الأشكال التي تتخذها التخصصية وفق السياسة الاقتصادية المعتمدة في دولة ما، أو القدرات المالية والادارية والفنية التي يمكن أن تتوفر في هذه الدولة. ويمكن النظر إلى التخصصية، ومن الوجهة المبدئية، إلى أشكالها والأسباب التي تدفع إلى اعتمادها والنتائج المنتظرة منها.

فقد تكون التخصصية تحويلاً كاملاً لملكية المؤسسات العامة وادارتها من يد الدولة إلى يد القطاع الخاص، بمعنى ان تكون نتيجة بيع المؤسسات العامة مقابل الحصول على أموال سائلة، تماماً كما تُباع أية ملكية أخرى عامة كانت أو خاصة.

وقد يقتصر هذا التحويل على ادارة المؤسسات العامة دون ملكيتها، التي تبقى للدولة. وذلك بموجب عقد ادارة خاص يولي القطاع الخاص ادارة المؤسَّسة، مقابل بدل اتعاب واضح الحدود، ويُبقي للدولة حق الاستفادة مباشرة من الأداء المالي. وهذا يعني ان علة الأداء على مستوى المؤسسات العامة ليس في ملكيتها ولكن في ادارتها التي تفتقر إلى الكفاءة الادارية والفنية، كما هي معرضة للمداخلات السياسية والانتخابية، وهذا ما يتوفر علاجه من طريق الادارة الخاصة.

وقد يتحدد التحويل، ملكية وادارة، بفترة زمنية معينة، وذلك بموجب «عقد استثمار» يُعطي الاداء المالي للمؤسسة المستثمِرة وليس للدولة، التي تتقاضى مقابل تخلّيها المؤقت عن ملكية المؤسسة وإدارتها عائداً مادياً يُتفق عليه مسبقاً.

وفي حالات أخرى، يمكن اعتماد صيغة «المؤسسات المختلطة»، حيث يشترك القطاعان الخاص والعام في ملكية المؤسسة وادارتها، وفي الاستفادة من الاداء المالي.

والصيغة الجريئة، هي التي تسمح بكسر احتكار الدولة للمرافق الخدماتية، كالكهرباء الماء والنقل والاتصالات، بحيث يدخل القطاع الخاص إلى هذه المرافق منافساً للقطاع العام، سواء لجهة نوعية الخدمات أو لجهة أسعارها، وهذا ما يعطي القطاع الخاص عموماً، الأسبقية في تأمين أفضل الخدمات.

وأخيراً، فقد يكون من الحكمة ان تشجع الدولة القطاع الخاص على تقديم الخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة، بتسهيل الشروط الادارية، أو بدعم الأوضاع المالية لهذا القطاع لقاء اعطائها الحق بالإشراف على نوعية الخدمات وأسعارها وطرق توزيعها... أو مقابل شكل من أشكال التعاون.

وأحدث هذه الأشكال، هو التعاون الحاصل منذ مدة قصيرة بين أجهزة الدولة وأجهزة الشركات الخاصة ولا سيما المتعددة الجنسيات في حقل التجسس والمعلومات السرية... فالدولة تقدم عطاءها التجاري والدبلوماسي لموظّفي هذه الشركات مقابل تخصيص عملاء المخابرات برواتب شهرية، واظهارهم في أعين الناس موظفين أو اداريين أو فنيين لديها، أو ان تقوم هذه الشركات، من خلال علاقاتها الوثيقة بالشخصيات السياسية في البلاد التي تنفذ فيها مشاريعها، بنقل المعلومات التي تتجمع لديها عنهم إلى المخابرات.

والواقع ان الخط الفاصل بين أجهزة الشركات الخاصة وأجهزة المخابرات الرسمية، آخذ بالاضمحلال، ذلك انه نشأ مؤخراً لدى هذه الشركات الأميركية والفرنسية واليابانية، ما يُسمى بالأجهزة «البارا ـ رسمية» التي تعمل لصالح الدول الأم، أو حتى لصالح الدول المضيفة.

وغالباً ما تستعمل هذه الشركات التقنيات التي تستخدمها الأجهزة الرسمية مستعينة بذلك بالمتقاعدين من موظيفها، سواء على تصعيد المعلومات أو على صعيد تحليلها.

وقد يحصل ان تقوم الأجهزة المركزية لمخابرات دولة ما، بتلزيم أعمالها إلى أكثر من شركة، تحاشياً لكشف أمرها، أو حتى بتكليف بعض المافيات لتنفيذ عمليات غير أخلاقية.

ولقد ازدهرت هذه الأجهزة إلى درجة ان أحدها، وهو جهاز «كيسنجر وشركاه»، أخذ طابعاً علمياً وجديداً جداً، فضمّ أسماء معروفة كـ «سكوكروفت» و«ايفلبرغر» و«سيمون» و«كولبي»، وهذه الأجهزة تقوم بأعمال مكلفة جداً خصوصاً وان لتحليلاتها وتخميناتها قيمة كبيرة قلما يتسنى للأجهزة الحكومية ان توفرها، بالنظر لأشكالها البيروقراطية. ويكفي ان نعلم أن اغتيال الرئيس أنور السادات سنة ١٩٨١، كان قد تَمَّ توقّعه قبل عشرة أشهر، وكذلك اجتياح العراق لايران سنة ١٩٨٥.

أما الأسباب التي تدفع إلى اعتماد التخصصية، فهي، من الوجهة النظرية، اقتصادية ونقدية.

ويأتي في طليعة الأسباب الاقتصادية، **تحسين الكفاءة الانتاجية**، أي زيادة الانتاج باستخدام كميات عوامل الانتاج نفسها، أو حتى باستخدام كميات أقل من هذه العوامل، وكذلك **تحسين نوعية الانتاج**، خصوصاً في عصرنا هذا، حيث بات المستهلكون أكثر تطلباً لجودة السلع المعروضة عليهم، دون الاحتفال باثمانها.

أما كيف يساهم تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص في زيادة الكفاءة الانتاجية، فما من شك في ان المؤسسات الخاصة هي أقل تعرضاً للتدخل السياسي، بما ينزّه قراراتها الادارية من الروتين والابتذال، وهي تعتمد الحوافز الانتاجية، فتدفع المستخدمين والعمال إلى مزيد من الجهد والاتقان توسّلاً للترقية أو لمزيد من المداخيل. كما أنها تعمل على تضييق هامش الهدر بقصر الاستخدام على الحاجة الحقيقية له، وعلى انتقاء أفضل العناصر وأوفرها أهلية مهنية. وأخيراً فانها تمارس مراقبة ذاتية دقيقة من خلال تقييم نتائج أعمالها وتحسين نظمها المحاسبية، توصلاً إلى أفضل اداء انتاجي.

أما زيادة الكفاءة التخصصية أي النوعية، فإنها تشترط، بالدرجة الأولى، زيادة الكفاءة الانتاجية وبعد ذلك تأمين أكبر قدر من المنافسة الحرة. فالاحتكارات هي عراقيل حقيقة تقف في وجه التنافس السوقي ومن شأنها، إذا لم تقوّضها، ان تُلحق الخسارة بالمؤسسة الخاصة التي تتوخى تحسين نوعية منتوجاتها.

وهكذا، فإن التخصصية، ومن خلال زيادتها للكفاءة الاقتصادية، أي من خلال زيادة الانتاج مقابل كلفة أقل مما يتسبب في تعظيم الربح الناجم من بيع انتاج المؤسسات من سلع وخدمات، تؤدي إلى تحسين المالية العامة والوضع النقدي، وإلى لجم الضغوط التضخمية، وتخفيف حدتها.

ومن جهة أخرى، فان التخصصية تزيل، أو على الأقل، تخفض لجوء المؤسسات العامة إلى الاقتراض من البنك المركزي، وبالتالي تلجم النمو المتسارع للعرض النقدي في البلاد واستطراداً تحد من الضغوط التضخمية، هذه الضغوط التي تتراجع أيضاً بفعل زيادة الانتاج، مقابل ثبات أو ارتفاع الطلب بنسبة أقل من زيادة الانتاج.

ونتساءل الآن عن حظوظ نجاح تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، وعن الشروط التي يقتضي توفرها لهذه الغاية.

لا يعتقدن أحد بأن نجاح عملية التحويل هذه سهلة ومضمونة النتائج، بل هي معقدة وتتطلب وقتاً وجهداً كبيرين للتغلب عى العوائق الكثيرة التي تعترضها، وتهيئة الظروف المناسبة لشق طريقها، مع الاشارة إلى وجوب النظر إليها كوسيلة من وسائل التفعيل الاقتصادي وتعزيز عملية النمو، وان فعاليتها بالتالي، مرتبطة بتحقيق الغاية المقصودة منها في ضوء تحقيق السياسة الاقتصادية العامة المرسومة.

ففي فرنسا، طُلب إلى السيد «هرفيه جورج» الذي انشأ شركة التلفزيون الخاصة والناجحة (TF1) ان يتولى احياء الشركتين الحكوميتين (A2, FR3). وهو المعروف بأنه عملاق الاعلام المرئي الخاص، بغية انقاذ الشركتين المذكورتين، بصرف ٨٠٪ من عمالهما، وبوضع خطة لزيادة وارداتهما، بتحسين البرامج وتطويرها وادخال مواضيع لم تطرقها الشركة الخاصة، وذلك بالتعاون مع شركات أجنبية، وبتوزيع مندوبيه على أكثر المدن التي تعتبر مصادر هامة للأنباء والمعلومات في العالم. ويعتبر هرفيه جورج انه بحاجة إلى ثلاث سنوات لرفع التحدي الذي قبله، أمام الرأي العام وأهل الاختصاص.

وأول ما يجب العمل على تحقيقه لانجاح هذه العملية، هو اقناع القيادة السياسية في البلاد بضرورة اجرائها، وذلك بابراز أهدافها وفوائدها وارتباطها الستراتيجي بعملية التنمية الاقتصادية.

بعد ذلك، يقتضي مواجهة ضغوط الفئات العديدة المتضررة من عملية التحويل، خصوصاً فئة كوادر الموظفين الذين قد يجدون أنفسهم أمام واجب زيادة انتاجيتهم أو فقدان وظائفهم، لذلك فإنهم يحاولون، في مرحلة أولى إقناع القيادة السياسية بامكانية اصلاح المؤسسات العامة وتحسين ادائها، وعندما يفشلون في ذلك، فانهم يحاولون تأجيل العملية وخلق العراقيل المؤدية إلى ابطالها، مستعينين في ذلك بباقي الموظفين المتضررين وحملهم على عدم التعاون مع الواقع الجديد... من أجل ذلك، فإن السلطات العامة تلجأ إلى مواجهة هذا الواقع بتمليك الموظفين، وبصورة خاصة الفئة العاملة منهم، اسهماً في المؤسسات الجديدة وبالتعويض على الذين يفقدون وظائفهم، أو بايجاد وظائف بديلة مماثلة للتي فقدوها، أو باستخدام الحزم الإداري والقانوني كما حصل مع عمال مؤسسة السكك الحديدية ومؤسسة الهاتف في اليابان.

ولقد ذكرنا أعلاه بأن نجاح التخصصية، مرتبط بتحسين الانتاجية، وبصورة خاصة

الكفاءة النوعية، وهي ممكنة فقط بخلق البيئة التنافسية الحرة وكسر الاحتكارات وتعديل الأنظمة الضرائبية وقوانين حقوق الملكية وغيرها، بما يصب بالنتيجة في مواءمة هذه القوانين، والأنظمة مع البيئة الملائمة للقطاع الخاص.

ولا شك في أن ايجاد السوق المالية المتطورة ضروري لمواكبة عملية التحويل، لأنه يؤمن الجهاز اللازم الذي يُمكّن القطاع الخاص من توفير الموارد اللازمة لتملك المؤسسات العامة، مع الاعتراف بواقع صعب وهو عدم توافر موارد مالية لدى القطاع الخاص تسمح له بانجاز عملية التحويل، خصوصاً في الدول النامية حيث تحول ضآلة حجم الادخار دون فرض الاستثمار الكافي، كما ان معاناة المؤسسات العامة من الأزمات المالية وتراكم خسائرها، تجعل طرح اسهمها في السوق المالة صعباً وغير جاذب للقطاع الخاص.

ولهذه الأسباب مجتمعة، يتوجب انشاء جهاز خاص يضم عدداً من السياسيين والخبراء الاقتصاديين، يتولى دراسة الأبعاد الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية التي قد تنجم عن عملية التحويل، واختيار المؤسسات العامة المرشحة للتحويل ومن بينها المؤسسات التي تشكو من ضآلة انتاجها وارتفاع خسائرها، ووضع البرامج الواجب تنفيذها لتأمين أكبر نسبة من الحظوظ لتحقيق ونجاح عملية التحويل.

التخصصية في العالم

أما عن التخصصية في العالم، فلقد طُبقت في الدول المتقدمة في مرحلة أولى، وفي دول العالم الثالث في مرحلة ثانية.

فخلال نصف قرن، كانت الدول المتقدمة تطبق نظام الادارة المركزية والهرمية، بصورة كلية، أو معدّل، وكان هذا النظام يتلاءم مع معطيات الاقتصاد الصناعي ومنذ عشرين سنة تقريباً، وكانت قد بدأت المرحلة الأولى من الاقتصاد «السوبر ـ رمزي»، أقدم رئيسان من قادة العالم، الرئيس الجمهوري ريغان في الولايات المتحدة الأميركية، والرئيس الاشتراكي ميتران في فرنسا، على خطوتين، تاريخيتين مماثلتين، بحيث انهما نزعا من الدولة عدداً من وظائفها ومهامها. ثم تبعهما رؤساء دول آخرون، ومنهم رؤساء دول أوروبا الشرقية وقبل انهيار العالم الاشتراكي، فقرروا اعادة الصناعات الأساسية إلى القطاع الخاص، أو على الأقل لزّموها لهذا القطاع.

ومنذ ذاك الوقت، أصبحت التخصيصية كلمة سر عالمية. فلقد تساءلت العديد من الحكومات عمّا هو الأفضل: انتاج حاجات الادارة من السلع أو شراؤها؟ وتوالت الأجوبة العملية على هذه الأسئلة، وأكّد معظم المسؤولين الحكوميين ان المهم هو تأمين الحاجات عند الضرورة وليس انتاجها مباشرة، حتى ولو كانت بعض السلع أو المهام أو الخدمات، لها من الخاصية الحكومية ما يبرّر أيضاً انتاجها في دائرة القطاع العام.

وفي الوقت عينه، وتماماً كما حصل في القطاع الخاص، عمدت الحكومات إلى تقويض بيروقراطية الادارة الرسمية. فأكد العالم السياسي «بوبكن» من جامعة «سان دييغو»، «ان الادارة الحكومة اليوم هي دونها في زمن الرئيس روزفلت تشعباً، وبأنه نادراً ما يحصل اليوم أن يكون الموظفون الذين يناقشون الرئيس بعض المسائل هم الذين يشرفون على تنفيذها».

أجل لقد افلتت السلطة من أيدي «أباطرة» الإدارة القدماء، وتوزعت على مراكز سلطة مستقلة. فإذا ما نشبت أزمة في مكان ما من العالم، فإن باستطاعة البيت الأبيض مثلاً، ان يتصل مباشرة بالرجال المقيمين على أرض الأزمة، دون المرور بالقنوات الهرمية القديمة. وهذا يعني ان المسؤولين السياسيين قد انتزعوا السلطة من بيروقراطيتهم الادارية، وعمدوا إلى اختراقها بالاتصال مباشرة بالمسؤولين الحقيقيين؛ أو عندما تستدعي سرة اتخاذ قرار ملح، اللجوء إلى فريق سري أو أكثر، وهذا ما فعله الرئيس «ريغان» عندما أناط تمويل «الكونترا» في نيكاراغوا بفريق كلفه بيع الأسلحة إلى إيران وبتحويل أرباح العملية إلى المقاتلين النيكاراغويين، وهو ما عُرف بقضية «ايران غيت»... وهذا ما فعله، فيما بعد، الرئيس «بوش» سنة ١٩٨٩ عندما طلب من وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين اعداد المقترحات الأميركية لتقديمها إلى الحلف الأطلسي، وإذ لمس تباطؤ هذه المقترحات، أو سطحيَّتها، عمد إلى تكليف بعض مستشاريه إعداد خطة سحب جزء من القوات الأميركية الموجودة في أوروبا، مما حظي بموافقة حلفائه الأوروبيين والرأي العام الأميركي.

وهذا أيضاً هو الأسلوب الذي اتبعه المستشار الالماني «هلموت كول» لدى وضعه الشروط العشرة لتوحيد المانيا سنة ١٩٩٠، بدون استشارة وزارة الخارجية الالمانية.

وهكذا انتقلت القرارات المصيرية والحاسمة على صعيد كبار المسؤولين في العالم، من الادارات الروتينية إلى «افرقاء عمل» أو «لجان طوارىء» ترتدي الطابع الخاص، وتتألف من اصدقاء حميمين أو من خبراء يتمتعون بثقة الرؤساء الشخصية، وفي ذلك مخاض للتيار الجديد الذي فرضته خصائص الاقتصاد «السوبر ـ رمزي» الجديد، وأهمها السرعة في اتخاذ قرارات خطيرة، لا يتسع الوقت لعرضها على البيروقراطية الهرمية التي تتصف بها الادارة المركزية القديمة.

وفي اليابان، قررت الحكومة الاستغناء عن ادارة السكك الحديد مباشرة، وأعلنت عن رغبتها في بيعها إلى القطاع الخاص، فواجهت اعتراضاً من موظفي الشركة الوطنية، الذين قاموا من خلال منظمة يسارية، تدعى منظمة «الشوكاكو ـ ها» بأعمال تخريبية ـ عطلت حركة القاطرات في محيط العاصمة طوكيو. ولكن ذلك لم يمنع الحكومة من تنفيذ قرارها فصارت شركة السكك الحديد اليوم شركة خاصة. كذلك عمدت إلى بيع «مؤسسة التلفون والتلغراف اليابانية»، إلى القطاع الخاص بالرغم من استخدامها ٢٠٠,٠٠٠ عامل.

كذلك، باعت الأرجنتين حوالى ٢٠ مؤسسة حكومية معظمها يعمل في حقل الاعلام، والمانيا الاتحادية باعت شركة «فولكسواغن»، وفرنسا تخلت عن «ماترا»، الشركة المتخصصة في المعدات العسكرية، و«سان غوبان» و«باري با» و«شركة الكهرباء العامة» ووكالة «هافاس»... وانكلترا باعت اسهمها في «شركتي» البريطانية للفضاء و«البريطانية تليكوم». وبقي مطارا «هيثرو» و«غاتويك» تحت اشراف الادارة البريطانية للمطارات (التي أصبحت اليوم شركة خاصة).. وكندا عرضت اسهمها في شركة طيران كندا للعموم...

ثم كرّت السبّحة.. وتناولت التخصصية، العديد من الدول، سواء في النظام الاشتراكي المتداعي أو في دول العالم الثالث.

ففي الاتحاد السوفياتي، نهاية عهد «غورباتشيف» ومطلع عهد «يلتسين»، أخذت الدولة تتخلى بسرعة عن مؤسساتها للقطاع الخاص، إلى درجة ان الغرب أخذ ينصح بعدم التسرع في تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، لما يترتب على ذلك من ثمن اجتماعي، خصوصاً وان الثقافة الاقتصادية لم تكن من النضوج بحيث يمكن بأن تتقبل هذا التحويل السريع.

وفي البرازيل، انطلقت التخصصية خلال العام ١٩٩١، بقوة لتشمل الصناعات الفولاذية، وعلى رأسها «أوزيمناس» أكبر مؤسسة فولاذية في أميركا اللاتينية، والصناعات الكيماوية وأهمها مؤسسة «بتروكيميكا» المتحدة بالإضافة إلى مؤسسة «لايت» لانتاج الطاقة الكهربائية.

وفي السنة نفسها، وضع رئيس وراء الباكستان، السيد شريف، الأسس لسياسة انفتاح اقتصادية جديدة، افتتحها باعادة ١٦٠ مؤسسة حكومية للقطاع الخاص، بالرغم ممّا كان يحف بهذه الخطوة من خطى تسريح ما لا يقل عن ٢٥٠٠٠٠ عامل.

وإذا لم تتمكن ايران من اعتماد سياسة تحويل المؤسسات الحكومية إلى مؤسسات خاصة لأسباب بيروقراطية وسياسية، فإن الحكومة الايرانية لم تخف رغبتها في ذلك، لا سيما من خلال «المشروع الخمسي» الذي أقره المجلس النيابي الايراني سنة ١٩٩٠.

ورأت حكومة المكسيك ان أحد السبل الضرورية لامتصاص الدين الخارجي هو في زيادة الصادرات بنسبة ١٠ ـ ١٢٪ سنوياً، وذلك بتشجيع المنافسة بين المؤسسات المنتجة عبر استكمال السياسة التخصيصية التي بدأتها سنة ١٩٨٥. وفي سنة ٩٩١، كانت مؤسسة «بيمكس» لاستثمار الموارد البترولية المؤسسة الحكومية الوحيدة الباقية.

كذلك عرفت «تايلاند» سنة ١٩٩١، حركة تحويل هامة تناولت شركة «تاي» للطيران، ومؤسستي الكهرباء والهاتف.

ولم تشذ اسرائيل عن هذه القاعدة، فبدأت بتنفيذ قانون ١٦ كانون الأول ١٩٨٩،

الذي حدد مهلة ست سنوات لتحويل ملكية ١١٢ مؤسسة عامة من أصل ٦٨٨ إلى القطاع الخاص.

ويمكننا تعداد عشرت الدول بين متقدمة ومتخلفة تنتمي إلى القارات الخمس، سلكت مسلك التخصصية. وإذا كان ذلك يعني بصورة قاطعة، ان التخصصية هي التيار الغالب في الوقت الحاضر، فإن هذا الواقع قد ينقلب فيعود التأميم هو القاعدة، خصوصاً إذا ما حصلت تطورات سياسية معاكسة، كالعودة إلى النظام الاشتراكي الذي لا يزال موضوع حنين من قبل بعض الدور كالبرازيل والبيرو وكوبا وافريقيا الجنوبية، أو إذا أصيب العالم بانهيار اقتصادي كبير كانهيار الشركات المتعددة الجنسيات، أو نفاد مصادر الطاقة، أو أية مواد استراتيجية أخرى. وكل ما يمكن تأكيده اليوم، هو ان هنالك اعادة نظر جذرية في مفهوم الدولة، تقضي بتقليص مهامها وتنظيمها، على غرار ما هو متبع في شركات القطاع الخاص، وذلك ليتسنى لها توظيف اهتمامها بالأولوية، في مجال الأهداف الاستراتيجية الكبرى، والحؤول دون تبذير الأموال العامة في مصالح ثانوية.

ماذا عن التخصصية في لبنان؟

لقد طُرحت التخصصية في لبنان، كنتيجة لعجز الدولة عن اعمار ما تهدم في المرافق الخدماتية العامة، ولضعف الكفاءة الاقتصادية الأداء المالي لهذه المرافق. فالحرب الأهليَّة دمرت البيئة التحتية للاقتصاد الوطني، وبخاصة القطاعات الخدماتية التي تُشرف عليها الدولة، كالكهرباء والماء والهاتف والاتصالات السلكية واللاسلكية والصحة والنقل، وقُدرت أكلاف تجديدها أو ترميمها بما لا يقل عن ٨ مليارات دولار أميركي، ليس للدولة حول في تأمينها من مواردها الذاتية، ولا يؤمل، من جهة ثانية، في الحصول على مساعدات بهذا الحجم سواء من طريق صندوق الدعم العربي والدولي الذي تقرر في الطائف، أو من المنظمات والمصارف الدولية، المتخصصة بالانماء، أو من مساعدات الحكومات العربية والدولية الثنائية. فحجم نفقات الدولة العامة يتجاوز وارداتها بصورة تصاعدية (الواردات شكلت ٤٥٪ من النفقات في موازنة ١٩٩٢) مما رفع الدين العام الداخلي من ١٥ مليون ليرة سنة ١٩٧٥ إلى ٣٣٠٠مليارليرة سنة ١٩٩١، وما يزيد على ٩٠٠٠ مليار ليرة سنة ١٩٩٤.

ان وضعاً كالذي يُواجهه لبنان، حيث تبلغ فاتورة ترميم وتجديد بناه التحتية في القطاعات الخدماتية، ما لا يقل عن ٨ مليارات دولار، بمقابل عجز مالي داخلي يتفاقم سنة بعد سنة، وحالة يأس من المساعدات الخارجية التي تقدم له جرعات صغيرة لتأمين استمرار النبض في اقتصاده، يجعله يتجه نحو التخصصية، أو تحويل بعض المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، ولكن هل ان مثل هذا التحويل يحظى بموافقة الرأي العام ورجال السياسة والاقتصاد والمال؟

لقد أقرت الحكومة الصحيَّة في اجتماعين لها، وبصورة مفاجئة، مبدأ اعتماد التمويل في الاتصالات السلكية واللاسلكية، وفي انتاج واستثمار الكهرباء، وفي بعض المرافق الأخرى، ولكنها ووجهت بمعارضة شديدة في أوساط الاتحاد العمالي العام الذي رأى في ذلك تهرباً من واجباتها في دعم الخدمات العامة، والمواطنون يواجهون أزمة اقتصادية واجتماعية عاتية، وسط برودة ادارية ظاهرة، وتباين في آراء الخبراء الاقتصاديين والماليين.

فهنالك فريق يؤيد تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص، بعد ان فشل القطاع العام في القيام بوظائفه الاقتصادية ووسط ترد في كفاءته الاقتصادية والنوعية، وعجز في ادائه المالي، وفي تحديث نفسه، والنهوض من الكبوة التي أوقعته فيها الحروب الداخلية المتتالية، كل ذلك مقابل نجاح القطاع الخاص في النشاطات التي تولاها حتى الآن، فأظهر كفاءة اقتصادية عالية وحقق نجاحات مالية باهرة، واثبت بعد كل جولة من الجولات العسكرية، على امتداد الأحداث الأخيرة، انه قادر على النهوض بسرعة لترميم ما تهدم وتجديد.

وهنالك فريق ثان، يرى ان استثمار الدولة لمواردها وثرواتها، واشرافها على المؤسسات الخدماتية الأساسية العامة، ومنعها للاستغلال والاحتكار؛ هي من عناوين سيادة الدولة وجدارتها في تحمّل مسؤولياتها بتقديم الخدمات ذات الطابع الاجتماعي لذوي الدخل المحدود والفقراء أو دعمها... فضلاً عن عدم توفّر سوق مالية لبنانية متطورة لاستيعاب المساهمة الخاصة، وخطر انقضاض أصحاب الرساميل، ليس فقط لتحقيق الأرباح، وإنما أيضاً لممارسة نفوذ سياسي ينتهي بهيمنة المال على السلطة العامة وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

أما عن خسارات المؤسسات العامة في هذا الظرف بالذات، وعن عدم تمكن الدولة من تطبيق أصول الجباية، وشيوع المحسوبية، وادخال السياسة والمصالح الانتخابية والشخصية إلى ادارة المؤسسات، فإنها، أما بأن تزول نهائياً بزوال أسبابها، وأما ان تُعالج وفق معايير سبق للعهد الشهابي ان اعتمدها بأبعاد الإدارة عن السياسة، واناطة أمورها بمجلس الخدمة المدنية، والتفتيش المركزي، اللذين يمكن تعديل أنظمتهما باتجاه أكبر نسبة من المراقبة، وحصر التعيين والترقية بالكفاءات العلمية والمهنية، وبالانتاجية الوظيفية، وبتطبيق مبدأ العقاب والثواب.

ومن الطبيعي ان يرى فريق ثالث ضرورة البحث عن حل وسط، يتشارك فيه القطاعان العام والخاص في تملك المؤسسات الخدماتية وادارتها شرط ان يبقى للأول الحصة التي تسمح له بتقرير السياسة العامة لانتاج وتوزيع الخدمات، والاشراف على المؤسسات التي يتناولها التحويل، مع الاستفادة إلى أبعد حد من ايجابية مشاركة القطاع الخاص في ادارتها، وتطعيمها بالمبادرة الفرديَّة والضوابط المتبعة في المؤسسات الخاصة، وكافة العناصر التي كفلت نجاحها عبر تاريخ لبنان الاقتصادي.

ويعتبر هذا الفريق ان بيع القطاع العام إلى القطاع الخاص، يتجاوز قدرات هذا الأخير،

لعدم وجود سوق مالية وضعف الادخار الأهلي، خصوصاً وان مثل هذه الخطوة تفترض اعادة تأهيل وتحديث المؤسسات الخدماتية المحولة، وتسديد الديون المتراكمة على هذه المؤسسات، وجميعها تتطلب امكانات مالية هائلة، لا قدرة للقطاع الخاص على تحملها.

وليس بعيداً عن هذا الفريق، التفكير بانشاء مؤسسات مختلطة، تمتلك الدولة ٥٠٪ على الأقل من اسهمها، على غرار ما سبق ان اتُّبع في شركة طيران الشرق الأوسط وبنك انترا، حيث تساهم الدولة بـ ٥١٪ من الاسهم، ويُطرح ما تبقى على جمهور المواطنين والمؤسسات الخاصة، ضمن حدود تحول دون سيطرة فرد أو مؤسسة على مجموع هذه الاسهم.

وفي رأينا ان التخصصية، هي تيار العصر الغالب، على نحو ما بيّناه أعلاه، ليس فقط في الدول المتقدمة، وإنما أيضاً في معظم دول العالم الثالث، وفي الدول الاشتراكية السابقة، وحتى في الدول المتقدمة التي تحكمها أحزاب اشتراكية أو تلعب في حكمها دوراً أساسياً.

ولبنان، البلد الذي اعتمد النظام الحر وازدهر بالمبادرة الفردية عبر تاريخه الاستقلالي وحتى ما قبل الاستقلال، لا يمكن أن يكون بعيداً عن روح العصر هذه. ولا ريب انه محقق في التخصصية نجاحاً لم تصبه حتى الدول الصناعية المتقدمة الكبرى.

غير ان لبنان وإن كان بحاجة إلى رساميل ضخمة لاعادة تأهيل وتحديث مؤسساته الخدماتية المتهدمة، يجتاز اليوم مرحلة صعبة تتميز بأزمة اقتصادية واجتماعية قاسية، بل خانقة، تجعلنا نميل إلى التأمل ملياً بآثار عملية تحويل ملكية وادارة المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص؛ وهو القطاع الذي يقوم على حافز تحقيق الأرباح، قبل أي اعتبار آخر، وذلك على حساب المستهلكين، خصوصاً وأن غالبية هؤلاء هم من ذوي الدخل المحدود والفقراء، الذين يتطلبون اليوم، وأكثر من أي يوم مضى، رعاية الدولة ودعمها، للتخفيف من أعبائهم المعيشية. فكيف يُطلب من المواطنين الذين لا يزيد متوسط دخلهم عن ٢٥٠ ألف ليرة لبنانية، بأن يدفعوا كلفة الكهرباء الشهرية مثلاً إذا ما أصبح قطاع الكهرباء ملكاً للقطاع الخاص، واستوفى هذا القطاع كلفة انتاج الكهرباء الحقيقية زائد الأرباح ٤٥٠ ل.ل. للكيلوات الواحد (الكلفة الآن هي ٥٥ ل.ل. للكيلوات الواحد) أي قرابة ٢٥٠ ألف ليرة لبنانية شهرياً للعائلة المتوسطة، وهو ما يعادل متوسط الدخل العائلي؟ ولا شك أن الخدمات الأخرى، كالماء والهاتف، سترتفع أسعارها بالنسَب نفسها، ممّا يخالف المنطق السليم، فضلاً عن مخالفته العدل بأبسط قواعده ومفاهيمه.

وهكذا فإن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحالي، يقف حاجزاً في وجه التخصصية، ويفرض التمهل في تطبيقها، ريثما تكون البلاد قد تجاوزت محنتها، واستعادت عافيتها وسابق ازدهارها، وتعززت قيمة نقدها الوطني، ليصبح المواطن، وبصورة خاصة المتوسط والفقير الحال، قادراً على تحمل الأعباء التي تفرضها التخصصية. وفي انتظار ذلك، ينبغي تحسين كفاءة القطاع العام الانتاجية، وأدائه المالي، بازالة ما تسببت به الحرب

وبصورة خاصة، إصلاح الإدارة، وتحسين الجباية، وتحديث أساليب العمل، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب، ورفع مقبول لمستويات الدخل والتعويضات العائلية.

كذلك يجب التركيز على انتهاج سياسات اقتصادية ملائمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، وتنفيذ البرامج الاعمارية قدر ما تسمح القدرات المالية المتوفرة والمساعدات الخارجية، واعادة تأهيل البنى التحتية وتحديثها، بما لا يترك مجالاً للهدر والفساد والصفقات المشبوهة...

ولا شك من أن تحسين مستوى الخدمات العامة بأسعارها الحالية، يعزّز ارتباط المواطنين بالدولة في وقت هي بأمس الحاجة إليه، من الوجهتين السياسية والوطنية، مما يساهم في اعادة الطمأنينة والوحدة إلى الشعب، ويجعل الوطن أكثر أهلية للاستفادة من المتغيرات الاقليمية والدولية، ويخلق فرصاً جديدة للقطاع الخاص، يستطيع من خلالها الحصول على دور فاعل على الصعيدين الاقليمي والدولي.

ان لبنان ينتظر مساعدات مالية من الأشقاء والأصدقاء، وهذا حق من حقوقه، إلا أن ذلك لن يكون كافياً لاعادة تأهيل مؤسساته وتحديثها، ومعالجة الخلل الذي أصابها كما أصاب بنيته الاقتصادية والمالية. ويبقى التوكل على الذات هو المعول عليه، أولاً وآخراً. ولبنان قادر على ذلك، ليس لأنه سبق له ان تجاوز المحن بفضل همم أبنائه المقيمين والمغتربين، والحيوية التي منحتهم إياها مبادراتهم الفردية، بل لأن قدرات شعبنا عظيمة جداً وهي معطلة حالياً. فلتعد رساميلنا النائمة في المصارف الأجنبية أو العاملة في الخارج، ولتنشط رساميلنا الموجودة في مصارفنا، ولتعد العملية الاقتصادية إلى سابق عهدها في العمل، فيعود المهجرون والمهاجرون ليعملوا في الداخل، فيرتفع انتاجنا، وتزيد صادراتنا، وتنخفض مستورداتنا، ويُصحَّح ميزاننا التجاري وميزان مدفوعاتنا، فينعكس ذلك كله على قيمة نقدنا الشرائية، وتنحسر بالتالي أزمتنا الاقتصادية والاجتماعية، فتغدو زيادة الضرائب والرسوم سهلة وترتفع واردات الدولة لتوفر ما نحن بحاجة إليه لدفن آثار الحرب إلى الأبد، وتحديث ماكنتنا الانتاجية، وتنفيذ المشاريع العمرانية على اختلافها.

على أن ذلك كله يفترض عودة الثقة المفقودة، ثقة الداخل وثقة الخارج، ثقتنا بدولتنا وثقة العالم بنا، فيعود لبنان ليحتل مكانه بين الأمم، دولة عصرية حرة، ديموقراطية، وقوية، تستحق الاحترام والاهتمام والمساندة.

أجل، هنالك حاجزان منيعان يقفان في وجه تنفيذ التخصصية في هذه المرحلة من حياة الوطن، وهما أولاً الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي لا تسمح بتحميل المواطن أعباء جديدة في ظروف صعبة ومعقدة، وتنطوي على زيادة كلفة المعيشة لمجتمع أرهقته الحرب، وآثارها، والاقتصاد وانهياره، والنقد وانخفاض قيمته الشرائية؛ وثانياً انعدام ثقة المواطن وخوفه من ان تكون هذه التخصصية حلقة جديدة في المؤامرة الاقتصادية المدبرة ضد لبنان، وصفقة كبرى هي أم الصفقات واخطرها على الوجود اللبناني بالذات.

المراجع

STOLERU , Lionel. **«L'ambition internationale»,** éd Seuil 1987.

BALLADUR, Edouard. **«Dictionnaire de la réforme»**, éd Fayard 1992.

TOFFLER, Aoloin. **«Les nouveaux pouvoirs»**, éd Fayard 1991.

PONIATOWSKI, Michel. **«Que survive la France»** éd du Rocher. 1990.

DU VERGER, Maurice **«Institutions politiques»** éd Thémis.

المياه في لبنان: حاضرها ومستقبلها

د. موسى نجيب نعمة(*)

مقولة إن لبنان غني بالمياه وطاقاته المائية تزيد على احتياجاته الحالية والمستقبلية، مقولة خاطئة وذات مدلول تضليلي وسياسي. فالمصادر المائية في لبنان (الأمطار والثلوج) تبدو للمواطن العادي هائلة ومجموعها فائضاً عن حجم استعمالها، لأن هذا المواطن يرى الأمطار في فصل الشتاء، والسيول والأنهر الجارية إلى البحر، وينسى تقنينه المياه في أوقات الجفاف. أما من الناحية السياسية، فإن الدول التي ترغب في الاستفادة من المياه اللبنانية تركّز في أموالها ودعايتها على المياه الجارية إلى البحر في فصل الشتاء، وتصور الأمر هكذا على مدار السنة، والهدف من هذا هو تعليل طلبها جر المياه اللبنانية إلى أراضيها، وهنا أعني الدولة الاسرائيلية التي اعتمد علماؤها في المحافل الدولية العلمية وضع دراسات عن المياه الفائضة في لبنان، حتى أنهم نشروا في إحدى الاجتماعات العلمية أن عدد سكان لبنان سيصبح في سنة ٢٠١٥ أربعة ملايين ومئتي ألف نسمة، بينما يصبح عدد سكان سوريا، الأردن، فلسطين واسرائيل مرتين أكثر مما كان عليه سنة ١٩٩٤. والهدف من هذا بسيط جداً، إذ إنه يبرهن خطأً على أن لبنان ليس بحاجة إلى ماء اضافية وأن باستطاعته اعطاء اسرائيل ما يقارب ٧٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من الليطاني بدون أي تأثير على احتياجاته المائية المستقبلية.

قبل الشروع بتفصيل هذه الدراسة، أود أن أبدأ بالوضع المائي العالمي ومقارنته بالوضع اللبناني. فإذا نظرنا إلى الكرة الأرضية، نر أن مساحة لا بأس بها مغطاة إما بالمياه أو بالثلوج. فالمحيطات والبحار المالحة، تشكل ٩٧,٥٪ من المياه الاجمالية على سطح الكرة الأرضية والباقي نسبة ٢,٥٪ موزعة كما يلي:

(*) أستاذ علم الري، الجامعة الأميركية في بيروت.

٠,٠٢٪ في البحيرات الطبيعية.

٠,٠٢٪ في الأنهر والمياه الجوفية.

٠,٠٠٨٪ جليد في المناطق الدافئة.

والباقي بشكل جليد في المناطق القطبية.

وبكلمة أخرى، فإن ما مجموعه ٩٨,٤٧٪ من المياه غير المالحة في العالم، موجود بشكل جليد ولا يمكن الاستفادة منه بالتقنية الموجودة حالياً، وبالتالي فإن المياه المتاحة الآن للاستعمال، لا تشكل أكثر من ٠,٠٤٪ من مجموع المياه الموجودة على الكرة الأرضية، وهذه المياه جوفية وموجودة في البحيرات والأنهر.

ويبلغ معدل هطول الأمطار على سطح الأرض حوالى ٨٤٥ ملم سنوياً، وهذا يوازي معدل هطول الأمطار في لبنان، أي ما يعادل ١,٢٣٠,٠٠٠ بليون متر مكعب سنوياً في العالم. من هذه الكمية تتسرب نسبة ١٥ ـ ٢٥٪ إلى باطن الأرض، و٣٠ إلى ٥٩٪ تسيل على سطح الأرض وتتبخر. ونتيجة لذلك لا يمكن الاستفادة من أكثر من ٤٠ ـ ٥٠٪ من هذه الأمطار. وهذه حال لبنان كما سنبيِّن لاحقاً. وتبلغ هذه الكمية المتجددة سنوياً والتي يمكن الاستفادة منها حوالى ٦٠٠,٠٠٠ بليون متر مكعب سنوياً، أي ما يوازي ٠,٠٠٤٥٪ من المياه في العالم، علماً أن كمية هذه الأمطار غير موزعة بالتساوي على طوال السنة وتختلف من مكان إلى آخر.

ولو نظرنا إلى حاجات البشر إلى المياه، لرأينا أنها في ازدياد مستمر عالمياً، وكذلك في لبنان. أما كمية المياه المتوفرة والمتجددة، فهي ثابتة نوعاً ما إذ إن كمية هطول الأمطار (المصدر الرئيسي للمياه) لا تتغير من سنة إلى أخرى كمعدل عام على فترة من الزمن.

واستمرار الزيادة في الطلب على المياه، يعود إلى ازدياد عدد سكان العالم الذي ينمو الآن بنسبة ٢٪ تقريباً بالسنة، وهذه النسبة التي تبدو قليلة، نتائجها مذهلة. ولو رجعنا إلى الأرقام، لوجدنا أن عدد سكان العالم سنة ١٩٣٠ كان ٢ مليار نسمة وصار بعد ٣٠ سنة أي عام ٣,١٩٦٠ مليارات نسمة، ويقدَّر أن يصبح في سنة ٢٠٠٠، ٦ مليارات نسمة. لذلك، لا بد من تأمين المياه للشرب والصناعة و الزراعة لسدّ حاجات هذا الازدياد السكاني.

أما في لبنان، فإن نسبة ازدياد السكان لا تختلف كثيراً عن نسبة ازدياد سكان الكرة الأرضية، أي ٢ ـ ٢,٥٪. زد على ذلك أن حاجة الفرد للمياه تزداد مع الوقت نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة. فلو راجعنا الإحصاءات وتقارير التخطيط المدني، لوجدنا أن حاجات الفرد للمياه تسير بشكل موازٍ للنمو الاقتصادي في منطقة أو بلد معين، ولبنان لا يختلف عن باقي العالم في هذا المجال.

إن ازدياد السكان والنمو الحضاري نحو حياة أفضل يحتّم البحث عن موارد جديدة

للمياه والمحافظة على الموارد الحالية والمتجددة لزيادة الانتاج الزراعي والصناعي، بغية تغطية الاحتياجات والطلبات المتزايدة الناتجة عن ازدياد عدد السكان. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن حوالى ٦٠٪ من مساحة اليابسة لا يمكن استثمارها زراعياً أو تطويرها إذا لم تتوفر المياه، وأن لبنان يقع في هذه الخانة إذ ان مساحة الأراضي الزراعية تبلغ حوالى ٣٦٪، وأن أكثر من نصف هذه الكمية لا تتوفر مياه الري له، وأن عدد السكان في هذه المساحة لا يتجاوز ٥٪ من عدد السكان. لذلك نرى أن الطلب على موارد مائية جديدة سيكون في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية وليس في الأرياف، وسيكون الضغط على المناطق الريفية لزيادة انتاجيتها من الموارد الغذائية لتلبية حاجات المناطق الآهلة بالسكان.

وفي ضوء التقديرات العالمية لاحتياجات مختلف البلدان للمياه في المستقبل، كتقديرات الولايات المتحدة الأميركية (٣٦٠٠م^3 للفرد في سنة ٢٠٠٠)، وتقديرات فرنسا (١٦٠٠٠م^3 سنة ٢٠٥٠)، وتقديرات الأمم المتحدة الحالية (٢٠٠٠م^3 للفرد)، سنبرهن أن لبنان ليس له فائض مائي، وأنه سيكون بحاجة للبحث عن مصادر مياه جديدة لمواجهة احتياجاته المائية. ولو أخذنا الازدياد على طلب المياه الذي سنواجهه في المستقبل، فإن حاجة الفرد ارتفعت من ١٥٠ أو ٢٠٠ ليتر في اليوم إلى ٤٠٠ ليتر في المدن الصغيرة، وإلى ٧٠٠ ليتر في المدن الكبيرة. وهذه الكمية فقط لسد الخدمات العامة للفرد، لو زدنا عليها الاحتياطات الصناعية، لفاقت ١٠٠٠ ليتر يومياً للفرد الواحد. ولو أضفنا الاحتياجات الزراعية للاكتفاء الأدنى للفرد، لزادت الكمية على ١٠٠٠٠ ليتر يومياً للفرد الواحد.

واقع المياه في لبنان ومصادرها

إن مصدر المياه الرئيسي في لبنان هو الأمطار والثلوج. ولا يوجد مياه مستوردة إلى لبنان من أنهر خارجية بل العكس صحيح، فهناك عدة أنهر لبنانية تنبع من لبنان وتجري إلى خارجه، مثل العاصي والكبير إلى سوريا، والحاصباني والوزاني إلى الأراضي المحتلة وفلسطين. فالأمطار في لبنان تهطل خلال ٨٠ ـ ٩٠ يوماً من السنة (كمعدل عام) أي ما بين تشرين الأول وآذار، لكن المياه تُستعمل على مدار السنة والحاجة إليها أكثر في الأشهر الجافة منها في فصل الشتاء، ويجب تأمين هذه الكميات إما بواسطة التخزين أو من المياه الجوفية.

استناداً إلى هذه المعلومات المناخية وكيول الأمطار(*)، اختلفت التقديرات لكمية المياه

(*) تقدير كميات الأمطار التي تهطل تتولاّه محطات القياسات المناخية. وقد كان في لبنان حوالى ١٤٣ محطة، أي محطة لكل ٧٣ كلم^2، وهي نسبة ممتازة. وكانت المعلومات التي تُجمع تُرسل إلى مصلحة الأرصاد الجوية في المديرية العامة للطيران المدني وعلى أساسها تمّ وضع الخرائط المناخية للبنان. ولكن لم يبق سوى أقل من ١٠٪ من هذه المحطات عاملاً، بشكل صالح، خلال الأحداث اللبنانية.

التي تهطل على الأراضي اللبنانية كما مبين في الجدول أدناه. وهذا الاختلاف يعود إلى الطريقة الحسابية وللتباين أحياناً في المعلومات المتوافرة من المحطات المناخية[١].

جدول رقم ١: تقدير حجم المياه التي تهطل في لبنان حسب مختلف المصادر

● دراسة الأستاذ محمد فواز ١٩٦٩	٩٧٠٠ مليون متر مكعب
● دراسة الأب لاسار ١٩٧٠	٨٦٠٠ مليون متر مكعب
● دراسة FAO/UNDP ١٩٨٣	٩٢٠٠ مليون متر مكعب

ولو دققنا في الخريطة التي وضعها الأب لاسار سنة ١٩٧٠، لوجدنا أن كمية الأمطار على الساحل اللبناني تتراوح بين ٧٠٠ ملم و٩٠٠ ملم من الجنوب إلى الشمال، وفي البقاع تتراوح بين ٧٥٠ ملم في الجنوب إلى ٢٥٠ ملم في الشمال (القاع).

ويبين الجدول رقم ٢ معدل الأمطار على الساحل والوسط والداخل وكذلك في الجنوب والوسط والشمال.

جدول رقم ٢: المعدل السنوي للأمطار في مختلف المناطق اللبنانية

المنطقة	الساحل	الوسط (الجبال)	الداخل
الجنوب	٧٠٠ ملم	٨١٠	٧٥٠ (القرعون)
الوسط	٧٥٠ ملم	١١٠٠	٦٠٠ (رياق)
الشمال	٩٠٠ ملم	١٣٠٠	٢٥٠ (القاع)

فيكون المعدل السنوي على كافة الأراضي اللبنانية يساوي ٨٨٠ ملم، مع العلم أنه قد يصل في سنين الجفاف إلى ٥٠٠ ملم وقد يهبط إلى ٣٠٠ ملم إذا مرَّت عدة سنوات جفاف (ثلاث سنوات أو أكثر).

فلو أخذنا بعين الاعتبار المعدل الوسطي لهطول الأمطار: ٨٨٠ ملم، يكون حجم المياه المتساقطة على الأرض اللبنانية كافة يساوي ٩٢٠٠ مليون متر مكعب سنوياً. وكما ذكرنا سابقاً، فإن الأمطار والثلوج هي المصدر الرئيسي لتغذية الأنهار والينابيع في لبنان. أما بالنسبة إلى الثلوج التي تغطي أعالي الجبال (وهي الخزان الطبيعي للأنهر في أيام الجفاف)، فإنه لا توجد معادلة في لبنان بين سماكة الثلوج وحجم المياه المتوافرة، مع العلم أن سنتمتراً واحداً من الثلج الجديد يُعطي ملليمتراً واحداً من المياه، ويمكن أن تصل هذه الكمية إلى ثلاثة ملليمترات إذا زادت كثافة الثلج المتراكم مع الوقت. ولقد قدرت سماكة

(١) حسين ايوب، ١٩٩٢، **طرق قياس الأمطار في لبنان، واقع المياه في لبنان**. يونيسف، صفحة ٤٩ ـ ٥٤.

الثلج على ارتفاع ١٨٠٠ متر فوق سطح البحر بحوالي ٧ أمتار، وهذه لها تأثير كبير على تغذية الأنهر والينابيع والمياه الجوفية. كذلك سنعتمد في هذه الدراسة على أن الميزان السنوي للمياه في لبنان هو ٩٢٠٠ مليون متر مكعب في السنة، وهو رقم تبنّاه مجلس الإنماء والإعمار حسب الدراسة التي وضعتها منظمة FAO/UNDP عام ١٩٨٣. وهذه الكمية ليست «الكمية المتاحة» في لبنان، علماً أنَّ «الكمية المتاحة» هي التي يمكن السيطرة عليها واستغلالها أو يمكن الاستفادة منها في المستقبل.

وهكذا فإن الكمية المتاحة لا تزيد على ٣٠٪ من الكمية التي تهطل على الأراضي اللبنانية. وهذا يعود للأسباب التالية:

أولاً: ـ إن الأنهر الساحلية التي عرَّفها المهندس جعفر شرف الدين بأنهر السفوح الغربية، تمتاز بقصرها نسبياً وقوة انحدارها واتجاهها من الشرق إلى الغرب. وهي تتغذى من ذوبان الثلوج المتساقطة على أعالي الجبال الغربية. ولو درسنا معدل مجرى هذه الأنهر، لرأينا أن هناك فترتين من الفيضانات، الأولى بين كانون وشباط عند هطول الأمطار في فصل الشتاء، والثانية في نيسان ـ أيار عند ذوبان الثلوج، وأنه من الصعب تخزين المياه في الأودية العميقة والمكونة بأكثرها من صخور كلسية مشققة تتطلب سدوداً شاهقة لتخزين كمية محدودة مما يجعلها غير مجدية في الوقت الحاضر. ولكن هناك بدائل يجب أن تدرس في خطة مائية وطنية شاملة، وسنذكر هذه البدائل في المقترحات في آخر هذه الدراسة.

ثانياً: ـ فقدان ما يوازي ٥٠٪ من الكمية المطرية التي تهطل في لبنان بالتبخر والنتح التبخري من سطح الأرض والنباتات. فمناخ لبنان يشابه مناخ المناطق الشبه صحراوية، ما عدا ساحله. وهذه المناطق تتميز عن غيرها من المناطق الرطبة بازدياد النتح التبخري اليومي والسنوي، وهو يبلغ في بعض المناطق اللبنانية ١٠ ملم يومياً.

ثالثاً: ـ إن كمية لا يستهان بها من مياه لبنان تذهب إلى البلدان المجاورة، وهذا حسب طبيعة الأنهر كالعاصي والكبير إلى سوريا، والحاصباني والوزاني إلى الأراضي المحتلة، وهذه الكمية لو قدر لها أن تبقى داخل لبنان لزادت الكمية المتاحة ٦٥٠ مليون متر مكعب سنوياً.

رابعاً: ـ المياه الجوفية، وهي ليست بكاملها متاحة في الوقت الحاضر بالتكنولوجيا المتوفرة، إذ إن استخراجها من باطن الأرض مكلف والجدوى الاقتصادية لاستثمارها غير مؤاتية إلا في الحالات القصوى (مثل الشرب والاستعمال المنزلي). أما كمية المياه الجوفية التي يمكن الاستفادة منها فتقدر بـ ٤٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، والباقي البالغ حوالى ٨٨٠ مليون متر مكعب يتسرب إلى البحر كينابيع بحرية وما تبقّى يتسرب عمقاً في جوف الأرض.

نستنتج من كل ذلك أن كمية المياه التي يمكن الاستفادة منها في سنة متوسطة

الأمطار تبلغ ٣٢٠٠ مليون متر مكعب (٢٨٠٠ مليون متر مكعب من المياه السطحية و٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية) (التفاصيل في الجدول رقم ٣).

جدول رقم ٣: الميزان المائي السنوي في لبنان

	مليون متر مكعب
المعدل العام للأمطار	٩٢٠٠
النتج التبخري ٥٠٪	٤٦٠٠
التصريف السطحي إلى خارج لبنان إلى: سوريا العاصي والكبير إلى: فلسطين الحاصباني والوزاني	٥١٠ ١٦٠
التسرب إلى المياه الجوفية ومنها	٧٠٠
الصافي من المياه المتاحة (في السنين المتوسطة الأمطار)	٣٢٣٠
● الصافي من المياه المتاحة في السنوات الجافة (٢٧٪)	٨٧٢

وقد نكر الأستاذ بسام جابر[٢] في دراسة له جدولاً لمعدل تصريف المياه السطحية السنوي في لبنان (الجدول رقم ٤)، نرى بعد مقارنته بمراجع أخرى وما ذُكر سابقاً، أن هناك فروقات في الكميات لكنها لا تزيد على ١٠٪ وهي مقبولة مبدئياً. ويجب أن لا ننسى أن هذه الكميات تم تقديرها استناداً إلى معلومات غير كاملة في معظم الأحيان.

(٢) بسام جابر، ١٩٩٣. «**المياه المتاحة في لبنان في مشاريع السلام**». المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى، مركز الدراسات والتوثيق والنشر. صفحة ٥٣ ـ ٦٦.

جدول رقم ٤: معدل تصريف المياه السطحية السنوي في لبنان

	تقدير التصريف		
تعريف المناطق	لفترة الغزارة مليون م^3	لفترة الشحائح مليون م^3	تقدير التصريف السنوي/مليون م^3
السفوح الغربية	٢٠٣٤,٨٣	٥٣٥,١٥	٢٥٦٩,٤٢
معبور البقاع	٨٤٧,٨٢	٤٥٧,٣٢	١٣٠٥,١٥
مجموع تصاريف الينابيع الصغيرة	١٢	٣٥,٠٠	٤٧,٠٠
مياه الحاجات المنزلية الداخلة في معدل التصاريف الشهرية	٥٢,٥٠	٥٢,٥٠	١٠٥,٠٠
المجموع العام	٢٩٤٦,٦٠	١٠٧٩,٩٧	٤٠٢٦,٥٧
معدل ما يسيل باتجاه سوريا وفلسطين:			
النهر الكبير نحو سوريا	٧٥,٧٥	١٩,٢٩	٩٥,٠٤
نهر العاصي نحو سوريا	٢٠٥,٢٥	٢٠٩,٣٣	٤١٤,٥٨
الحاصباني نحو فلسطين	١٠٧,٤٤	٣٠,٨٠	١٣٨,٢٤
المجموع الذي يسيل خارج الأراضي اللبنانية	٣٨٨,٤٤	٢٥٩,٤٢	٦٤٧,٨٦
المجموع بعد اقتطاع ما يجري باتجاه سوريا وفلسطين	٢٥٥٨,١٦	٨٢٠,٥٥	٣٣٧٨,٧١

ولو أخذنا بالأرقام المذكورة من قبل جميع المراجع التي درست المياه المتاحة في لبنان، لوجدنا أنها لا تزيد على ٣٣٨٠ مليون متر مكعب في السنة المتوسط الأمطار، مقسمة إلى حوالى ٢٥٦٠ مليون في فترة الغزارة و٨٢٠ مليون متر مكعب في فترة الشحائح.

هذا هو حجم الماء المتوافر في لبنان، فكم هو حجم المياه الذي نحتاجه فعلاً؟

حاجات لبنان الحالية والمستقبلية إلى المياه

إن استعمال الدول للمياه يُمكن أن يتوزع ثلاثة أقسام:

١ ـ الحاجات، أو الاستعمالات المنزلية.
٢ ـ الحاجات، أو الاستعمالات الصناعية.
٣ ـ الحاجات أو الاستعمالات الزراعية.

١ ـ الحاجات المنزلية الحالية والمستقبلية: إن هذه الحاجات تتضمن المياه المستعملة للشرب والغسيل والخدمة المنزلية والحدائق والمستشفيات وغيرها في مجتمع سكاني معين، وهي لا تتضمن الاحتياجات المائية للصناعة والزراعة، وتُحسب نسبة لعدد السكان. وفي دراسة لصالح مجلس الانماء والاعمار أجريت سنة ١٩٨٧، قُدِّر عدد السكان آنذاك بـ ٤,٧ مليون نسمة، والتزايد السكاني بـ ٢,٥٪. ولو اعتبرنا أن عدد السكان العام ١٩٩٠ أصبح خمسة ملايين نسمة وطبقنا نسبة زيادة السكان، لأصبح عدد السكان سنة ٢٠٢٠ تسعة ملايين نسمة كما مبين في الجدول رقم ٥.

جدول رقم ٥: الحاجات المنزلية في لبنان الآنيَّة والمستقبلية

السنة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠
١ ـ عدد السكان (مليون)	٥	٦	٧,٤	٩
٢ ـ الحاجات الفردية باليوم (ليتر)	١٧٠	١٩٠	٢٢٥	٢٦٠
٣ ـ الحاجات السنوية (مليون م^٣)	٣١٠	٤١٥	٦١٠	٨٥٠
٤ ـ الحاجات السنوية في أشهر الجفاف (مليون م^٣)	١٥٥	٢١٠	٣٠٥	٤٢٥
٥ ـ نسبة الإحتياجات المنزلية من المياه المتاحة	٩,٦٪	١٢,٨٪	١٨,٩٪	٢٦,٣٪

يتضح من الجدول رقم ٥ أن الاحتياجات المائية ازدادت من ٩,٦٪ سنة ١٩٩٠ إلى ٢٦,٢٪ سنة ٢٠٢٠ من المياه المتاحة حالياً في لبنان، وأن احتياجات لبنان المنزلية في سنوات الجفاف في العام ٢٠٢٠، ستصل إلى ٥٠٪ من المياه المتاحة.

٢ ـ الحاجات الصناعية اللبنانية الحالية والمستقبلية

لا توجد احصاءات ميدانية عن كمية المياه المستعملة في الصناعات اللبنانية على أنواعها. ولقد تمَّ تقدير هذه الاحتياجات كما هو مبين في الجدول رقم ٦، حتى سنة ٢٠٢٠.

جدول رقم ٦: الاحتياجات المائية للصناعة حالياً ومستقبلاً

السنة	(الكمية مليون م^3)
١٩٩٠	٦٥
٢٠٠٠	١٢٥
٢٠١٠	١٨٥
٢٠٢٠	٢٥٠

٣ ـ الحاجات المائية للزراعة حالياً ومستقبلاً

تقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة في لبنان بـ ٣٦٠,٠٠٠ هكتار، أي ما يُعادل ٣٥٪ من مساحة لبنان. وتقسم هذه المساحة كالتالي: ١٦٧,٠٠٠ هكتار، أو ١٦٪ من المساحة الاجمالية قابلة للري، و١٠٠,٠٠٠ هكتار مراع، والباقي غابات. أما المساحة المروية حالياً فتقدر بـ ٧٨,٠٠٠ هكتار مقسمة على مختلف المناطق في لبنان، ٦٧٪ منها يُروى من المياه السطحية و٣٣ من المياه الجوفية.

وتهدف الخطط المستقبلية إلى ري كافة المساحات القابلة الري في مدة أقصاها سنة ٢٠٢٠.

هذا وقد قدِّرت في دراسة قمت بها، احتياجات ري هكتار واحد، ٨٢٠٠ متر مكعب سنوياً كمعدل عام، علماً أن هذه الكمية تعتمد على عوامل المناخ والمكان وتتراوح ما بين ٥٠٠٠ متر مكعب للهكتار و١٢٠٠٠ متر مكعب للهكتار في السنة. ولو افترضنا أن رقعة الأراضي المروية سوف تزداد بالنسبة ذاتها بين سنة ١٩٩٠ و٢٠٢٠، فستكون الاحتياجات المائية الزراعية كما هو مبين في الجدول رقم ٧.

جدول رقم ٧: المساحة المروية والحاجات المائية للزراعة في لبنان

السنة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠
المساحة المروية (هكتار)	٧٨٠٠	١٠٨٠٠	١٣٨٠٠٠	١٦٧٠٠٠
الحاجات المائية (مليون م^3)	٦٤٠	٨٨٦	١١٣٠	١٣٧٠
صافي الحاجات المائية (مليون م^3) كفاءة ٧٥٪	٨٥٣	١١٨٠	١٥٠٧	١٨٢٦

والكمية المقدرة أعلاه، هي الكمية الدنيا والصافية للاحتياجات المائية. أما الكمية اللازمة للري فهي أكثر وتبلغ ١٨٢٦ مليون متر مكعب في سنة ٢٠٢٠. هذا مع العلم أن اعتبار كفاءة مشروع ري من المصدر إلى الحقل ٧٥٪ هي كفاءة عالية وتتطلب إدارة فنية وحقلية ممتازة.

وبذلك يتبين أن الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية هي كما يلي:

جدول رقم ٨ : الاحتياجات المائية السنوية لكافة القطاعات الاستهلاكية للمياه: المنزلية والصناعية والزراعية

السنة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠
عدد السكان (مليون)	٥	٦	٧,٤	٩
الاحتياجات المائية المنزلية (مليون م^٣)	٣١٠	٤١٥	٦١٠	٨٥٠
الصناعية (مليون م^٣)	٦٥	١٢٥	١٨٥	٢٥٠
الزراعية (مليون م^٣)	٨٥٣	١١٨٠	١٥٠٧	١٨٢٦
مجموع الاحتياجات المائية الصافية (مليون م^٣)	١٢٢٨	١٧٢٠	٢٣٠٢	٢٩٢٦
مجموع الاحتياجات المائية الفعلية (مليون م^٣)، افتراضاً أن الكفاءة الاجمالية = ٨٠٪	١٥٣٥	٢١٥٠	٢٨٧٨	٣٦٥٨

وهكذا يتبين بوضوح من الأرقام والتقديرات المذكورة أعلاه، أن لبنان ليس له فائض من المياه. لا بل أن سنة ٢٠١٠ ستكون الخط الأحمر لسد حاجاته المائية، إذ إن المطلوب (الاحتياجات) سيكون أكثر من المياه المتاحة له. زد على ذلك أن الأمم المتحدة حددت الفقر المائي بـ ١٠٠٠ متر مكعب بالسنة للفرد، وهذا يعني أننا حالياً في لبنان ضمن دائرة الفقر المائي وأن المياه المتاحة للفرد هي أقل من ١٠٠٠ متر مكعب بالسنة. ولو قارنا ما عندنا بالمعدل العام السنوي للفرد في البلدان النامية (٦٧٠٠ متر مكعب للفرد) والبلدان العربية (١٣٠٠ متر مكعب للفرد) والبلدان الصناعية (٩٤٠٠ متر مكعب)، (حسب احصائيات وتقديرات عام ١٩٩٠)؛ لوجدنا أن لبنان بحاجة إلى مياه ولا فائض عنده. ولو نظرنا نظرة مختلفة إلى الاحتياجات المائية وقدرنا ما يحتاجه الفرد ليؤمن معيشته اليومية من أكل وشرب وصناعة وخدمات أخرى، لتبين لنا أنه يحتاج إلى ٦٠٠٠ متر مكعب سنوياً ليكون

عنده الاكتفاء الذاتي. وهذه الكمية غير متوفرة حالياً في لبنان حتى لو جمعنا كل مصادر المياه المتاحة وغير المتاحة(*).

البنية التحتية لتوزيع المياه

مما لا شك فيه أن توزيع المياه يتطلب جهوداً كبيرة من القيمين عليه. ويقوم بتوزيع المياه في لبنان في مختلف المناطق اللبنانية مصلحتان مستقلتان و٢٠٩ لجنة أو مصلحة مستقلة صغيرة. وهناك سبع وزارات تُعنى بشؤون المياه في لبنان: وزارة البيئة تهتم بنوعية المياه، ووزارة الموارد المائية والكهربائية بشؤون مصادر المياه كما تشرف على المصالح المستقلة والمؤسسات، أما وزارة الصحة فتدير شؤون نوعية المياه، ووزارة الداخلية تشرف على توزيع المياه من خلال البلديات، ووزارة الاسكان تعتني بالمياه المبتذلة، ووزارة الزراعة تشرف على الري الحقلي من دون أن يكون لها أي اشراف على تصميم مشاريع الري. وهناك مجلس الانماء والاعمار الذي يشرف على التخطيط وعلى جميع المشاريع المموّلة من الخارج. ومن المؤسف أن نقول إنه لا يوجد أي تنسيق بين المعنيين بشؤون المياه لا على مستوى الوزارات ولا على مستوى المصالح ولا على مستوى المؤسسات المائية والبلديات حتى المجاورة لبعضها البعض.

وعدم التنسيق بين المعنيين في هذا الأمر، ينتج عنه هدر كبير في المياه وفي الأموال، فتصبح الانتاجية والكفاءة في الانتاج دون المستوى المطلوب. زد على ذلك أن الموازنة المالية لهذه المصالح والمؤسسات قليلة إذ إنها لا تكفي للقيام بأي أعمال إنشائية ولا لتطوير أعمالها. فالمديرية العامة للتجهيز المائي والكهربائي، تقوم بجميع الأعمال الانشائية لهذه المصالح والمؤسسات، وفي معظم الأحيان بدون أي تنسيق مع المصلحة أو المؤسسة المعنية.

أما من الناحية الفنية، فإن صغر المصلحة المستقلة أو المؤسسة أو اللجنة أو البلدية بوجه عام (ما عدا مصلحة بيروت)، لم يسمح لها بإنشاء جهاز فني، لذلك بقيت أعمالها كما هي وبالتالي لم تتطور، ولم تقدر أن تخطط لتطوير مصادرها المائية. علاوة على ذلك، فإن ميزانية هذه اللجان جعلت جهازها الاستثماري يواجه مشاكل مع المواطنين الذين يرفضون دفع بدل الاشتراك. علماً أنه في هذه المصالح غالباً ما يقوم جهاز الاستثمار على اليد العاملة، إذ لا وجود للمكننة اللازمة للتشريع في العمل.

ثم إن الاستقلال المالي والاداري لكل مصلحة أو لجنة مستقلة (ولو كانت تحت اشراف الوزارة المختصة)، جعلها تضع شروط الاستثمار بالشكل الذي يناسبها دون

(*) المياه المتاحة الحالية تبلغ ٣٢٣٠ مليون متر مكعب في السنة، أما في أشهر الجفاف فتقل لتصبح ٨٧٢ مليون متر مكعب في السنة.

الارتباط بشروط الاستثمار في المناطق أو باللجان المجاورة لها. لذلك نتج عن هذا الوضع أن أسعار المياه أصبحت متفاوتة كثيراً. فثمة اشتراكات في مصلحة توازي مرة ونصف الاشتراك في مصلحة أخرى، مع أن مصدر المياه وطريقة توزيعها متجانسان تماماً.

لذلك يجب التنسيق بين أجهزة الاستثمار، ووضع الأسعار على أسس علمية وتوحيدها في المشاريع المشابهة. وهنا يجب العمل على اختصار عدد الأجهزة لاستثمار المياه في لبنان وتوحيده تحت سلطة مجلس أعلى للمياه تكون أهدافه الرئيسية تحسين توزيع المياه على القطاع المنزلي والصناعي والزراعي، وجعل كفاءة الاستعمال في شتى الميادين عالية لتوفير المياه وتخفيف المياه الضائعة، وأن يهتم بتطوير مصادر المياه وايجاد مصادر بديلة وجديدة والمحافظة على نوعية المياه.

إن دمج المصالح المستقلة في مصلحة واحدة على مستوى البلد أو المحافظة تكون الوحيدة التي تعتني بشؤون المياه، قد يؤدي إلى اختصار في النفقات الادارية، ويؤدي إلى مكننة المحاسبة وإلى ايجاد توازن في استثمار مختلف الأقسام بين الضخ والجاذبية. وبالتالي يؤدي إلى تقارب أسعار الاشتراكات واختصارها ولو على مستوى المحافظة إذا لم يكن على مستوى الوطن ككل.

ويجب أن لا ننسى أيضاً أن النظام المائي في لبنان قديم جداً يعود إلى العهد العثماني. وهذا النظام أمسى بدون جدوى عملية، خاصة بعد أن تطور علم المياه في العالم. فلا يوجد في لبنان نظام مياه واضح، إنما مراسيم صدرت لحل مشكلة آنية، كالمرسوم الذي صدر العام ١٩٢٥ لاستثمار مياه نهر الكلب كمصدر شرب لبيروت. أما المياه الجوفية، فلا يوجد نظام واضح لها، والمعمول به حالياً يقضي أن بإمكان أي فرد حفر بئر حتى عمق ١٥٠ متراً على أن لا يزيد تصريفه عن ١٠٠ م٣ باليوم. وفي هذه الحالة، يعطي علماً وخبراً دونما حاجة إلى إذن. كما أن الجهاز الفني المنوط به مراقبة هذه الأعمال، ينقصه العنصر البشري والمعدات. من هنا فإن النظام هذا يجب أن يتطور ويبنى على أسس علمية للمحافظة على المياه الجوفية ونوعيتها بغية زيادة الكفاءة في استعمالها. فنظراً لسوء استعمال هذا النظام من قبل المواطنين، أمست مياه بيروت الجوفية وخاصة الساحلية مالحة، وذلك لكثرة الآبار الموجودة (بئر لكل بناية) ولعدم تمكن مياه الأمطار من التسرب إلى جوف الأرض للمحافظة على التوازن بين المياه الحلوة والمياه المالحة.

ولا بد من القول هنا إن علينا أن ندرك أن ما لدينا من مياه لا يكفينا للمستقبل القريب، وعلينا تطوير أنظمتنا لاستثمار المياه السطحية والجوفية والمحافظة على نوعيتها، وتطوير البنى التحتية والأنظمة المرعية والتنسيق وتوحيد الادارات التي تُعنى بالمياه.

وهكذا يتبين لنا بوضوح أن لبنان سيكون بحاجة ماسة إلى المياه في المستقبل القريب. ولا بد هنا من لفت النظر إلى نوعية المياه، فنسبة ٧٠٪ من المياه السطحية اللبنانية هي ملوثة. ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى أن كل نهر هو المصرف الطبيعي لحوضه، وأن

معظم القرى والمدن اللبنانية ليس لها شبكة مجارٍ لتجميع المياه المبتذلة. لذلك فإن معظم المياه المبتذلة من المنازل والمصانع وغيرها تجد طريقها إلى المياه السطحية أي إلى الأنهر. علاوة على ذلك، فإن المياه الجوفية تتلوّث أكثر عندما يحفر الناس بئراً عميقاً ارتوازياً فلا يكتشفون الماء، وبالتالي يحولون عليه المياه المبتذلة من المنازل أو المصانع فتتلوث المياه الجوفية.

المقترحات والحلول الآنية والمستقبلية لتأمين الحاجات المائية في لبنان

من البديهي أن نسأل كيف سنؤمن للبنان الاحتياجات المائية في المستقبل القريب. هناك حلول قريبة وحلول بعيدة المدى. ومن الحلول القريبة المدى:

١ ـ ترشيد استعمال المياه في كل القطاعات عبر برنامج توعية على جميع الوسائل الاعلامية من مسموعة ومرئية ومكتوبة.

٢ ـ تقنين المياه في جميع القطاعات بطريقة علمية مدروسة، وضمن سياسة مائية شاملة، حسب الاحتياجات المنزلية والصناعية والزراعية. وأن يحسب المصروف بالعدادات لا بالكمية المقطوعة كما هو متبع الآن، مما يدفع بالمستهلك إلى التقنين في استعمال الماء فيوفر ما بين ١٥ ـ ٢٠٪ من حجم الماء المستعمل الآن.

٣ ـ وضع القوانين اللازمة لتخزين مياه الشتاء في خزانات محلية في المنازل وغيرها، إذ إنه يمكن تجميع ما لا يقل عن ١٠٠ متر مكعب في السنة في المنزل الواحد، وهذه الكمية تكفي لمدة نصف سنة للحاجات المنزلية الداخلية لعائلة مؤلفة من أربعة أشخاص.

أما المقترحات والحلول الطويلة المدى فيمكن تلخيصها بما يلي:

أولاً: استعمال المياه في جميع القطاعات وفق التقنيات والضوابط الحديثة. فالقطاع الزراعي هو أكبر مستهلك للمياه. وإذا ما استعملنا الطرق الحديثة للري، وفرنا كميات لا بأس بها من المياه. وكذلك بالنسبة إلى الاستعمالات المنزلية والصناعية.

ثانياً: تحديث الاحصاءات المائية والمطرية، وذلك بوضع شبكة ارصاد جوية تغطي كل لبنان، وإقامة شبكة رصد مجاري الأنهر وربطها بكمية الأمطار والثلوج. وبإمكان ثكنات الجيش المنتشرة على طول الأراضي اللبنانية القيام بهذا الدور، بما يعطي الاحصاءات استمرارية ودقة.

ثالثاً: وضع خطة مائية شاملة لكل القطاعات، وايجاد أفضلية لكل قطاع مبنية على الاحصاءات والمعطيات المناخية والحقلية.

رابعاً: وضع خطة شاملة ومسح شامل لكل الأنهر وأحواضها، لبناء سدود صغيرة تخدم مناطق محدودة، ووضع دراسة اقتصادية عن جدوى كل سد أو بحيرة وخاصة

الجدوى الاقتصادية لأنها تتغير مع الزمن، ودراسة كلفة تخزين المتر المكعب من الماء وتحديث هذه الدراسات من فترة إلى أخرى.

خامساً: دراسة امكانية تغذية المياه الجوفية من المياه السطحية، خاصة في فصل الشتاء، بفتح آبار تدفق المياه السطحية فيها ودراسة الجدوى الاقتصادية منها.

سادساً: دراسة امكانية الاستمطار الاصطناعي. ذاك أن طبيعة لبنان تساعد على تنفيذ هذه الفكرة، خصوصاً وأن علم المطر الاصطناعي قد تطور في الفترة الأخيرة وازدادت المساحات التي تستفيد من هذه العملية في العالم.

سابعاً: تصفية المياه المبتذلة وتكريرها واعادة استعمالها، بإنشاء شبكات ومجارٍ خاصة في المناطق الداخلية الزراعية وفي المدن الكبرى على الساحل، واستعمال المياه المبتذلة تلك بعد معالجتها في ري الحدائق والاستعمالات الأخرى. وبذلك يُمكن الاستفادة من أكثر من ٥٠٪ من الاستعمالات الفردية، أي أكثر من نصف الاحتياجات المائية المنزلية والصناعية كل عام. وإذا ما جمعنا واستعملنا المياه المبتذلة، نكون قد خففنا من تلوث المياه السطحية التي سوف تُمسي مشكلة كما سبق وذكرنا.

ثامناً: إن نوعية المياه اللبنانية جيدة من ناحية الملوحة والمواد الكيمائية اجمالاً، ويجب الحفاظ عليها. أما من ناحية التلوث، خاصة البكتيري، فإن نسبته تزداد سنة بعد سنة ويجب وضع خطة شاملة بالتعاون بين مختلف الإدارات المعنية للحفاظ على نوعية المياه وجودتها.

تاسعاً: يجب البدء بالدراسات لتحلية مياه البحر بواسطة الحرارة المتجددة مثل الحرارة الشمسية والرياح والأمواج، إذ إن تحلية المياه باستعمال البترول والكهرباء كمصدر حراري عمل مكلف وغير مُجدٍ اقتصادياً.

عاشراً: دراسة استعمال مياه الينابيع البحرية والجدوى الاقتصادية منها.

إن المياه هي عصب الحياة. لذلك علينا كمواطنين أن نعمل يداً واحدة وكفريق عمل واحد للمحافظة على كمية المياه ونوعيتها، لأن تلوُّثها يصيب المجتمع اللبناني كله بالضرر، ومن الأفضل أن نمنع التلوث من أن نعالجه لاحقاً.

إن على الدولة والمؤسسات المدنية والخاصة والأمنية، أن تبدأ على الفور بكل الوسائل الاعلامية العاملة على الأرض اللبنانية بحملة توعية وترشيد في استعمال المياه والمحافظة عليها من التلوث. وهذه الحملة يجب أن تستمر حتى تصبح قضية الماء أمراً طبيعياً بالنسبة إلى المواطن اللبناني، يسعى إلى المساهمة شخصياً في حلِّها والحؤول دون هدرها وتلوُّثها.

ماذا يتعلم التلامذة في كتب تاريخ لبنان المدرسية؟(*)

د. انطوان نصري مسرّة(**)

في غمرة سجال تربوي قديم وجديد، ولكن غالباً دون تجدد، حول كتابة تاريخ لبنان وكتاب التاريخ المدرسي، قلما تساءل المسؤولون التربويون والباحثون عن رأي المعلمين أنفسهم والتلامذة حول قيمة كتب التاريخ التي يستعملونها في المؤسسات التعليمية. اقتصرت غالباً المقاربة فوقياً، انطلاقاً من مفاهيم في الوحدة والوطنية تفرضها استنسابياً سلطة مركزية دون تحديد معايير دستورية وقانونية وتربوية لها، بينما يفترض المسار التربوي الديمقراطي رؤية شاملة للمصلحة العامة وتوجهات نابعة من المجتمع.

من أجل معرفة آراء مستعملي كتب التاريخ المدرسي والمستفيدين من تعليمها، أي القاعدة، وضعت الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية برنامجاً بحثياً تطبيقياً بعنوان: ماذا نعلّم في كتب تاريخ لبنان المدرسية؟ أولى مراحل هذا البرنامج، الذي يديره الأمين العام للمدارس الكاثوليكية الأب كميل زيدان[1]، تحقيق اجتماعي بواسطة استمارة من الأسئلة المفتوحة وزعت في آذار ١٩٩٤ على كل المدارس في لبنان التابعة للأمانة العامة واشتملت الاستمارة على ثلاثة أنواع من الأسئلة:

- **الكتاب:** العنوان والصف الذي يُدَّرس فيه.
- **المحتوى:** المنهجية، الحقيقة التاريخية، النواقص، القيم التي تُستخلص من الكتاب، نمط الأسئلة، الوثائق، نموذجية العرض...

(*) تحقيق شمل ٢٢١ معلم تاريخ في ٨١ مدرسة تابعة للأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية في لبنان.

(**) أستاذ في الجامعة اللبنانية.

(١) الأب كميل زيدان، مقابلة في «ملف كتابة التاريخ» (إعداد جورج كلاس)، **النهار**، ١٩٩٤/٨/١.

ـ **الأسلوب:** الإخراج، اللغة، الوثائق، الأسئلة، ردة فعل التلامذة...

استلمت الأمانة العامة، خلال آذار ـ حزيران ١٩٩٤، ٢٢١ جواباً على الاستمارة من مديرين ومعلمين ومنسقين لمادة التاريخ ينتمون إلى ٨١ مؤسسة تعليمية للمدارس الكاثوليكية في كل المناطق اللبنانية(٢).

١
درجة الأمانة العامة في الأجوبة

يُستخلص من الأجوبة خمسة أمور متعلقة بمنهجية التحقيق:

١ ـ تفاوت في درجة الاهتمام بالاستمارة: يظهر تحليل محتوى الأجوبة بعض التفاوت في درجة الاهتمام بالاستمارة وتخصيص الوقت الكافي للإجابة. لكن ٥٠٪ تقريباً من الأجوبة تعبر عن اهتمام بالموضوع، وقد أضاف البعض على الاستمارة أوراقاً ملحقة تفصيلية. كما ورد في أحد الأجوبة: «من الطبيعي أن نقوم بإعادة تقييم لكتب التاريخ بعد كل ما عاشته البلاد في هذه السنوات الأخيرة وأن نوحد نظرتنا في تربية التلاميذ مع إظهار الحقيقة التي تبني».

٢ ـ انتشار بعض السلاسل لا بسبب نوعيتها بل بسبب تعددية مؤلفيها: تزداد نسبة انتشار كتاب التاريخ بازدياد عدد مؤلفيه، لأن المؤلفين هم في غالبيتهم معلمين في عدة مؤسسات ومنسقين لتعليم التاريخ في هذه المؤسسات. وثمة كتب أخرى استعمالها محدود لأنها لمؤلف واحد أو اثنين. كذلك تضاف أسماء على غلاف الكتاب المخصص لكل صف في السلسلة، على الأرجح لتوسيع شبكة العلاقات التي تضمن اعتماد الكتاب في مجموعة مدارس. وقد ورد في كثير من الأجوبة: «تم اختيار الكتاب بناء على استشارة المنسق». ويظهر جلياً من الأجوبة أن المنسق المذكور هو مؤلف لإحدى السلاسل.

من الطبيعي استشارة معلم المادة والمنسق، لكن انتشار بعض السلاسل بسبب تعددية مؤلفيها يطرح أسئلة جوهرية حول مدى مساهمة هؤلاء الفعلية في التأليف. إن المنافسة محصورة عملياً بمن أصبح خبيراً في مفاتيح الوصول إلى المدارس من خلال الأشخاص ذات المواقع الستراتيجية.

٣ ـ المنحى التبريري في بعض الأجوبة: بالرغم من التوجه البحثي العام في الرسالة المرفقة بالاستمارة، يظهر في حوالى ١٥٪ من الأجوبة منحى تبريري للكتاب المدرسي المعتمد، وهذا ناتج عن اعتقاد بعض المستجوَبين أن الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية

---

(٢) **دليل المدارس الكاثوليكية في لبنان**، العام الدراسي ١٩٩١ ـ ١٩٩٢، اللجنة الأسقفية للمدارس الكاثوليكية، ١٩٩٣، بيروت، ٣٨٢ ص.

تريد معرفة أي كتاب هو الأفضل لتشجيع استعماله في المدارس التابعة لها. أحد المدراء أجاب على ثلاث استمارات. وكانت بعض الأجوبة المتعلقة بالكتاب نفسه مستنسخة على آلة تصوير، بينما هدف الاستمارة الحصول على الرأي الشخصي للمعلم في صفه لا الحصول على جواب منسّق حول الكتاب. ويتساءل الباحث إذا كان هذا المنحى في الإجابة يعود إلى نقص في التحليل النقدي أم إلى إرادة الدفاع عن الكتاب المعتمد خوفاً من اختيار غيره.

٤ ـ **التناقضات بسبب المقاربة الجديدة للموضوع وفقدان المعايير:** في ما لا يقل عن ٢٥٪ من الأجوبة، تناقضات أو تكرار لشعارات معروفة ورتابة في الأجوبة. على سبيل المثال، ورد في أحد الأجوبة: «يعتمد الكتاب على عرض الحقائق التاريخية بشكل سطحي دون الغوص بالتفاصيل التاريخية العميقة، ويبتعد عن النقاط التي تحتمل الجدل والتأويل». ثم يجيب في السؤال التالي: «الكتاب بدون نواقص تذكر».

٥ ـ **المطالبة بمنهجية مكملة للاستمارة:** يشمل برنامج «ماذا نعلم في كتب التاريخ المدرسية؟» ثلاث مراحل:

ـ التحقيق التمهيدي بواسطة الاستمارة.

ـ عقد حلقة دراسية تضم مجموعة من معلمي التاريخ بغية نشر فكر نقدي بناء حول محتوى التعليم وأساليبه.

ـ البحث في إنتاج وسائل إيضاح مبدعة.

٢
معايير اختيار الكتاب

في هذا المجال، طُرح على المعلمين السؤالان الآتيان:

ـ الطريقة التي اتبعت في اختيار الكتاب؟ وبناء لاستشارة من: المعلم، منسق المادة، غيره؟

ـ ما هل هناك معايير تربوية تستندون إليها في اختيار كتاب التاريخ وما هي هذه المعايير؟

ظهر من الأجوبة أن عملية الخيار محصورة بشخص أو شخصين، هما المعلم ومنسق المادة أو المدير. وفي حوالى ٢٠٪ من الاستمارات، لا جواب على السؤال. أحد المعلمين قال بصراحة: «تم اعتماد هذا الكتاب لأن أحد مؤلفيه كان استاذاً ومنسقاً للمادة».

عندما يعمل مؤلفو الكتاب العديدون في عدة مؤسسات تعليمية، فيكون الاختيار مضموناً من خلال المؤلفين الذين هم أيضاً منسِّقون. وقد في عدة أجوبة أنه تم استشارة منسق المادة (مع ذكر اسمه في الاستمارة) الذي هو، كما يتضح من الجواب على السؤال

الأول، أحد مؤلفي الكتاب. كما وردت أجوبة عديدة لا تخرج عن هذا النمط في الخيار. وفي حالات نادرة جداً، توسَّعت قاعدة إبداء الرأي، على الأرجح في المؤسسات حيث لا مصلحة مباشرة لأعضائها في كتاب معين.

ونجد من الطبيعي أن تقدر المؤسسات التعليمية معلميها المؤلفين وأن تعتمد كتبهم، والعكس قد يكون مستهجناً ومسيئاً إلى سمعة المدرسة التي تتعاقد مع معلمين ولا تقدر ما ينتجون من كتب مدرسية، لكن الخطورة في الموضوع أنه لا تتوفر آلية تقويم، لا في المدرسة ولا خارجها، تتعدى المعلم المؤلف أو المنسق أو المدير، ولا يتوفر تالياً تيار تحليلي نقدي لما يصدر من كتب تاريخ مدرسية، مما يفسر الرتابة في النهج والمحتوى والأسلوب التي يشكو منها معظم المعلمين. كما تعتمد دور النشر والمؤسسات الجامعية التقويم من قبل قراء وباحثين لا علاقة لهم بصاحب المخطوطة أو البحث، أو تنظم ندوات لمناقشة الكتب الصادرة.

يستخلص من الاستمارة أن لا مجال للإبداع في التأليف المدرسي لكتب التاريخ دون خرق شبكة العلاقات الضيقة في اعتماد الكتاب إذا كان صادراً عن القطاع الخاص، أو ـ ما هو أخطر ـ فرضه إذا كان صادراً عن المركز التربوي للبحوث والإنماء. أما حالات الاختيار الحر، المبني على تحليل ونقد واستكشاف آراء المستفيدين والباحثين، فنادرة.

ويظهر جلياً من الأجوبة، الافتقار إلى معايير واضحة أو ضمنية. فالمعيار العملي السائد هو التطابق مع البرنامج الرسمي وأسئلته المنمطة لتأمين نجاح التلامذة في الامتحانات الرسمية، وعدم الخروج عن المحتوى المألوف إدارياً كي يحظى الكتاب بموافقة وزارة التربية الوطنية عملاً بالمادة ١٤ من المرسوم رقم ١٤٣٦ تاريخ ١٩٥٠/٣/٢٣: «لا يحق لمعاهد التعليم الخاصة أن تستعمل كتباً مدرسية لم تقررها وزارة التربية الوطنية وذلك في المواد التالية: تاريخ لبنان، الجغرافيا، والشؤون الاجتماعية والمدنيات».

٣
طمس الحقائق
واكتشافها مشوهة خارج الكتاب

هل يفتقر تاريخ لبنان، الغني في التوافق والنزاعات، إلى وقائع وأحداث تعبر عن الاستقلال والحرية والتواصل؟ يطرح السؤال بعد الإطلاع على حجم تذمر معلمي التاريخ من الاختزال والتشويه والتبسيط في كتب تاريخ لبنان المدرسية.

يظهر في حوالى ٤٥٪ من أجوبة المعلمين أن الرتابة في الكتابة التاريخية المدرسية سببها الموافقة المسبقة لوزارة التربية على كتب التاريخ والأسئلة المنمطة في الامتحانات الرسمية، بحيث يتجنب مؤلفو كتب التاريخ المدرسية الخروج عن المألوف في المحتوى

والأسلوب، ويتجنبون بشكل عام الإبداع الذي يعتمده بعضهم خارج كتاب التاريخ. هناك إذاً تاريخ **رسمي** رتيب ومحدد سلفاً يحتويه كتاب التاريخ المدرسي، وهناك **تاريخ آخر معاش** يتعلمه التلامذة من المعلم والبيئة المدرسية والاجتماعية ووسائل الإعلام والأحداث اليومية.

يستخلص من الأجوبة تذمر من الرتابة التي فرضها تطبيق المادة ١٤ من المرسوم رقم ١٤٣٦ تاريخ ٢٣ آذار ١٩٥٠ وحرص المعلمين، الذي له مبرراته، على إتباع أنماط أسئلة الامتحانات الرسمية.

حول الرتابة أو النقص في الإبداع، يقول المعلمون أن المشكلة أساساً ليست في الكتاب المدرسي بل في المناهج الرسمية التي، في إطار المراقبة المسبقة المفروضة على كتاب التاريخ المدرسي، لم تساعد على الإبداع. يقول المعلمون:

«التلامذة لا يهدفون فقط إلى معرفة الحقيقة التاريخية، بل أيضاً إلى الحصول على علامة جيدة في الامتحانات الرسمية».

«يتوافق الكتاب مع نمط الأسئلة في الامتحانات الرسمية».

«المحتوى يلبي حاجة الشهادة الرسمية المفروضة على التلامذة».

«الكتب التاريخية المعتمدة كلها متشابهة. هذا الكتاب ليس أفضل من غيره كما أن غيره ليس أفضل منه. فقط تتمايز الكتب في أسلوب تقديم الواقعة التاريخية».

«كل كتب التاريخ فيها المعلومات نفسها التي ينسخها المؤلفون عن بعضهم البعض دون القيام بأبحاث لزيادة المعلومات».

«كل كتب التاريخ فيها المعلومات نفسها دون وجود أية معلومات إضافية ووافية».

«الناظر في كتب التاريخ المتداولة يرى أن جميعها تستقصي معلوماتها من المصادر نفسها تقريباً ويتمايز بعضها بالأسلوب والتبويب».

ويشكو المعلمون في أكثر من ٦٠٪ من الأجوبة من أربعة أمور: حياداً سلبياً في عدم إظهار أي مواقف، تجنب التفاصيل التي تساعد على فهم مجرى الأحداث، طمس العديد من الوقائع، وعرض الأحداث وكأن كل شيء على أفضل حال في العيش المشترك اللبناني. ويتجنب المؤلفون الدخول في تفاصيل تساعد على إدراك تسلسل الأحداث وأسبابها:

«لا يدخل المؤلف في تفاصيل دقيقة حول المواضيع الحساسة في لبنان بل يعالجها بديبلوماسية».

«يتجنب الكتاب الخوض في التفاصيل التي تربك المعلم أثناء الشرح، خصوصاً أن التلامذة يمثلون كل الشرائح اللبنانية».

«إن عدم شرح أسباب الأحداث اللبنانية ودوافعها ونتائجها، بصورة كافية، يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم إظهار الحقيقة التاريخية بصورة كاملة».

«يحاول الكتاب قدر الإمكان إظهار الحقيقة بشكل لا يسيء إلى أي فئة من الفئات وخاصة بالنسبة إلى المواضيع المتعلقة بتاريخ لبنان. وهذا ما يدفع بالمؤلف إلى شرح عموميات دون الخوض والتعمق في التفاصيل الخاصة بهذا التاريخ. أما بالنسبة إلى مواضيع المتعلقة بالدول الأخرى، فالمؤلف يتعرض لها بشكل موضوعي».

ويتحدث كثير من المعلمين عن الوقائع التاريخية الثابتة التي تطمسها الكتب بحجة عدم تغذية النزاعات. جاء في الأجوبة:

«فقدان الحقيقة التاريخية هي من أهم النواقص في الكتاب».

«النقص هو في وضوح طريقة سرد الوقائع التاريخية بحيث تعتبر النواقص وكأنها طمس للحقائق ومحاولة لإخفاء ما حصل، وذلك تحاشياً لبروز أية خلافات».

«لا بد من وجود حقائق لم تذكر منعاً لاستثارة فئة أو أخرى».

«يوجد بعض الأحداث الحقيقية التي لم يأت الكتاب على ذكرها».

«الكتابة التاريخية بحد ذاتها، وخاصة في لبنان، لا يمكن أن تظهر سوى قسم من الحقيقة أو ما يُراد أن يظهر منها».

«يهرب المؤلفون كثيراً من الحقيقة التاريخية مراعين شعور بعض الدارسين، ولكن، برأيي، يجب إظهار الحقيقة مهما كان الأمر، فالكذب والتدجيل وعدم قول الصدق ونفي الأخبار وحجبها عن التلامذة، يزيدهم تساؤلاً وقلة إدراك واهتمام بالمادة».

«لا يوصل الكتاب إلى الحقيقة الكاملة بل إلى جزء منها، لأنه يراعي توازنات سياسية ودينية».

«هذه المنهجية لا تؤدي إلى إظهار الحقيقة التاريخية. إنها حصيلة توافق بين المؤلفين لعرض توازن في الحقيقة التاريخية في بلد تعددي في حضارته وتاريخه وثقافته».

ويظهر من خلال كتاب تاريخ لبنان المدرسي أن كل الأمور هي على أحسن حال في العيش المشترك اللبناني:

«في الكتاب تباين خجول في المواقف، وكأنَّ اللبنانيين على وفاق تام وولاءهم كامل وعام».

«يحاول الكتاب أن يركز على قضية العيش المشترك والصورة الإيجابية للآخر، فيبتعد في كثير من الأحيان عن المواقف أو الأحداث التي لا تخدم وجهة نظره هذه».

«كتبنا التاريخية في المرحلة المتوسطة، تحاول إظهار مجتمعنا مجتمعاً متسامحاً يعيش فيه اللبنانيون متحابين متآخين. وإذا ما تكلمت عن النزاعات الطائفية فإنها تعزو ذلك إلى

تدخلات أجنبية، فيقف التلميذ حائراً يسأل إلى أي درجة كنا متحابين ومتآخين».

هل تنطلي هذه الطريقة في عرض الأحداث على المعلمين والأساتذة؟ وهل سرد الوقائع بموضوعية يضاعف المناعة تجاه تكرار أحداث الماضي ويخدم أكثر العيش المشترك؟ أليس العيش المشترك اللبناني حقيقة تاريخية أيضاً، بالرغم من النزاعات وهي لا تحتاج إلى كذب ومواربة؟ ويطالب المعلمون بثلاثة أمور: مزيد من الموضوعية في كتب التاريخ المدرسية، وتنمية روح النقد والتحليل لدى التلامذة، وإبراز ما يحتويه تاريخ لبنان من دفاع عن الاستقلال والحريات. حول الموضوعية، جاء في الأجوبة:

«الكتب التي تعالج تاريخ لبنان بحاجة إلى مزيد من الموضوعية».

«هل أن الحرص على العيش المشترك يقتضي هذا الكذب».

«مقولة العلمية والموضوعية والوطنية لا يجوز أن تأتي على حساب حقائق تاريخية أثبتتها الدراسات التاريخية».

«المعالجة التوفيقية لا تخدم الحقيقة التاريخية، واعتماد الموضوعية يسهل علينا قراءة تاريخ لبنان بشكل أفضل».

«ما نفتقده هو سرد الأحداث الماضية وطرحها بكل بساطة بعيداً عن المواربة والتمويه».

«أفضل أن يكتب التاريخ بواقعية أكثر، مع مراعاة الحقيقة التاريخية التي هي الضمان الوحيد لعدم تشويه التاريخ وجعله قصة أو أسطورة أو أدب وهذه الأمانة التاريخية يجب أن يحافظ عليها المؤرخ والمؤلف. وثمة دروس يتم فيها التغاضي عن أحداث مرت وعبرت. وتجاوز ذلك يشكل مخالفة للسرد التاريخي. كما أن مهمة التاريخ أن يروي الأحداث بحقيقتها كما جرت دون مواربة على أن تؤخذ منها العبر والدروس».

«الأحداث اللبنانية كما جرت سنة ١٨٤٠ و١٨٦٠ لا تروى على حقيقتها ولا تُذكر حقيقة الأسباب التي دفعت إليها والمداخلات الأجنبية في ذلك».

«لا بد من اعتماد كتب جديدة لا تخشى قول الحقيقة».

ويطالب المعلمون بتنمية روح النقد والتحليل لدى التلامذة:

«يحفظ التلميذ التاريخ كقصيدة، لكنه ليس قصيدة تحفظ بل هو تحليل وتعليل وهذا ما ينقص كتبنا في المرحلتين التكميلية والثانوية».

«يجب أن ينطلق التلميذ من خلال كتاب ليحلق في أجواء الحرية الفكرية، بحثاً عن الحقيقة التاريخية ودراسة ميدانية للواقع».

حول ضرورة سرد الوقائع الثابتة في دفاع اللبنانيين عن الاستقلال والحريات، يقول المعلمون:

«على التلميذ أن يعرف أن الحكم العثماني دام عندنا ٤٠٤ سنوات».

«يجب أن تظهر عظمة تاريخنا وأبطالنا وكفاحنا الدائم والمستمر في سبيل الحرية والاستقلال، وأن نعطي من سبقنا حقهم ساردين كفاحهم المرير لتأسيس لبنان».

«لا يخلو تاريخ شعب من الشعوب من نزاعات فردية وجماعية ومن أعمال عنف غالباً ما تكون نتائجها سلبية على مستقبل هذه الشعوب وتطورها. ولكن تاريخنا يحتوي أبرز القيم الإنسانية لشعب عانى الأمرين من الفتوحات والاحتلالات والمظالم، وبذل التضحيات الغالية لصون كرامته واستعادة حريته، حتى أن معظم قادته دفعوا ثمناً لهذه الحرية. هذه أصدق شهادة على تضامن اللبنانيين وتسامحهم من أجل وحدتهم وبقائهم».

«أظهر الكتاب بوضوح مواقف اللبنانيين بجميع فئاتهم في فترة الانتقال إلى الانتداب الفرنسي وخلاله».

«الكتاب يعرض الأحداث، ولكن من خلال عرضه للحقائق التاريخية يتبين للتلامذة أن اتحاد اللبنانيين ساعدهم كي يحصلوا على استقلالهم».

ويطرح أحد المعلمين السؤال التالي الذي يبدو له معضلة:

«نحن حيال أمرين يصعب التوفيق بينهما: هل ندرس الحدث كما هو ونسمي الأشياء بأسمائها، أم نتغاضى عنها ونسقطها من أذهاننا؟».

يبدو والسؤال هذا معضلة، لأن كتاب تاريخ لبنان المدرسي أصبح عملياً كتاباً **رسمياً** يسعى إلى نقل حقائق مطلقة، بينما التاريخ تناقضات وتساؤلات. فلماذا لا تطرح في الكتاب كل الوقائع وكل التأويلات حسبما توصلت إليه أرقى الأبحاث التاريخية في لبنان؟ ورد في أحد الأجوبة:

«إن الكتاب يبرز بعض القيم البعيدة عن الواقع الذي كان معاشاً آنذاك لذلك تبقى في مجال النظريات».

«المؤلفون يسعون من خلال مواضيع الكتاب إلى إيصال المعرفة للتلميذ معلبة ومحدودة، فيختصرون بذلك كتباً تاريخية سبقهم إليها كثير من المؤلفين أعطوا معرفة علمية تاريخية بطريقة أوضح وأسلم».

ما هو التأثير الفعلي لهذا النوع من الكتابة التاريخية الرسمية على التلامذة في ما يتعلق بالنزاعات والتوافق؟ ما يضيفه المعلم على الكتاب وما يعرفه التلامذة خارج الصف هو أكثر تأثيراً على المجتمع اللبناني من كتاب يعتمد الاختزال والاجتزاء. تأثير المعلم وردة فعل التلميذ هما المحصلة الأبرز في التنشئة:

«مهما كانت المنهجية التي تبعها الكتاب، يمكن التعاطي معها من زاوية الاجتهاد الشخصي ومن زاوية تحريك المادة وفق المسار الذي يخطط له المدرس شخصياً. يبقى الأهم تحريك المدرس».

«أرى نقصاً كبيراً في المعلومات في هذه المرحلة من تاريخ لبنان ما يؤدي إلى عدم إظهار الحقيقة التاريخية بصورة كاملة وواضحة، وهذا ما يدفعني إلى أن أضيف على هذه المعلومات معلوماتي الخاصة، وأن أصحح بعض المعلومات المغلوطة وغير الدقيقة لأظهر للتلميذ ما أستطيع من الحقيقة التاريخية».

«هناك تشديد على نواح معينة أكثر من غيرها. لا أدري إذا كان ذلك يخفي مواقف شخصية. لكن مهما يكن فالمعلم هو سيد المادة وبإمكانه تضييق الهوة بين الموضوعية والمواقف الشخصية».

«عدم الغوص في حقيقة الواقع، يدفع المعلم، بعض الأحيان إلى تفسير بعض النقاط والقضايا وما بين السطور».

«التلميذ قلما يلجأ إلى حفظ الشروحات الواردة في هوامش الكتاب حتى لو طلب منه ذلك. لذلك استحسنا إثبات بعض هذه الشروحات المفيدة في متن الدرس».

«يعيش التلميذ بعيداً عن مومياء هذه الكتب».

«أجيالنا تتعطش إلى معرفة الحقيقة في مجتمع تتحكم به المادة ويسوده الكذب».

«إن المنهجية المتبعة تنطلق من أسس وثوابت معينة يتفق عليها المؤلفون. من هذه الثوابت: التوافق الطائفي بين أفراد المجتمع اللبناني، والنظرة الواحدة لمستقبل واحد من قبل جميع فئات الشعب وهذه معلومات خاطئة إذ لكل فئة ميلها الخاص ونظرتها الخاصة إلى كل حدث في تاريخ لبنان».

٤
النواقص في المضمون والأسلوب

إذا استثنينا الاستمارات التي يغلب عليها الطابع التبريري بهدف التشجيع على اعتماد كتاب معين، يشكو المعلمون من عدة نواقص في كتب التاريخ المدرسية. يقول البعض منهم أن النقص يشمل المضمون والأسلوب كما تثبته باقي الأجوبة. ويمكن تحديد خمسة نواقص بارزة في المضمون: الإهمال شبه الكامل لتاريخ المناطق، إهمال تاريخ الشعب في قضاياه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إهمال مرتكزات الميثاق الوطني والمؤسسات الدستورية، إهمال حقوق الإنسان والدفاع عن الاستقلال والحريات، إهمال التاريخ الحديث وكأن تاريخ لبنان توقف سنة ١٩٤٣.

حول النقص المتعلق بتاريخ الشعب والمناطق جاء في الاستمارات:

«استعراض أحداث بعض المناطق اللبنانية (جبل لبنان خاصة)، يقابله إهمال وتهميش لأحداث مناطق أخرى، كالأطراف خاصة الجنوب والبقاع، مما يدفع بعض التلامذة إلى استقاء تاريخ مناطقهم وبلدهم من مصادر أخرى غير المدرسة، مع ما يعني هذا من

إمكانية الحصول على معلومات مبتورة أو معرفة تساهم في تشويه الشخصية الوطنية».

«الملاحظ أن أموراً هامة وحوادث لها علاقة بتاريخ الشعب اللبناني منذ نصف جيل تقريباً، مهملة تماماً».

«تركز الكتب على التاريخ السياسي، وخاصة تاريخ الدول والسياسيين المهيمنين، وتبتعد عن تاريخ الشعوب. أما دور اللبنانيين والشعب اللبناني، فيظهر بشكل سريع وغير واضح. كما يظهر لبنان واللبنانيون في موقع متلقي الفعل أو المفعول به، وهذا ما يعطي انطباعاً عاماً بأن كل المنجزات التاريخية التي حققها لبنان واللبنانيون كانت هبة أو منحة من شخص أو من دولة ما، وهذا طبيعي إلى حد معين في وطن صغير كلبنان. لكن بالرغم من وضع لبنان هذا بين الدول، يجب إلقاء الضوء على دور اللبنانيين شعباً وقادة».

«تاريخ لبنان الاجتماعي مهمل».

«تبتعد الكتب عن المواضيع الاجتماعية».

«لا تطرح المشاكل الاقتصادية بصورة واضحة».

«تهمل الكتب رجال الفكر اللبنانيين أصحاب الدور الفعال في نمو حركات التحرر العربية، مثل ناصيف وإبراهيم اليازجي ونجيب عازوري وغيرهم كما يُهمل دور لبنان الحضاري».

في ما يتعلق بإهمال الميثاق الوطني وتطور المؤسسات الدستورية نقتطف من الاستمارات ما يلي:

«الميثاق الوطني لا علاقة له بالشعب ولا بالأرض».

«لا توضيح لبعض القضايا التي تهم المواطن اللبناني، كشرح أوسع لمواد الدستور اللبناني ودور بعض المؤسسات».

أما في الأسلوب، فيشكو المعلمون من أربعة أمور: فقدان الترابط بين الأحداث، الاعتماد على الاستظهار لا على التحليل والمقارنة والنقد، والافتقار إلى الوثائق والخرائط والرسوم البيانية والأنشطة المكملة، والافتقار إلى تحديد المصطلحات.

٥

أي قيم تنقلها كتب التاريخ المدرسية؟

يظهر من الأجوبة أن حوالى ٥٠٪ من المعلمين لم يفكروا بالعمق في قضية القيم ونقلها عبر التعليم، لأن هؤلاء يرددون في أجوبتهم ما ورد في السؤال من قيم (العنف، والتسامح، العيش المشترك، النزاعات، الفردية والتضامن، صورة الآخر السلبية والإيجابية...) بالرغم

من أن السؤال مفتوح على احتمالات أخرى. لكن ٣٠٪ من المستجوبين يركزون على رفض أي **توجيه** قيمي مخطط في تعليم التاريخ، وعلى ضرورة استخلاص القيم من واقع الأحداث ومسبباتها. ويذكر حوالى ٢٥٪ من المعلمين قيماً يحتويها تاريخ لبنان دون حاجة إلى تحوير، وهي قيم متعلقة بالحرية والعدالة والمشاركة في الحكم وفائدة التضامن خلال الأزمات والروابط الاجتماعية بين اللبنانيين. وقد ورد في بعض الأجوبة أن هاجس العيش المشترك لدى المؤلفين يفتقر إلى مضمون عقلاني وإيجابي. يقول أحد المعلمين: «لا نرى أن الكتب المعتمدة تحرض على العنف والنزاعات، ولكنها تحتوي على قيم التسامح والعيش المشترك والتضامن من منظار طائفي. فالتسامح هو طائفي والعيش المشترك طائفي والتضامن بين الطوائف طائفي».

ويذكر المعلمون أن القيم تصل إلى التلامذة عبر الحدث ذاته أو عبر المعلم وشرحه. ويقتضي تجنب التوجيه المخطط حيث ينحرف التاريخ عن هدفه في الاستنباط الصعب للحقيقة التاريخية.

كما ورد في بعض الأجوبة تساؤلات حول مضمون العيش المشترك الذي هو ثمرة اختبار تاريخي في النزاعات والتوافق وفي التواصل بين المواطنين. نستخلص من الاستمارات الأجوبة التالية:

«العيش المشترك والتضامن يمكن التركيز عليهما دون تحريف الحقيقة».

«عدم العيش دائماً بهاجس الخوف على مشاعر الآخرين».

«يظهر أن فريقاً من اللبنانيين يريد لبنان وأن فريقاً آخر لا يريده، الأمر الذي يترك انطباعاً عند التلميذ أن سكان الساحل والجنوب مثلاً هم ضد هذا الكيان اللبناني، وأن أهل الجبل وحدهم كانوا من المتحمسين لهذا الكيان، ويظهر للبعض الآخر أن أهل الجبل هم عملاء للفرنسيين، وهذا يعود للعرض السطحي للأحداث وعدم التعمق في شرح أبعاد وخلفيات ومبررات كل موقف من المواقف. وتبقى هذه الصورة حتى الاستقلال، حيث يتجسد التضامن والعيش المشترك والصورة الإيجابية للجميع الذين يتضامنون ويتكاتفون لنيل الاستقلال».

«يركز الكتاب على إظهار صورة العيش المشترك، ولكن من خلال عرض الأحداث حيث تظهر النزاعات والفردية والصورة السلبية للآخر».

تُبرز بعض الأجوبة قيماً أخرى: الحرية، التضامن، المشاركة، الروابط الاجتماعية:

«طموح الإنسان، حبه للتقدم، طمع الشعوب الدائم ببلدنا، تعلق اللبنانيين ببلدهم».

«أهمية العدالة، والشعور بالحرية ورفض الاستبداد».

«تركز المعلومات التاريخية في الصفوف المتوسطة الثلاثة، بصورة عامة، على أحداث

التاريخ المجاور وتفتقر إلى التركيز على لبنان. الحرية تبقى الحل الأفضل للمربي للتخلص من بعض هذا المحتوى غير المجدي».

«في بعض الدروس، عرض التدخل الخارجي لتفرقة اللبنانيين، ووعي اللبنانيين لذلك ومحاولة التضامن في بعض الأحيان».

«أبرز القيم التي يحتويها الكتاب، قيم أخلاقية واجتماعية تساعد التلامذة على معرفة تاريخهم وتقوي الروابط الاجتماعية بينهم».

«إن فخر الدين اختار كمستشارين ومعاونين له رجالاً أوفياء وذوي مؤهلات من مختلف الطوائف في لبنان».

٦
فصول نمونجية...
ولكن خارج تاريخ لبنان

حوالى ٤٠٪ من المعلمين لم يجيبوا على السؤال التالي: «ما هي الفصول أو الأقسام في الكتاب التي تعتبرها نمونجية بالنسبة إلى الحقيقة التاريخية والتي تثير القناعة والاقتداء وتستحق التعميم؟» ويعود ذلك إلى افتقار الكتب إلى فصول نمونجية كما يتضح من العديد من الأجوبة أو إلى الافتقار إلى المعايير لتحديد هذه الفصول. ورد في أحد الأجوبة الالتباس التالي في مفهوم الاستقلال: «اعتبر نمونجياً الفصل حول مرحلة الاستقلال (كذا) في عهد فخر الدين الثاني». وجاء في إحدى الاستمارات: «هذه دراسة ليس بمقدورنا التعبير عنها ببضعة أسطر. يجب مناقشتها بشكل مطول ولا يمكن أن أجيب على هذا السؤال». وجاء في جواب آخر: «الفصول النمونجية هي كل ما لا علاقة له بتاريخ بلادنا».

وجاء في حوالى ٥٠٪ من مجموعة الاستمارات أن كتب التاريخ المدرسية ليس فيها فصول أو أقسام نمونجية: «لا شيء. ولا أعتقد أنه يمكن إيجاد مثل ذلك في أي كتاب مدرسي تجاري في ظل المناهج القائمة».

كما ينكر حوالى ١٥٪ من مجموع المستجوبين فصولاً نمونجية متعلقة بالتاريخ العام، لا بالتاريخ اللبناني. ويقترح أحد الأساتذة اعتماد منهجية كتب التاريخ الصادرة في الخارج بقوله: «نحن بحاجة إلى كتب مدرسية في التاريخ كتلك المتبعة في فرنسا وخاصة في مجال الطباعة والتبويب والوثائق».

٧
الأسلوب:
أسئلة بلا فضول، واعتماد على الحفظ،
ونقص في الوثائق، ولغة أدبية، وصور مستنسخة

طرحت على المعلمين عدة أسئلة تتعلق بالأسلوب: هل ينسجم مع مستوى التلامذة؟ هل اللغة تتناسب مع الموضوع المطروح؟ هل الأسئلة والصور والوثائق والملخصات والإخراج تفي بالأهداف التربوية؟ يظهر في أكثر من ٦٥٪ من مجمل الأجوبة أن الأسئلة المطروحة هي بلا فضول، وأن الكتب تعتمد على الحفظ وينقصها الوثائق ولغتها أدبية صعبة لا تنسجم مع المواضيع التاريخية المطروحة ومع مستوى التلامذة والصور الواردة فيها باهتة لأنها مستنسخة دون جهد عن كتب أخرى. ويشكو المعلمون من سرد الأحداث دون ترابط، ومن اقتصار المعرفة على الحفظ من خلال كتاب.

ويورد معلم تاريخ مثالاً مأخوذاً عن كتاب تاريخ مدرسي يبين أن مؤلف الكتاب المدرسي اعتمد تلخيص كتاب تاريخ متخصص للبالغين فوقع في الأبهام. ورد في الكتاب المدرسي: «في ٢ آب ١٩١٤، احتلت الفرقة الثامنة الألمانية اللوكسمبورغ بدون مقاومة، وجوبه الأنذار الموجه إلى بلجيكا بالسماح لقوات الجيش الألماني بالعبور إلى فرنسا بالرفض، فاجتازت القوات...».

يتذمر المعلمون من الانتقال من موضوع إلى آخر وعدم الترابط. ويبدو حسب ما لا يقل عن ٤٠٪ من مجمل الأجوبة، أن كتب التاريخ المدرسية تهدف إلى الحفظ الغيبي، والحؤول دون التحليل والمقارنة والتساؤل، وعدم إتاحة الفرص للتعبير.

ألا تختلف المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية عن المصطلحات الأدبية العامة؟ أليس تعليم التاريخ مجالاً لاكتساب التلامذة مصطلحات جديدة يحتاجون إليها وهي غير متوفرة في كتب المطالعة الأدبية؟ يشكو حوالى ٥٠٪ من مجموع المعلمين المستجوبين من عدم تناسب اللغة في كتب التاريخ المدرسية. اللغة هذه «صعبة»، «وأكبر من مستوى التلامذة» «وغير متطابقة مع الموضوع». ويشدد العديد من المعلمين على ضرورة إثبات قاموس مصطلحات في كتاب التاريخ المدرسي من أجل التفسير الواضح لهذه المصطلحات:

ما هي نوعية الأسئلة؟ هل تحمل على الفضول والاكتشاف من خلال الخرائط والوثائق؟ يشكو المعلمون من أنماط الأسئلة التي تفتقر إلى الإبداع وتهدف إلى تكرار ما ورد في الكتاب. ويفتقر كتاب التاريخ المدرسي، حسب حوالى ٧٠٪ من الأجوبة، إلى وثائق

ومطالعات تساعد على موضعة الأحداث وفهمها في زمانها وإظهار التناقض في وصف هذه الأحداث وتفسيرها. وتفتقر الكتب أيضاً إلى خرائط «حيث أن الجغرافيا هي مسرح التاريخ»، حسبما ورد في أحد الأجوبة.

٨
ردة فعل التلامذة ودَور المعلم

هل بناء الذاكرة الجماعية يقتصر على كتاب التاريخ المدرسي؟ ما الذي يتلقنه فعلاً التلامذة حول تاريخهم من المعلم وبيئتهم العائلية والاجتماعية ووسائل الإعلام والأحداث اليومية؟ يبدو أن كتاب التاريخ المدرسي لا يؤثر في نفوسهم وسلوكهم إلا إذا اقترن بدرجة عالية من المصداقية والقناعة الذاتية والاختبار المعاش. يستخلص ذلك من ملاحظات المعلمين السلبية حول المنمطات الواردة في الكتب وأسلوب الحفظ والتلقين. فالتلامذة لا يأتون إلى المدرسة كمادة خام، بل يشككون بما يقرأون ويسمعون:

«الكتاب، لأنه تلقيني، لا يقيس ردات الفعل أو الآراء، إنما يتوجه إلى الذاكرة وعلى المعلم أن يثير المواضيع».

«التلاميذ يأنفون من مادة التاريخ ويُعرضون عنها، معتبرين إياها مادة استظهار وحفظ. ناهيك أنهم يشككون ببعض الأحداث التاريخية: إذا أتينا على ذكر الاستقلال في معرض شرحنا له، كانت ردة فعلهم: أي استقلال؟ وغالباً ما يحملون من بيوتهم وبيئتهم مواقف سابقة من حدث تاريخي معين أو من شخصية تاريخية أو زعيم أو قائد أو رئيس أو رجل دين».

«أشعر أنهم لم يتأثروا بأية حادثة. وهذا يعود إلى إظهار الحقيقة وتبويبها وجعلها أكثر مرونة وسهولة».

«التلامذة يطلبون الأكثر».

«لا مواقف ولا ردات فعل ولا تأثير إلا ما يحثهم عليه المعلم».

«السؤال الذي يطرح من قبل التلامذة وفي جميع الصفوف: لماذا كان لبنان دائماً خاضعاً للاحتلال عبر تاريخه؟».

«البعض منهم يبدي أحياناً الرأي حول بعض المواضيع».

«يفضل التلامذة أسلوباً أكثر سهولة».

إن دور المعلم يتعدى مضمون الكتاب وله تأثير على تفسير الأحداث وربطها واستخلاص معانيها:

«يعمل المعلم دائماً على توجيه التلاميذ لاستنباط المواقف وردات الفعل، لأن الكتاب

وحده لا يفي بالحاجة المطلوبة. هناك حاجة دائمة لربط الأحداث ببعضها بعض لكي نقدر أن نأخذ من التلامذة ردات فعل نموذجية».

«الفهم لا يتناول الحدث بحد ذاته بل ما سبقه وما رافقه وما نتج عنه. هنا يلعب المعلم دوراً مهماً خاصة من خلال إظهاره تسلسل الأحداث وترابطها».

خاتمة
كيف تصبح المدرسة مجال تعبير علاجي

ربما هي المرة الأولى التي يخضع فيها كتاب التاريخ المدرسي لتقويم من قبل مجموعة أوسع بكثير من شبكة علاقات ضيقة تربط مؤلف ومنسق ودار نشر ومدير مدرسة.

يستخلص من التحقيق أن كتاب التاريخ المدرسي **موحد عملياً في الرتابة**، مضموناً وأسلوباً وحتى صوراً وأسئلة ومصادر معلومات ووثائق. والكتب متشابهة إلى أقصى الحدود، كالتشابه في أنماط الأسئلة التي تطرح في الامتحانات الرسمية. والمشكلة الأساسية التي تطرح هي توسيع مجال المنافسة النوعية والإبداع وتوسيع مجال تقويم الكتب، لا مزيداً من الاحتكار، القانوني أو الفعلي، الذي يزيد الرتابة والتكرار والتقليد.

لبنان في كتب تاريخه المدرسية، وصل إلى ما يسمى اليوم «نهاية التاريخ» لأن لا شيء حصل بعد ١٩٤٣. وكل الأبحاث المعمقة التي صدرت عن مؤرخين بارزين، والاكتشافات الحديثة في الوثائق والأرشيف والمخطوطات لا يستفيد منها مؤلفو الكتب المدرسية الذين يكررون خطاباً مألوفاً اعتادت عليه الجهات الرسمية التي توافق على الكتاب في المؤسسات الخاصة والرسمية.

ويسمح التحقيق الاجتماعي بخرق ستار كثيف أعاق التجدد التربوي في مسألة تاريخ لبنان. يكتب أحد المعلمين في استمارته: «الصعوبات السياسية هي الجدار الذي تصطدم به كتابة التاريخ وأنتم العارفون بمدى سماكة هذا الجدار». ويقول آخر: «إن كتاب التاريخ غير ملائم بشكل عام، ولكن هل يمكن تغييره في ظل ظروف تحكم موضوعاته بشكل مسبق؟» ويكتب معلم آخر في الاستمارة: «المقررات منسوخة والكتب غير مفيدة. الكتب الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء تتصف بالتفاهة. والكتب الأخرى فسيفساء. لا معايير».

تنطبق ملاحظات المعلمين على الكتب الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء»، لذلك يقتضي البحث عن إبداع خارج الكتاب المدرسي. يكتب أحد المعلمين: «اعتمد مستنسخات وضعتها وفقاً للامتحانات الرسمية». ويقول معلم آخر: «بالإضافة إلى الكتاب، استعمل كتاباً آخر».

في النهاية، ما العمل لرفع مستوى تعليم تاريخ لبنان في كل مدارس لبنان انطلاقاً من نتيجة التحقيق؟ الحلول في ثلاثة اتجاهات:

١ ـ استخلاص معايير تربوية عامة انطلاقاً من الوثائق الرسمية ومن الدستور اللبناني في مضمونه الثقافي والتربوي: استنفذ الموضوع عملياً، ولكن يقتضي بلورته وحصره في إطار تربوي تعليمي(٣).

٢ ـ لا قيود للبحث المستمر عن الحقيقة التاريخية وحرية النشر والتعبير: يستخلص من الاستمارات إدراك نفسي شامل، قد يكون له مرتكزاته أو لا، بأن كتاب التاريخ المدرسي فيه كذب وإخفاء للوقائع ولما يعيشه الناس. هذا الإدراك مسيء إلى أقصى الحدود، علمياً وخلقياً وتربوياً ووطنياً:

ـ **علمياً،** لأن التاريخ علم قائم بذاته لا يمكن تسخيره لأي هدف أو توجيه، وإلا فقد صفته العلمية.

ـ **خلقياً،** لأن التلميذ لا يتعلم المبادىء والممارسة الخلقية إلا في بيئة مدرسية فيها شفافية معرفية في كل ما يتعلق بمحتوى الدروس والنشاطات.

ـ **تربوياً،** لأن التلميذ الذي يتلقى غيباً دروساً بعيدة عما يعيشه ويدركه ويراه ويسمعه في بيئته، يفرغ هذه الدروس في الامتحانات وينسى توجيهاته المعلبة، ويتصرف حسبما تمليه عليه تجربته المعاشة.

ـ **وطنياً،** لأن الكذب والمواربة في تعليم التاريخ يعطيان الانطباع للتلامذة بأن الوطن اللبناني وطن مصطنع، لا يمتلك المقومات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية

---

(٣) يراجع: انطوان مسرّة، «معايير لكتابة تاريخ لبنان المدرسي وتعليمه»، صدرت أجزاء منها في «ملف تاريخ لبنان»، **النهار**، ١١ و١٢ تموز ١٩٩٤.

ـ انطوان مسرّة، «المضمون الثقافي والتربوي في الدستور اللبناني»، **الحياة النيابية**، المجلد ١٢، أيلول ١٩٩٤، ص ٢٠ ـ ٣٠.

- Antoine MESSARRA, «**Théorie générale du système politique libanais,**» Paris-Cariscript et Beyrouth-Librairie Orientale, 1994, 406p., notamment ch. III: Le statut constitutionnel de L'enseignement, et l'enseignement de l'histiore en Suisse et au Liban, pp. 113-165.

يراجع أيضاً: مقترحات في سبيل إصلاح البرامج المدرسية، **الحوليات**، جامعة القديس يوسف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عدد ممتاز، حزيران ١٩٩١، ٢٤١ ص + ١٨٠ ص (التاريخ والجغرافيا، ص ٧١ ـ ١٨٠)، وخاصة:

- Levon NORDIGUIAN, «**Histoire: Une question de méthode**», Annales, no spécial: Vingt ans d'enseignement au Liban, Faculté des Lettres et des Sciences humaines, Université Saint- Joseph, juillet 1991, pp. 29-32.

ـ حسان سلامة سركيس، «**آراء وأفكار في كتاب التاريخ المدرسي الموحد**»، ص ٣٣ ـ ٤٢.

ـ «**تاريخ لبنان إلى أين...؟**» بيروت، جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية في بيروت، ١٩٩٤، ٦٨٢ ص.

والسياسية، وأن الإدارة العقلانية والنموذجية لتنوعه هي وهم، ولذلك يُستحسن **إخفاء** بعض الأمور أو عرض كل شيء على **أحسن ما يرام**.

لكن من أبرز نتائج التحقيق أن الكذب لم ينطل على أحد، خصوصاً بعد التجربة الأليمة والغنية الواقعة بين ١٩٧٥ و١٩٩٠. فلا هدف أسمى في تعليم التاريخ وكتبه المدرسية إلا التساؤل الدائم عما يقتنع به التلامذة، بحثياً وعملياً، وعما يعيشونه في ذاكرتهم اليومية وذاكرتهم الجماعية المكتسبة في البيئة الاجتماعية، وما من هدف تربوي ووطني أسمى من تساؤلاتهم التاريخية، كلها، ومهما كانت دقيقة وحساسة. ويبدو أن الهدف في الماضي كان الكتاب، وما يقوله الكتاب وعلى أساس أن التلامذة يتأثرون بالكتاب ويتقيدون بتعاليمه. وقد أظهرت التجربة في لبنان وفي العديد من الدول، ومنها الاتحاد السوفياتي، ان أدلجة التعليم لا تؤدي إلى الانصهار والوحدة والاستقرار وأن ما يعيشه الناس أقوى مما يبتلعونه ويفرغونه في قاعة امتحان دون أن يمر في عملية هضم ذهنية وسلوكية طويلة.

أزمة الحقيقة المعرفية وقولها والوصول إليها والتعبير عنها ونشرها، دون مجاملات ولا تكاذب ولا تذاكٍ، هي بالفعل أزمة تربوية **عربية** شاملة لا تقتصر على لبنان[٤]. لكن يقتضي أن يكون لبنان رائداً في إنماء الاستقلالية الذاتية، والاكتشاف العلمي لدى التلامذة منذ الصفوف الابتدائية، والتساؤل المعرفي الدائم، والترابط بين المعرفة الملقنة والحياة.

كذلك يظهر في أكثر من ٧٠٪ من الأجوبة أن الكذب والمواربة وطمس الوقائع لا تنطلي على أي لبناني، صغيراً أو كبيراً. ففي الاستمارات **مطالبة شاملة بكل الحقائق**، إذ أنّ التعبير والمناقشة العقلانية والتحليل العلمي توفر مجالاً علاجياً لكل المكبوتات اللبنانية المعروفة.

وهل هناك مبرر للخوف على التربية وعلى تاريخ لبنان من «الحقيقة»؟ إن التجربة اللبنانية هي من أغنى التجارب التاريخية في النزاعات والتوافق ولها مرتكزات ثابتة متعلقة بمتانة النسيج الاجتماعي والتواصل والعلاقات بين الأديان والمذاهب والدفاع عن الاستقلال والحريات، لدرجة أن من يلجأ إلى «التوجيه» أو إلى «الكذب» أو المواربة يجهل عمق التاريخ اللبناني. وبالتالي فان هدف الرقابة الرسمية على كتاب المدارس الخاصة والرسمية ليس خلق منمطات، بل الانسجام مع معايير تربوية عامة يقتضي بلورتها، دون الحد من الاكتشاف والابداع وتشجيع الخبرات والمبادرات والوسائل التعليمية المبدعة، حيث يستطيع التلميذ أن يكتشف ويتساءل ويقتنع، أو لا يقتنع، فتردم عندئذ **الهوة بين**

---

(٤) هذا الموضوع مسرحية للكاتب والمسرحي المصري: لينين الرملي، «**بالعربي الفصيح**»، القاهرة، المركز المصري العربي، ١٩٩٢، ١٧٦ ص.

التاريخ الملقن والتاريخ المعاش.

هذه المعايير هل تتوفر على المستوى الرسمي؟ ونص القرار رقم ٩٤/٥٩ تاريخ ٣ أيار ١٩٩٤ القاضي بمنع كتاب، على ما يلي: «نطلب إلى جميع المدارس الخاصة عدم اعتماد الكتاب المذكور، سيما وأن هذا الكتاب يتضمن **مغالطات وطنية** لا يمكن التسليم بها وتعرض المسؤولين عن تأليفه ونشره ومستعمليه للملاحقة القانونية». والسؤال هو: ما هو المدلول القانوني لعبارة **مغالطات؟**

٣ ـ التجدد التربوي في تعليم التاريخ في كتاب التاريخ ـ إذا كان ذلك ممكناً ـ وخارج الكتاب في مطلق الأحوال: تشمل الملاحظات التي يبديها المعلمون حول كتاب التاريخ المدرسي الكتب الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء الذي يفترض (لأنه ينفق من أموال عامة ولا يمتلكه هاجس التسويق) أن يصدر كتباً نموذجية، على الأقل في ما يتعلق بالأسلوب: وثائق، أسئلة، خرائط، تمارين، لغة مناسبة... ينتقد المعلمون الرتابة في كتب المركز التربوي، أكثر مما ينتقدونها في الكتب الصادرة عن دور نشر خاصة. علماً أن بعض المؤلفين الذين سعوا إلى التجديد في الكتابة التاريخية المدرسية، لم تحظ مؤلفاتهم بالموافقة الرسمية أو تعرضوا لملاحقة جزائية بحجة «التحريض على الفتنة».

إن الرتابة التي فرضها الكتاب المدرسي الرسمي في التاريخ ـ الذي بات عملياً موحداً في رتابته ورسمياً في الموافقة المسبقة عليه ـ تفسر المساعي العديدة للتجديد والإبداع خارج القوالب الجاهزة. وأبرز مثال في الإبداع هو برنامج «التحدي الكبير» في **تلفزيون لبنان** الذي نظم مباراة بين المدارس حول تاريخ لبنان المعاش من خلال شخصيات وآثار وأحداث، وبرنامج «ناس منا وفينا» في **تلفزيون لبنان** المتعلق بذاكرة الحرب، وبرنامج «مواطن الغد»، وخاصة القسم منه حول تاريخ لبنان من خلال النصب التذكارية في كل المحافظات(٥).

فإمّا يتجدد **كتاب** التاريخ المدرسي استناداً إلى التاريخ المعاش، بصدق وحرية وإبداع، أو يتجدد **تعليمه** من خلال الكتاب المنمط المتوفر ومن خلال وسائل إيضاح يقتضي العمل على إنتاجها. إنه تحد كبير، ولكن بتواضع واستنساب وتجربة وتعثر ونجاح.

---

(٥) المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، **مواطن الغد** (نماذج في الثقافة المدنية)، الجزء الأول، بيروت، ١٩٩٥، ٤٩٦ ص.

ملحق ١

اسم المدرسة	المنطقة
١ ـ مدرسة راهبات الفرنسيسكانيات	أدونيس ـ جبيل
٢ ـ مدرسة الفرير	طرابلس
٣ ـ مدرسة مار بهنام	الفنار
٤ ـ مدرسة سيدة الملائكة	بدارو
٥ ـ مدرسة العائلة المقدسة	زحلة
٦ ـ مدرسة واحة العذراء لراهبات الكرمليات للقديسة تريزيا	رعشين ـ كسروان
٧ ـ مدرسة راهبات مار يوسف دي ليون	دير الحرف
٨ ـ ثانوية مار يوسف للعائلة المقدسة المارونية	بيت الشعار
٩ ـ ثانوية مار يوسف للعائلة المقدسة المارونية	بشري
١٠ ـ ثانوية مار يوسف للعائلة المقدسة المارونية	جبيل
١١ ـ مدرسة الشانفيل	ديك المحدي
١٢ ـ مدرسة مار يوسف للآباء الكرمليين	شارع فردان
١٣ ـ مدرسة مار يوسف	قرنة شهوان
١٤ ـ ثانوية السيدة لراهبات المخلصيات	عبرا ـ صيدا
١٥ ـ ثانوية سيدة النجاة لراهبات العائلة المقدسة المارونيات	الزلقا
١٦ ـ مدرسة سيدة جبل الكرمل	الفنار
١٧ ـ مدرسة القديسة حنة لراهبات البزنسون	بيروت
١٨ ـ مدرسة العائلة المقدسة الفرنسية	جونيه
١٩ ـ مدرسة القديسة ريتا	ضبيه
٢٠ ـ الكلية الشرقية	زحلة
٢١ ـ الكلية الشرقية	زحلة
٢٢ ـ مدرسة سيدة السلام لراهبات البازيليات الشويريات	منيارة
٢٣ ـ مدرسة يسوع الملك لراهبات الباسيليات الشويريات	زحلة
٢٤ ـ مدرسة يسوع الملك لراهبات الباسيليات الشويريات	زحلة
٢٥ ـ مدرسة سيدة البقاع لراهبات الباسيليات الشويريات	القاع
٢٦ ـ مدرسة القديس جاورجس لراهبات الباسيليات الشويريات	الخنشارة
٢٧ ـ مدرسة مسروبيان للأرمن الكاثوليك	برج حمود
٢٨ ـ العائلة المقدسة الفرنسية	بعبدا

٢٩ ـ مدرسة مار مخايل	زوق مكايل
٣٠ ـ مدرسة سيدة جبل الكرمل لراهبات القديسة تريزيا	الفنار
٣١ ـ ثانوية راهبات القديسة تريزيا	فرن الشباك
٣٢ ـ مدرسة مار الياس الحي لراهبات العائلة المقدسة المارونيات	زحلة
٣٣ ـ مدرسة مار يوسف الظهور	بيروت
٣٤ ـ مدرسة مار يوسف الظهور	دير القمر
٣٥ ـ مدرسة الكرملية للآباء الكرمليين	مجدليا
٣٦ ـ مدرسة مار الياس للآباء الكرمليين	طرابلس
٣٧ ـ مدرسة القديسة تريزيا	حدشيت
٣٨ ـ مدرسة يسوع ومريم	الربوة
٣٩ ـ مدرسة راهبات الأنطونيات	رميش
٤٠ ـ مدرسة راهبات الأنطونيات	زحلة
٤١ ـ مدرسة السيدة لراهبات الأنطونيات	الحازمية
٤٢ ـ ثانوية مار الياس لراهبات الأنطونيات	غزير
٤٣ ـ مدرسة سيدة العطايا لراهبات الأنطونيات	بكوانه
٤٤ ـ مدرسة مار انطونيوس لراهبات الأنطونية	خالدية
٤٥ ـ مدرسة مار يوسف لراهبات المحبة	زوق مكايل
٤٦ ـ مدرسة القديس يوسف لراهبات المحبة	زغرتا
٤٧ ـ مدرسة راهبات الصليب	جل الديب
٤٨ ـ ثانوية راهبات مار يوسف الظهور	صيدا
٤٩ ـ مدرسة هريبسيميانتس	الفنار
٥٠ ـ مدرسة القديسة أغنيس لراهبات الأرمن الكاثوليك	برج حمود
٥١ ـ مدرسة راهبات العائلة المقدسة المارونيات	مزرعة يشوع
٥٢ ـ ثانوية مار انطونيوس	حوش حالا
٥٣ ـ مدرسة راهبات العائلة المقدسة المارونيات	بقرزلا
٥٤ ـ مدرسة سيدة الانتقال لراهبات العائلة المقدسة المارونيات	مزيارة
٥٥ ـ ثانوية مار الياس لراهبات العائلة المقدسة المارونيات	البترون
٥٦ ـ مدرسة مار يوحنا المعمدان لراهبات العائلة المقدسة المارونيات	وادي شحرور
٥٧ ـ راهبات العائلة المقدسة	طرابلس
٥٨ ـ مدرسة راهبات البزنسون	الحازمية
٥٩ ـ مدرسة القديس يوسف	عينطورة
٦٠ ـ تكميلية راهبات القلبين الأقدسين	الشوير

٦١ ـ مدرسة مار مخايل لراهبات القلبين الأقدسين	جزين
٦٢ ـ مدرسة راهبات القلبين الأقدسين	بيت شباب
٦٣ ـ مدرسة الملائكة الحراس لراهبات القلبين الأقدسين	قرنة شهوان
٦٤ ـ ثانوية راهبات القلبين الأقدسين	الحدث
٦٥ ـ مدرسة راهبات القلبين الأقدسين	بعلبك
٦٦ ـ مدرسة راهبات القلبين الأقدسين	البترون
٦٧ ـ مدرسة راهبات القلبين الأقدسين	عندقت
٦٨ ـ مدرسة راهبات القلبين الأقدسين	بكفيا
٦٩ ـ مدرسة راهبات القلبين الأقدسين	رأس بعلبك
٧٠ ـ مدرسة راهبات القلبين الأقدسين	كفر ذبيان
٧١ ـ مدرسة راهبات القلبين الأقدسين	عين الخروبة
٧٢ ـ مدرسة راهبات القلبين الأقدسين	المروج
٧٣ ـ مدرسة راهبات القلبين الأقدسين	الشرفة
٧٤ ـ مدرسة راهبات القلبين الأقدسين	السيوفي
٧٥ ـ مدرسة راهبات القلبين الأقدسين	زحلة ـ معلقة
٧٦ ـ مدرسة سيدة النجاة	الميناء ـ طرابلس
٧٧ ـ ثانوية الآباء الأنطونيين	رياق
٧٨ ـ ثانوية راهبات الصليب	حراجل
٧٩ ـ مدرسة سيدة مشموشة	مشموشة
٨٠ ـ ثانوية السيدة للراهبات الأنطونيات	النبطية
٨١ ـ مدرسة اليسوعية	

ملحق ٢
بعض كتب التاريخ المدرسية المتداولة حسبما وردت في الاستمارات

جان صدقة، عصام الساحلي، جان شرف، محمد مخزوم، انطوان أبو سمرا وغيرهم، **الكتاب المدرسي الوطني**، بيروت، المركز التربوي للبحوث والإنماء.

جان حايك، رينيه عبود، عبد الله سلام، علم العلم، كريستيان الحلو، أجود فرنسيس، منير الياس سلامة، هشام دره، وليد الحلو وغيرهم، **السلسلة العلمية في التاريخ والجغرافيا**، بيروت، مكتبة حبيب، ١٩٩٣.

جان حايك، علم العلم، أجود فرنسيس، كريستيان حلو، **التاريخ العلمي**، المرحلة المتوسطة، بيروت، مكتبة حبيب، ١٩٩٣.

فيليب كالك، فيصل شرارة، أحمد حطيط، وليد الطويل، **الوافي في التاريخ**، بيروت، دار الفكر اللبناني، ١٩٩٢.

جميل جحا سعيد الغز، نزار قازان، وليد طويل وغيرهم، **التاريخ بالمحادثة والصور**، بيروت، دار الفكر اللبناني، ١٩٩٢.

شفيق جحا، منير بعلبكي، بهيج عثمان، **حضارات العالم**، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٠.

شفيق جحا، منير بعلبكي، بهيج عثمان، **المصور في التاريخ**، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٠.

عباس قاسم، جان حايك، علي فاعور، رينيه عبود، **التاريخ**، المرحلة الثانوية، مؤسسة بدران.

وهيب أبو فاضل، سعيد الغز، جان شرف، مدحت المقدم، **تاريخ لبنان**، بيروت، مؤسسة بدران.

كليم الصايغ، **دروس التاريخ بالمحادثة والصور**، بيروت، دار المشرق.

لبيب عبد الساتر، **الحضارات**، المرحلة الثانوية، بيروت، دار المشرق.

كمال الشرتوني، **دروس التاريخ بالمحادثة والصور**، بيروت، دار المشرق.

جوزيف اليان، **دروس التاريخ للمرحلة المتوسطة**، بيروت، دار المشرق.

وهيب أبي فاضل، حسان أبو عكر، عصام خليفة، هاشم قاسم، **التاريخ العلمي: لبنان والعالم**، بيروت، ١٩٩٢.

أميرة جان صدقة، سهام فؤاد الخوري، **التاريخ بالعمل**، ١٩٨٨.

انتخابات عام ١٩٢٢

د. أديب حرب(*)

تعتبر سنة ١٩٢٢ فترة مهمة في تاريخ لبنان الحديث. فقد جرت فيها انتخابات عامة وتأسس أول مجلس تمثيلي لبناني.

لدراسة هذا الحدث الجديد في الحياة السياسية اللبنانية، اعتمدنا أساساً على أربع وثائق أميركية. وبالنظر لأهميتها، قمنا بترجمتها، وكان لنا بعض الملاحظات حولها. وشرحنا بعض المواضيع وناقشناها مستندين أيضاً على مراجع وصحف.

وقبل البدء بالبحث رأينا من المستحسن توضيح النقاط الثلاث التالية:

القنصل الأميركي:

كان بول نابنشو ـ (Paul Kuabenshue) موظفاً في الوكالة الأميركية في واشنطن قبل أن يمثّل بلاده في لبنان قرابة اثنتي عشر عاماً. فقد عيّن قنصلاً عاماً للولايات المتحدة الأميركية في لبنان، وذلك أثناء قضاء اجازته السنوية في انكلترا عام ١٩١٩. فَقَدِم إلى مصر وتوجّه منها إلى لبنان[١] ومنح في السنة ذاتها درجتين في وظيفته[٢].

وكان نابنشو يصطاف في برمانا[٣] ويسافر من بيروت ليمضي اجازته غالباً في مصر[٤] أو في بلاده، حيث قضى أربعة أشهر عام ١٩٢٣[٥]. وتسلّم القنصل الثاني،

(*) رائد متقاعد.

(١) ـ لسان الحال، السبت ٢١ حزيران ١٩١٩ ـ ٢٢ رمضان ١٣٣٧، عدد ٧٨٢٤ ـ ١٧٧.

(٢) ـ لسان الحال، الأربعاء ١٠ أيلول ١٩١٩ ـ ١٥ ذي الحجة ١٣٣٧، عدد ٧٨٨٠ ـ ٢٣٠.

(٣) ـ لسان الحال، الجمعة ٣١ ت١ ١٩٢٤ ـ ٢ ربيع الثاني ١٣٤٤، عدد ٩٣٣١.

(٤) ـ لسان الحال، الأربعاء ٢ شباط ١٩٢١ ـ ٢٣ جمادي الأولى ١٣٣٩، عدد ٨٢٣٤ ـ ٥٨٤.

(٥) ـ لسان الحال، الثلاثاء ٨ تموز ١٩٢٣ ـ ١٩ ذي القعدة ١٣٤١، عدد ٨٩٧٠.

أدوار غروث، مهام القنصل العام نابنشو[٦].

دمج السلكان القنصلي والسياسي في القنصلية الأميركية في بيروت سنة ١٩٢٤، ورقي نابنشو إلى قنصل عام للولايات المتحدة في لبنان مع زيادة في راتبه[٧]. وتمّ هذا الدمج بسعي خاص من غرفة التجارة الأميركية في الشرق[٨]. وفي السنة ذاتها ترك غروث بيروت ليتسلّم قنصلية بلاده في أزمير[٩].

لم يترك نابنشو أثناء وجوده في لبنان مناسبة إلاّ وقابل فيها الرؤساء السياسيين والروحيين. ففي سنة ١٩٢٤ مثلاً، قام بزيارة الجنرال فاندنبرغ بدار الحكومة[١٠]. وبعد سنتين، توجّه إلى بكركي لتهنئة البطريرك الماروني بجلوسه على كرسي البطريركية[١١]. وفي ١٩ حزيران ١٩٢٩، زار الرئيس شارل دباس في مكتبه[١٢] وأركان الحكومة في ١٤ أيلول من السنة ذاتها[١٣]. وقدّم له حبيب باشا السعد، رئيس المجلس التمثيلي سنة ١٩٢٣ التعازي في مقر القنصلية باسم اللبنانيين بوفاة الرئيس وارين هاردن ـ Warren Harding (١٩٢٠ ـ ١٩٢٣)[١٤].

ـ **طريقة المراسلات:** لم ترسل هذه التقارير مباشرة من بيروت إلى واشنطن، بل كانت تمرّ عبر السفارة الأميركية في اسطنبول أو باريس أو الاثنتين معاً. ويعني ذلك أنه لم يكن للولايات المتحدة سفارة في لبنان بل قنصلية.

ـ **حفظ الوثائق:** كانت جميع هذه الوثائق تحفظ في قسم قضايا الشرق الأدنى ـ Near Eastern Affairs في وزارة الخارجية الأميركية. ويرسل نسخ منها أحياناً إلى قسم شؤون أوروبا الغربية ـ Western European Affairs وقسم المعلومات السياسية والاقتصادية ـ Political and Economics Affairs في تلك الوزارة.

أول انتخابات في لبنان عام ١٩٢٢:

يفيد نابنشو في ٢٧ نيسان ١٩٢٢ وزارة الخارجية في واشنطن[١٥] عن مضمون الدستور واستياء اللبنانيين من اعلانه لأنه أفقدهم حرية التصرّف. ويرى أن إدخال

---

(٦) ـ المرجع أعلاه؛ لسان الحال: الجمعة ٣١ ت١ ١٩٢٤ ـ ٢ ربيع الثاني ١٣٤٤، عدد ٩٣٣١.

(٧) ـ لسان الحال، الجمعة ٢٢ آب ١٩٢٤ ـ ٢١ محرم ١٣٤٤، عدد ٩٢٨٢.

(٨) ـ لسان الحال، الثلاثاء ٩ أيلول ١٩٢٤ ـ ٩ صفر ١٣٤٤، عدد ٩٢٩٣.

(٩) ـ البشير، الجمعة ٣١ ت١ ١٩٢٤، عدد ٣٢٤٤، سنة ٥٤٠.

(١٠) ـ البشير، السبت ٩ ك٢ ١٩٢٦، عدد ٣٤٢٧، سنة ٥٦.

(١١) ـ لسان الحال، الجمعة ١١ تموز ١٩٢٤ ـ ٨ ذي الحجة ١٣٤٤، عدد ٩٢٥٢.

(١٢) ـ لسان الحال، الجمعة ٢١ حزيران ١٩٢٩ ـ ١٤ محرم ١٣٤٨، عدد ١٠٥٧١، سنة ٥٢.

(١٣) ـ لسان الحال، الأربعاء ١٨ أيلول ١٩٢٩ ـ ١٤ ربيع الثاني ١٣٤٨، عدد ١٠٦٣٣، سنة ٥٢.

(١٤) ـ لسان الحال، الأربعاء ١٨ آب ١٩٢٣ ـ ٢٢ ذي الحجة ١٣٤١، عدد ٨٩٩١.

(١٥) ـ Index bureau 890 e 011, File no. 801-1/1919 PK/KP; Constitution of the Greater Lebanon no. 675, Dispatch of the U.S. Consul to the U.S. Secretary of State, April 27, 1922.

تعديلات على بنوده وإجراء انتخابات نيابية قد يساعد على احتواء هذا التذمّر ويلبّي رغبات الشعب ومطالبه.

وبالفعل فقد جرت انتخابات نيابية في تلك السنة. وتوضح وثيقة ٣ حزيران ١٩٢٢[١٦] كيفية اجراء هذه الانتخابات وإصدار نتائجها. واستناداً إليها وإلى بعض المراجع سنعالج النقاط الخمس التالية:

١ ـ التهيئة لإجراء الانتخابات.
٢ ـ أعضاء المجلس التمثيلي.
٣ ـ كيفية وصول المرشحين إلى النيابة.
٤ ـ معلومات عن المجلس النيابي.
٥ ـ بعض المواقف حول تأليف هذا المجلس.

١ ـ التهيئة لإجراء الانتخابات:

كانت اللجنة الادارية هي المؤسسة التشريعية الوحيدة في دولة لبنان الكبير. فقد أُنشئت بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٢٠، وأنهى ولايتها روبير دا كاي Robert de Caix في ٨ آذار ١٩٢٢[١٧]، وأصدر بالنيابة عن المفوض السامي، قراراً[١٨] يقضي بإقامة مجلس تمثيلي يتمتع بحق التشريع.

وفي ١٠ آذار ١٩٢٢، صدر قانون لانتخاب أعضاء المجلس التمثيلي. وقُسِّم إلى ستة فصول كالتالي[١٩]:

---

(١٦) ـ Index bureau 890 e 011/1; File no. 801/1/255 PK/KP; Representative Council of Greater Lebanon, no. 717; Disptach of the U.S. Consul to the U.S. Secretary of State, June 3, 1922.

(١٧) ـ الخوري، فؤاد ـ **النيابة في لبنان: نشؤها، أطوارها، آثارها، أعلامها من ١٨٦٠ إلى ١٩٧٧**، الطبعة الأولى، بيروت ـ ١٩٧٧، ص ١٠٣.
زامير، مائير ـ **الكيان المسيحي اللبناني**، ترجمة سليم فارس، بيروت ـ ١٩٨٦، ص ١٩٠.
شعيب، علي عبد المنعم ـ **تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء ١٩١٨ ـ ١٩٤٦**، بيروت ـ ١٩٩٠، ص ٣٠.
مراد، سعيد ـ **الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين ١٩١٤ ـ ١٩٤٦**، المجلد الثالث، بيروت ـ ١٩٨٦، ص ١٥٢ يقول: «ان استقالة هذه اللجنة كان في ٩ آذار ١٩٢٥».

(١٨) ـ قرار رقم ١٣٠٤ تاريخ ٨ آذار ١٩٢٢.
ـ زامير ص ١٩٠؛ شعيب ص ٣٠.
- FERIEL DE, René - **L'application d'un mandat. La France puissance mandataire en Syrie et au Liban,** 2ème édition, Beyrouth - 28 décembre 1926, pp. 73-77.
- RABBATH, Edmond - **La formation historique du Liban politique et constitutionnel,** Beyrouth 1973, p. 355.

(١٩) قرار رقم ١٣٠٧ تاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢.
البشير، السبت أول نيسان ١٩٢٢ ـ ٥٢ ـ ٢٨٤٤؛ الثلاثاء، ٣ نيسان ١٩٢٢ ـ ٥٢ ـ ٢٨٤٥؛ السبت ٨ نيسان ١٩٢٢ ـ ٥٢ ـ ٢٨٤٦.
Etat du Grand Liban; Beyrouth. 1922; pp. 33 - 34.

«ـ في تخصيص المراكز الانتخابية وتقسيمها وكيفية التصويت والاقتراع: المواد ١ ـ ١١.

ـ وضع القوائم الانتخابية في الدرجة الأولى واعادة النظر فيها: المواد ١٢ ـ ٢٥.

ـ في من يجوز أن يكون ناخباً ومن يجوز أن يكون منتخباً: المواد ٢٦ ـ ٣٦.

ـ الأعمال الانتخابية: المواد ٣٧ ـ ٧٠.

ـ الاعلانات المختصة بالانتخابات: المواد ٧١ ـ ٧٥.

ـ في العقوبات: المواد ٧١ ـ ١٠٤».

ومن أهم النقاط التي جاءت في القرار أعلاه ما يلي:

ـ عدد أعضاء المجلس التمثيلي: ثلاثون من بينهم نائب للأقليات في بيروت.

ـ عمر المرشح للنيابة: ٢٥ سنة وما فوق شرط معرفته القراءة والكتابة.

ـ طريقة الانتخاب:

يتمّ الانتخاب وفقاً لقاعدة التمثيل الطائفي على أساس المحافظة أو المدينة. وتعتبر كل وحدة منها دائرة انتخابية واحدة.

تجري الانتخابات على مرحلتين: الأولى للمندوبين الثانويين مباشرة من الشعب، ثم ينتخب هؤلاء في مرحلة ثانية نواب المجلس التمثيلي بالاقتراع السري.

«ينتخب المندوبون الثانويون بنسبة مندوب واحد لكل مجموع أو كسر باقٍ من مجموع من كان عدده ٢٥٠ ناخباً من الذين قيّدت أسماؤهم، على أنه يمكن انزال هذا العدد إلى ١٠٠ ناخب فقط من المعتبرة أسماؤهم في كل مدينة مستقلّة ادارياً أو كل لواء».

وفي ٢٠ آذار، صدر قرار عيّن بموجب مادته الأولى لجنة للنظر في صحة اللوائح الانتخابية، وتألفت من[٢٠]:

ـ سامي الصلح: رئيس محكمة التمييز، رئيساً.

ـ صبحي أبو النصر: مفتش الدوائر الادارية في لبنان الكبير، مقرراً.

ـ يوسف شحيبر: نائب القاضي في محكمة بيروت البدائية، عضواً.

ـ الأمير فايق شهاب: رئيس الترجمة في ادارة لبنان الكبير المركزية، عضواً.

ـ حليم أبو شعر: رئيس قلم الاحصاء المركزي والأحوال الشخصية في ادارة لبنان الكبير المركزية، عضواً.

ـ السيد «لالويه»: مستشار الدولة في ادارة لبنان الكبير المركزية. يشترك في مناقشات

---

(٢٠) ـ قرار رقم ١٢٣٩ تاريخ ٢٠ آذار ١٩٢٢.

جلسات اللجنة العليا ويكون له رأي استشاري فقط.

وفي اليوم التالي، صدر قراران: أوجب الأول دفع تعويض يومي بمثابة نفقات انتقال، وحدّد الثاني توزيع المقاعد النيابية. أما الأشخاص الذين يستفيدون من تعويض الانتقال فهم[٢١]:

ـ المعاونون المؤقتون بصفة أمين سر في لجان قيد الأسماء الانتخابية أو في مراكز الاقتراع.

ـ المندوبون من قبل الحاكم العام الاداري لرئاسة لجان قيد الأسماء الانتخابية أو لرئاسة مراكز الاقتراع في الهيئات الانتخابية للدرجة الأولى.

ـ موظفو الحكومة الذين يكلفون الاشتراك في لجان قيد الأسماء أو أعمال مراكز الاقتراع.

وقضت المادة الأولى من القرار رقم ١٢٢٨[٢٢] بتنظيم اللوائح الانتخابية وتسليمها حتى ٣١ آذار إلى «سكرترية كل بلدية، عند شيوخ ومخاتير احياء المدن والأماكن الجامعة التي ليس فيها بلديات».

٢ ـ أعضاء المجلس التمثيلي[٢٣]:

أ ـ توزيع أعضاء المجلس التمثيلي:

يفصّل الجدول رقم ١ كيفية توزيع أعضاء هذا المجلس الثلاثون على الطوائف والمناطق. وقبل دراسته نفسّر ما يعنيه القنصل الأميركي: بمحمدي أي سني، متوالي أي شيعي ووسط لبنان أي جبل لبنان.

يتألف المجلس الجديد من الطوائف الست الكبرى. ويحتلّ الموارنة، الروم الكاثوليك، الروم الأرثوذكس والأقليات سبعة عشر مقعداً، والسنة والشيعة والدروز ثلاثة عشر. وهكذا يشكّل المسيحيون أكثرية ضئيلة بنسبة ٥٦,٦٧٪ والمسلمون أقلية كبرى بمعدل ٤٣,٣٣٪.

---

(٢١) ـ قرار رقم ١٢٤١ تاريخ ٢١ آذار ١٩٢٢.

(٢٢) ـ قرار رقم ١٢٢٨ تاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢.

(٢٣) ـ وثيقة رقم ١٦؛ زامير، ص ١٩٠. ;FERIEL DE, p. 73
ـ لسان الحال ٢٤ آذار ١٩٢٢ ـ ٦ شعبان ١٣٤٠ ـ عدد ٨٥٨٠.
ـ لسان الحال ٢٨ آذار ١٩٢٢ ـ ٢٥ رجب ١٣٤٠ ـ عدد ٨٥٨٣.
ـ لسان الحال ٣١ آذار ١٩٢٢ ـ ٢٩ رجب ١٣٤٠ ـ عدد ٨٥٨٦.
ـ البشير ٢٤ آذار ١٩٢٢ ـ عدد ٢٨٤١، سنة ٥٢.
Etat du Grand Liban, Beyrouth - 1922, pp. 33-34.

يحتلّ الموارنة المركز الأول، إذ خصّص لهم ثلث مقاعد هذا المجلس، ويليهم السنّة بمعدل ٢٠٪ ، الشيعة ١٦,٦٧٪ ، الروم الأرثوذكس ١٣,٣٣٪ ، وكل من الروم الكاثوليك والدروز ٦,٦٦٪ ومقعد واحد للأقليات. ويلاحظ بأن الموارنة أكثر المذاهب عدداً، وربما شكلوا ٣٣,٣٢٪ من مجموع السكان، وذلك نسبة لعدد نوابهم في المجلس التمثيلي للبنان الكبير.

أما توزيع أعضاء هذا المجلس حسب المناطق والمدن، فيأتي وسط لبنان أي جبل لبنان في المرتبة الأولى مع ٨ مقاعد، أي بنسبة الربع تقريباً؛ يليه الجنوب والبقاع ٦ مقاعد لكل منهما وبمعدل الخمس، فبيروت ٥ مقاعد، لبنان الشمالي ٤ مقاعد، وأخيراً مقعد واحد للسنّة في مدينة طرابلس.

أما النائبان الدرزيان فهما من جبل لبنان. وللموارنة فيه نصف المقاعد، ويتوزع النصف الآخر على باقي المقاطعات باستثناء طرابلس. أما مقاعد الشيعة والروم الكاثوليك فهي في جنوب لبنان وبقاعه. ويتوزّع النواب السنّة على جميع المناطق ما عدا جبل لبنان. وللأقليات مقعد واحد في بيروت. أما الروم الأرثوذكس، فلهم مقعد واحد في كل من العاصمة، لبنان الشمالي، البقاع وجبل لبنان.

جدول رقم ١

المنطقة أو المدينة	موارنة	سنّة أو محمديون	متاولة أو شيعة	روم أرثوذكس	روم كاثوليك	دروز	أقليات	مجموع
بيروت	١	٢	-	١	-	-	١	٥
لبنان الشمالي	٢	١	-	١	-	-	-	٤
وسط لبنان أي جبل لبنان	٥	-	-	١	-	٢	-	٨
لبنان الجنوبي	١	١	٣	-	١	-	-	٦
البقاع	١	١	٢	١	١	-	-	٦
طرابلس	-	١	-	-	-	-	-	١
المجموع	١٠	٦	٥	٤	٢	٢	١	٣٠

وحدّد القرار ١٢٤٩[٢٤]، تواريخ الانتخابات. فكان ٧ أيار ١٩٢٢، لانتخاب المندوبين

(٢٤) ـ قرار رقم ١٢٤٩ تاريخ ٢٥ آذار ١٩٢٣.

الثانويين، وبعد أسبوعين لاختيار أعضاء المجلس التمثيلي. وصدر بلاغ رسمي تطلب الحكومة فيه من الأهالي القيام بواجبهم الانتخابي، وأنها ستعتمد الحياد المطلق وتلاحق الذين سيلجأون إلى شراء الأصوات. وجاء فيه[٢٥]:

«تلفت الحكومة نظر الناخبين إلى أهمية أول انتخاب عام سيجري في دولة لبنان الكبير. وتعتمد على وطنية جميع الأهلين لاجتناب الاتجار بالنفوذ واتباع الطرق غير المشروعة التي تقع تحت طائلة القانون (المواد ٧٦ إلى ١٠٤ من القرار ١٣٠٧). إن الحكومة التي اتبعت الحياد التام ستشدّد العقاب على الذين يحوّلون الانتخاب العام إلى عمل يراد به الكسب وابتزاز المال».

ب ـ توزيع مراكز الاقتراع في بيروت ورؤساء المراكز:

وفي بيروت، اختار حاكمها الاداري؛ حسين الأحدب، رؤساء مراكز الاقتراع والأمكنة في هذه المدينة على الشكال التالي[٢٦]:

جدول رقم ٢

رؤساء مراكز الاقتراع	المنطقة	المكان
المحامي نجيب عبد الملك	حي المرفا	بناية الدياكونيس
المحامي نجيب التيّان	ميناء الحصن	شعبة التحصيلات في شارع بيكو
مصطفى العكاري	زقاق البلاط	مخفر بوليس زقاق البلاط
عارف كتفاني	حي الباشورة	شعبة التحصيلات بشارع البسطة
سيمون شكري	حي الصيفي	كنيسة مار مارون
يوسف شمعون	حي المدوّر	مخفر بوليس الجميزة
نسيم مطر	حي الرميل	مخفر بوليس مار نقولا
جورج سرسق	حي الأشرفية	مخفر بوليس الأشرفية
عبد الرحيم قليلات	حي المزرعة	مخفر بوليس البسطة
وفيق القصّار	حي المصيطبة	مخفر جندرمة المصيطبة
الدكتور نقولا الخوري	حي رأس بيروت	مخفر بوليس شارع كليمنصو
زين الدين النحّاس	حي دار المريسة	مخفر جندرمة ميناء الحصن

(٢٥) ـ البشير، الثلاثاء، ٩ أيار ١٩٢٢ ـ عدد ٢٨٦٠، سنة ٥٢.

(٢٦) ـ البشير، الخميس ٢٧ نيسان ١٩٢٢ ـ عدد ٢٨٥٥، سنة ٥٢.

ـ البشير، السبت ٢٩ نيسان ١٩٢٢ ـ عدد ٢٨٥٦، سنة ٥٢.

ـ البشير، الخميس ٤ أيار ١٩٢٢ ـ عدد ٢٨٥٨، سنة ٥٢.

ج ـ عدد المرشحين للانتخابات النيابية بين ٢٩ نيسان و١١ أيار ١٩٢٢:

بدأت الترشيحات للمقاعد النيابية في المجلس التمثيلي. فكانوا ٢٥ مرشحاً في ٢٦ نيسان[٢٧] و٥١ حتى ٢ أيار[٢٨] و٦٢ بعد يومين[٢٩] و٧٤ في ١١ من الشهر ذاته[٣٠]. ويبين الجدول رقم ٣ عدد المرشحين في ٢ و٤ و١١ أيار كما يلي:

جدول رقم ٣

المدينة أو اللواء	التاريخ	ماروني	روم كاثوليك	روم أرثوذكس	أقليات	سنة	شيعة	دروز	مجموع
بيروت	٢ أيار	٤	٢		١	٥			١٢
	٤ أيار	٢		١	٢	٢			٧
	١١ أيار				٢	١			٣
	مجموع	٦	٢	١	٥	٨			٢٢
طرابلس	٢ أيار					٣			٣
	٤ أيار					١			١
	١١ أيار					–			–
	مجموع					٤			٤
لواء جبل لبنان	٢ أيار	٢		٣				٣	٨
	٤ أيار	٣							٣
	١١ أيار	٤							٤
	مجموع	٩		٣				٣	١٥
لواء الشمال	٢ أيار	٤		٤		١			٩
	٤ أيار								–
	١١ أيار			١					١
	مجموع	٤		٥		١			١٠

(٢٧) ـ البشير، الخميس ٢٧ نيسان ١٩٢٢ ـ عدد ٢٨٥٥، سنة ٥٢.

(٢٨) ـ البشير، الثلاثاء ٢ أيار ١٩٢٢ ـ عدد ٢٨٥٧، سنة ٥٢.

ـ لسان الحال، الثلاثاء ٢ أيار ١٩٢٢ ـ ٥ رمضان ١٣٤٠ ـ عدد ٨٦١٢.

(٢٩) ـ البشير، الخميس ٤ أيار ١٩٢٢ ـ عدد ٢٨٥٨، سنة ٥٢.

(٣٠) ـ البشير، الخميس ١١ أيار ١٩٢٢ ـ عدد ٢٨٦١، سنة ٥٢.

تابع جدول رقم ٣

المدينة أو اللواء	التاريخ	ماروني	روم كاثوليك	روم أرثوذكس	أقليات	سنة	شيعة	دروز	مجموع
لواء الجنوب	٢ أيار	١		٤		١	٣		٩
	٤ أيار								–
	١١ أيار	١		١					٢
	مجموع	٢		٥		١	٣		١١
لواء البقاع	٢ أيار	٣	٤	٢		١			١٠
	٤ أيار								–
	١١ أيار	١		١					٢
	مجموع	٤	٤	٣		١			١٢
مجموع عام	٢ أيار	١٤	٦	١٣	١	١١	٣	٣	٥١
	٤ أيار	٥	–	١	٢	٣	–	–	١١
	١١ أيار	٦	–	٣	٢	١	–	–	١٢
		٢٥	٦	١٧	٥	١٥	٣	٣	٧٤

د ـ أعضاء المجلس التمثيلي في مدينة بيروت ولواء جبل لبنان:

تألفت لائحتان في بيروت. رئس الأولى اميل اده والثانية جورج ثابت، الذي انسحب في ما بعد لصالح اللائحة الأولى. ويقال إن الذي سعى إلى اتخاذ مثل هذا الموقف كان حسين الأحدب، محافظ بيروت وصديق آل اده، والسيد «غوتيه» المستشار في هذه المدينة(٣١). وحلّت مشكلة مقعد الروم الأرثوذكس في بيروت لصالح نخلة التويني بعد انسحاب بتروطراد من المعركة الانتخابية. وقد تمّ ذلك إثر اجتماع لبعض وجهاء هذه الطائفة في منزل حبيب باشا السعد وعن طريقة التصويت السري(٣٢).

وجرت انتخابات المندوبين الثانويين في ٧ أيار، كما هو محدد. وتذكر جريدة البشير حصول بعض «المشاكل في الكورة، زحلة وعكار ذلك اليوم، وعن اقبال شديد للاقتراع في جميع المناطق اللبنانية»(٣٣).

---

(٣١) ـ حلاق، حسان، **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر**، بيروت ـ ١٩٨٥، ص ١١٣.
ـ الخوري، بشارة، **حقائق لبنانية**، الجزء الأول، بيروت ـ ١٩٨٣، ص ١١٦ و٣٢٢.
ـ عوض، وليد، **اصحاب الفخامة رؤساء لبنان**، بيروت ـ ١٩٧٧، ص ١٤٣.
(٣٢) ـ البشير، الثلاثاء ١٦ أيار ١٩٢٢ ـ عدد ٢٨١٣، سنة ٥٢.
(٣٣) ـ البشير، الثلاثاء ٩ أيار ١٩٢٢ ـ عدد ٢٨٦٠، سنة ٥٢.

وبعد أسبوعين تم انتخاب أعضاء المجلس التمثيلي بالاقتراع السري من قبل المندوبين الثانويين. وكانت النتائج في بيروت وجبل لبنان مثلاً كالتالي[٣٤]:

جدول رقم ٤

الفائزون	الطائفة	عدد أصوات المندوبين الثانويين	عدد الأصوات التي نالها المرشح	ملاحظات
مدينة بيروت:				
الدكتور حليم قدورة	سني	٩٢	٧٦	ـ كانت عيادته في محلة السور[٣٥]. وألغت اللجنة ثلاثة أصوات للدكتور قدورة لعدم ذكر اسمه الأول.
نخلة التويني	روم ارثوذكس	٩٢	٧٢	
المحامي اميل اده	ماروني	٩٢	٦٦	
محمد المفتي	سني	٩٢	٥٩	
الدكتور أيوب ثابت	أقليات	٩٢	٤٨	ـ ألغت اللجنة ثلاثة أصوات للدكتور ثابت لعدم ذكر اسمه الأول. ـ نال كل من المرشحين الباقين في مدينة بيروت كالتالي: نسيب صبرا (سني) ٣١؛ البير قشوع (ماروني) ٢٤؛ أنيس الصيداوي (سني) ٦ وسليم هراري (أقليات) صوتان. ـ
لواء جبل لبنان:				
الشيخ يوسف الخازن	ماروني	١٦١	١٥٤	
الأمير فؤاد أرسلان	درزي	١٦١	١٣٨	
رشيد جنبلاط	درزي	١٦١	١٣٧	
حبيب باشا السعد	ماروني	١٦١	١٣٥	
نعوم باخوس	ماروني	١٦١	١٣٢	
نعوم لبكي	ماروني	١٦١	١٢٤	
الدكتور نخلة الأشقر	ماروني	١٦١	١٠٥	
ابراهيم منذر	روم أرثوذكس	١٦١	ـ	ـ تنافس على المقعد للروم الأرثوذكس كل من نخلة نقاع، ابراهيم منذر وخليل غصن. لم ينل أحدهم الأكثرية المطلوبة في الدورة الأولى. وفاز ابراهيم منذر في الدورة الثانية: ـ عرفت نيابته «بنيابة الخمس ليرات». وكان هذا المبلغ قد دفعه اجرة السيارة التي نقلته إلى بعبدا، مركز الاقتراع. وكان انتخابه مفاجأة للجميع[٣٦].

(٣٤) ـ لسان الحال، الاثنين ٢٢ أيار ١٩٢٢ ـ ٢٥ رمضان ١٣٤٠ ـ عدد ٨٦٢٩؛ عوض ص ١٤٤..

(٣٥) ـ البشير، ٨ نيسان ١٩٢٢ ـ عدد ٢٥٥٤، سنة ٥٠.

(٣٦) ـ الخوري فؤاد ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

٣ ـ كيفية وصول المرشحين إلى النيابة:

جرت الانتخابات النيابية على مرحلتين «في ظل الاتهامات المتبادلة بالتزوير والضغط والإكراه»[٣٧]. واعتبرت هذه الانتخابات بداية عهد الديموقراطية في الحياة السياسية اللبنانية وأرست الطابع الطائفي للنظام الانتخابي في البلد.

لقد نظمنا الجداول رقم ٥ إلى ٨ وفقاً لما جاء في وثيقة القنصل الأميركي نابنشو. ونستنتج ما يلي:

ـ يعتبر نابنشو أن النائبين الأرثونكسيين، ابراهيم منذر وشبل دموس أكثر النواب معارضة. وكلاهما أديبان، فالأول مدرس والثاني صاحب جريدة.

ـ إن الجهات التي ساعدت النواب لدخول المجلس التمثيلي أربع: الأكليروس الماروني، المسؤولون الفرنسيون، الأكليروس والمفوض السامي معاً وأخيراً الشعب أو الطائفة.

أ ـ الأكليروس الماروني: أيّد الاكليروس بعض المرشحين ومنهم نعوم لبكي. فكان تدخله «علناً لدعم المرشحين الذين كان نجاحهم موضع شك»[٣٨]. ويعود نفوذ الأكليروس إلى الاحترام الذي يكنّ له أفراد الشعب المؤمنون والمتديِّنون.

ب ـ المسؤولون الفرنسيون: عمل الفرنسيون على انجاح مرشحين منفردين ولوائح بكاملها. فتدخلوا قبل موعد الانتخابات وخلالها، وأوصلوا لائحة اميل اده في بيروت، وحبيب باشا السعد في جبل لبنان ونور الدين علم الدين في طرابلس، نظراً لمواقفه المؤيدة للانتداب الفرنسي والمعادية للوحدة السورية[٣٩].

ويعتبر البعض أن الانتخابات قد تمت «بتدخل سافر من السلطة الفرنسية في جميع المناطق، كما جرى في بيروت»[٤٠]. ويرى آخرون أنها عمل المستشارين الفرنسيين، وهي «أول تدشين فاضح علني للشراء والبيع في الأصوات الانتخابية»[٤١]. وجاء في جريدة لسان الحال أن هذه الانتخابات «كانت استفتاء حقيقي واستحساناً ساطعاً للسياسة الفرنسية في الشرق الأدنى»[٤٢].

ويتحدث نابنشو عن ارتياح فرنسا بتأليف المجلس التمثيلي وحصولها على أكثرية ساحقة تؤيد الانتداب الفرنسي. ويعتبر أن المعارضة أقلية، ولن تؤثر سلباً على التيار السياسي الجديد. وسيستمر الانتداب في مخططاته طالما تسانده أكثرية أعضاء هذا المجلس.

---

(٣٧) ـ شعيب، ص ٣٠.

(٣٨) ـ زامير ١٩٥.

(٣٩) ـ حلاق ص ١١٣.

(٤٠) ـ الخوري بشارة ، الجزء الأول، ص ٣١.

(٤١) ـ الرياشي، اسكندر ـ **رؤساء لبنان كما عرفتهم**، بيروت ـ ١٩٦١، ص ٤٠.

(٤٢) ـ لسان الحال، الاثنين ٢٩ أيار ١٩٢٢ ـ ٢ شوال ١٣٤٠ ـ عدد ٨٦٣٥.

ج ـ الأكليروس والحكومة معاً: فاز ربع أعضاء المجلس التمثيلي تقريباً بدعم هاتين السلطتين، أي سبعة أعضاء بالضبط.

د ـ الشعب والطائفة: كان من نصيب هذه الجهة ثلث نواب المجلس. توزعوا كالتالي: نائب واحد عن كل من الموارنة والسنة، اثنان عن الدروز وثلاثة عن كل من الروم الأرثوذكس والشيعة. وأصبح المجموع ستة من المسلمين وأربعة من المسيحيين.

جدول رقم ٥

اسم النائب	الجهة التي ساعدت النائب في الانتخابات					ملاحظات
	مؤيد للانتداب الفرنسي	الاكليروس الماروني	سلطات الانتداب	الحكومة والاكليروس معاً	الشعب أو الطائفة	
حبيب باشا السعد	×			×		ـ لبناني معروف وسياسي محترف ينتمي إلى المدرسة السياسية التركية. يتمتع بثقة رجال الاكليروس وسلطات الانتداب. كان رئيساً لمجلس ادارة جبل لبنان وانتخب حالياً رئيساً للمجلس التمثيلي للبنان الكبير.
الدكتور حليم قدورة	×		×			ـ خريج جامعة الطب الفرنسية في بيروت. مقرب من الادارة الجديدة. انتخب لأول مرة نائباً عن بيروت بسبب المقاطعة الاسلامية السنية للانتخابات ولعدم ترشيح أحد من زعماء هذه الطائفة. انتخب ايضاً في هذا المجلس الجديد نائباً للرئيس.
محمد المفتي	×		×			ـ تاجر بيروتي معروف. لم يعمل سابقاً في السياسة ويمثل سنّة بيروت في المجلس الجديد. وضعه السياسي يشبه إلى حد كبير زميله الدكتور حليم قدورة نائب رئيس المجلس التمثيلي للبنان الكبير.
اميل اده	×			×		ـ محامي وخريج كلية الحقوق في باريس. يؤيد للانتداب الفرنسي الذي ساعده في الانتخابات بالإضافة إلى الاكليروس واليسوعيين. يمثّل موارنة بيروت.
نخلة تويني	×				×	ـ ترجمان سابق في القنصلية الفرنسية في بيروت. انتخب نائباً عن روم الأرثوكس في بيروت نظراً لمركز عائلته الاجتماعي وللخدمات التي أدّاها لأفراد طائفته. درس علومه العالية في المدرسة الوطنية للاستاذ بطرس البستاني[٤٣]

(٤٣) ـ لسان الحال، الثلاثاء ٢٣ نيسان ١٩٢٩ ـ ١٤ ذي القعدة ١٣٤٧ ـ عدد ١٠٥٣٠، سنة ٥٢.

جدول رقم ٦

اسم النائب	الجهة التي ساعدت النائب في الانتخابات					ملاحظات
	مؤيد للانتداب الفرنسي	الاكليروس الماروني	سلطات الانتداب	الحكومة والاكليروس معاً	الشعب او الطائفة	
الدكتور ايوب تابت	×		×			ـ كان لا يحب مهنته. من المؤيدين المندفعين للسياسة الفرنسية في لبنان والتي ساعدته في الانتخابات للفوز عن مقعد الاقليات في بيروت. لم يكن يتمتع بثقة اكثرية الشعب.
الشيخ يوسف الخازن	×				×	ـ لبناني معروف. كان يؤيد الانتداب الفرنسي، إلا انه لم يكن يتمتع بثقة الادارة الحالية التي كان ينتقدها. سياسي مستقل وصاحب جريدة «الأرز» التي كانت تصدر بالعربية يومياً في بيروت. كان من الأشخاص المحبوبين لدى الطائفتين المسيحية والاسلامية، يمثل الموارنة في جبل لبنان.
نعوم باخوس	×		×			ـ محامي وعضو سابق في مجلس ادارة جبل لبنان. أيّدته سلطات الانتداب في انتخابه رغم معارضة رجال الاكليروس له. يمثل الموارنة في جبل لبنان.
نعوم لبكي	×	×				ـ أديب. ساندته الاكليروس في الانتخابات ليمثل الموارنة في جبل لبنان.
الدكتور نخلة الاشقر	×			×		يمثل موارنة جبل لبنان.
رشيد جنبلاط	×				×	ـ مؤيد سابق للأمير فيصل. وبعد سقوط هذا الأخير، أصبح يدعم السلطة الفرنسية في لبنان. هو من الدروز البارزين ويمثل طائفته في جبل لبنان. ومن الملاحظ أن اسم عائلة جنبلاط باللغة الانكليزية كان قد كتبها القنصل الأميركي نابنشو، Jemblatt، ثم صحح الاسم، وعلى ما نعتقد في وزارة الخارجية في واشنطن بكلمة Jambolat وذلك لتطابق كتابة تصحيح الاسم وما هو مدون في أعلى الصفحة الأولى من التقرير رقم ٧١٧ تاريخ ٣ حزيران ١٩٢٢.

جدول رقم ٧

اسم النائب		الجهة التي ساعدت النائب في الانتخابات				ملاحظات
	مؤيد للانتداب الفرنسي	الاكليروس الماروني	سلطات الانتداب	الحكومة والاكليروس معاً	الشعب أو الطائفة	
الأمير فؤاد أرسلان	×				×	ـ من المؤيدين للانتداب الفرنسي رغم انتقاداته للادارة الحالية. من الدروز المعروفين ويمثل طائفته في دائرة جبل لبنان.
الشيخ ابراهيم منذر	ـ				×	ـ أديب ومدرس. كان انتخابه نتيجة تأييد الشعب له رغم معارضة الحكومة ورجال الاكليروس. يمثل الروم الأرثوذكس في جبل لبنان.
نور علم الدين أو نور الدين علم الدين	×		×			ـ من سنّة طرابلس المعروفين. مثّل طائفته في المجلس الجديد بتأييد الحكومة له.
وديع طربيه	×			×		ـ أيّده رجال الدين والحكومة في انتخابات الشمال عن موارنة هذه الدائرة.
الدكتور مسعود يونس	×			×		ـ يمثل الموارنة في شمال لبنان.
عبود عبد الرزاق	×		×			ـ أيّدته الحكومة. ومثّل السنّة في شمال لبنان.
يعقوب نحاس	×		×			ـ كان نجاحه في الانتخابات عن الروم الأرثوذكس في شمال لبنان بدعم من الحكومة.
الأمير خالد شهاب	×		×			ـ يمثّل السنّة في جنوب لبنان.
فضل بك الفضل	×				×	ـ شيعي بارز في جنوب لبنان. محبوب من أفراد طائفته الذين انتخبوه ليمثلهم في المجلس النيابي.
نجيب عسيران	×		×			ـ شيعي بارز من جنوب لبنان. تؤيده الادارة الحالية. مثّل طائفته عن جنوب لبنان.

جدول رقم ٨

اسم النائب		الجهة التي ساعدت النائب في الانتخابات				ملاحظات
	مؤيد للانتداب الفرنسي	الاكليروس الماروني	سلطات الانتداب	الحكومة والاكليروس معاً	الشعب أو الطائفة	
يوسف الزين	×		×			ـ شيعي بارز. أيّدته الادارة الجديدة للانتداب في انتخاباته عن دائرة جنوب لبنان.
نصري عازوري	×			×		ـ يمثل موارنة جنوب لبنان.
رزق الله نور	×		×			ـ يمثل الروم الكاثوليك في جنوب لبنان.
عبد الله ابو خاطر	×		×			ـ من الروم الكاثوليك البارزين في زحلة. أيّدته الحكومة في انتخاباته ليمثّل طائفته عن دائرة البقاع.
موسى نمّور	×			×		ـ يمثل الموارنة في البقاع.
شبل دمّوس	–				×	ـ صاحب جريدة وكاتب قادر. ينتقد الادارة لذلك عارضته الحكومة أثناء الانتخابات. ويعود الفضل في نجاحه لتمثيل الروم الأرثوذكس في البقاع لشعبيته وسياسته المستقلة.
احمد الحسيني	×				×	ـ شيعي بارز. يعود انتخابه نائباً عن شيعة البقاع لنفوذه الشخصي على أفراد طائفته.
ابراهيم حيدر	×				×	ـ من أهم الشيعة البارزين. كان انتخابه لأفراد طائفته في البقاع لنفوذه الشخصي.
حسين قزعون	×				×	ـ سنّي معروف. شعبيته بين طائفته في البقاع كانت سبباً لانتخابه نائباً في المجلس التمثيلي الجديد.
المجموع العام	٢٨	١	١٢	٧	١٠	

٤ ـ معلومات عن المجلس التمثيلي:

عند الساعة الرابعة من بعد ظهر الخميس في ٢٥ أيار ١٩٢٢ انعقد هذا المجلس لأول مرة برئاسة نخلة التويني، أكبر الأعضاء سناً، وعاونه كل من ابراهيم حيدر وخالد شهاب أصغرهم سناً[٤٤]. وقد زينت القاعة بالأعلام اللبنانية والفرنسية، وجلس النواب على المقاعد المخصّصة لهم وكانت على شكل نصف دائري[٤٥].

وألقى الجنرال غورو أثناء الجلسة، خطاباً باللغة الفرنسية. وترجم الأمير فايق شهاب كلمة المفوض السامي إلى العربية[٤٦]. فأكد المسؤول الفرنسي أن نسبة المقترعين بلغت ٩٠٪. وشدّد على اقامة علاقات طيبة مع سوريا، شرط عدم المساس باستقلال لبنان أو طرح هذا الموضوع للنقاش[٤٧].

وعند الساعة ٧,٣٠ من هذا اليوم، أقام غورو مأدبة عشاء في نادي نجار اخوان دعي إليها شخصيات رسمية؛ ثم حفلة ساهرة في قصر الصنوبر، وذلك بمناسبة افتتاح المجلس التمثيلي[٤٨].

وفي ٣٠ أيار انتخب المجلس لجنة نيابية لوضع النظام الداخلي لهذه المؤسسة التشريعية. وتألفت من الشيخ يوسف الخازن، نعوم لبكي، ابراهيم منذر، اميل اده وابراهيم حيدر[٤٩]. وبعد أسبوعين تقريباً، صدق المجلس على الموازنة. وبلغت ٤٤ مليون فرنك لهذا العام[٥٠].

وفي ٣ حزيران، قرّر المجلس أن تكون جلساته سرية أثناء دراسة صحة انتخاب الأعضاء[٥١]. فصدّق على قانونية انتخاب النواب في مدينتي بيروت وطرابلس ولوائي جبل

---

(٤٤) ـ الخوري فؤاد ص ١٠٩؛ شعيب ص ٣٠.
البشير، السبت ٢٧ أيار ١٩٢٢ ـ عدد ٢٨٦٧، سنة ٥٢.

(٤٥) ـ لسان الحال، الجمعة ٢٦ أيار ١٩٢٢ ـ ٢٩ رمضان ١٣٤٠ ـ عدد ٨٦٣٣.
عوض ص ٢٠ يقول: إن مكان هذا المجلس كان في سراي بيروت القديمة، مكان سينما ريفولي في ساحة الشهداء. ثم انتقل خلال الثلاثينات إلى المكتبة الوطنية، «شمالي غربي باب ادريس»، في عقارات ملاصقة تابعة لبلدية بيروت، وأخيراً إلى ساحة النجمة.

(٤٦) ـ البشير، السبت ٢٧ أيار ١٩٢٢ ـ عدد ٢٨٦٧، سنة ٥٢.

(٤٧) ـ Speech delivered by General Gouraud at the opennig session of the representative council of Greater Lebanon; Translation from the Reveil, May 26, 1922.

(٤٨) ـ البشير، الثلاثاء، ٣٠ أيار ١٩٢٢ ـ عدد ٢٨٦٦، سنة٥٢.

(٤٩) البشير، الخميس أول حزيران ١٩٢٢ ـ عدد ٢٨٦٩، سنة ٥٢.
ـ لسان الحال، السبت ١٠ حزيران ١٩٢٢ ـ ١٤ شوال ١٣٤٠ ـ عدد ٨٦٤٦، جاء فيها: إن تأليف اللجنة كانت كالتالي: حليم قدورة، نعوم لبكي، نصري عازوري، شبل دموس وأيوب ثابت.

(٥٠) ـ البشير، الثلاثاء ١٣ حزيران ١٩٢٢ ـ عدد ٢٨٧٤، سنة ٥٢.

(٥١) ـ البشير، السبت ١٠ حزيران ١٩٢٢ ـ عدد ٢٨٧١، سنة ٥٢.

لبنان والشمال[٥٢]. ثم درست اللجنة المعنية للبتّ بهذا الموضوع شكاوى المرشحين الخاسرين، والذين تقدموا باعتراضات للمجلس، وهم: يوسف البريدي، فؤاد الخوري وأحمد رشيد الحسني من لواء البقاع وخليل معتوق من لواء الجنوب. وبعد عدة مداولات، اقترحت اللجنة على المجلس التمثيلي تثبيت انتخاب الأعضاء الفائزين في هذين اللواءين مع حق المعترضين باتباع الطرق القانونية أمام القضاء. فوافق المجلس على اقتراح اللجنة[٥٣].

أ ـ مهن أعضائه:

يبيّن الجدول رقم (٩) مهن النواب الجدد كالتالي[٥٤]:

جدول رقم ٩

المهنة	العدد	الأسماء
طبيب	٤	حليم قدورة (سني ـ بيروت)؛ أيوب ثابت (أقليات ـ بيروت)؛ مسعود يونس (ماروني ـ الشمال)؛ نخلة الأشقر (ماروني ـ جبل لبنان)
مهندس	١	ابراهيم حيدر (شيعي ـ البقاع). كان مهندساً وزراعياً. عيّن ناظراً لوزارة الزراعة، فانتخب بدلاً منه صبحي حيدر.
محام	٢	اميل اده (ماروني ـ بيروت)
		ـ صبحي حيدر (شيعي ـ البقاع): انتخب بدلاً من ابراهيم حيدر، الذي عيّن ناظراً لوزارة الزراعة. ووافق المجلس التمثيلي على صحة انتخابه في جلسة نهار الثلاثاء ٢٠ آذار ١٩٢٣[٥٥].
صحافي	٤	يوسف الخازن (ماروني ـ جبل لبنان)؛ موسى نمور (ماروني ـ البقاع)؛ شبل دموس (روم ارثوذكس ـ البقاع). وديع عقل (ماروني ـ جبل لبنان): انتخب بدلاً من حبيب باشا السعد، الذي عيّن امين سر لحاكم لبنان الكبير في ١٦ تشرين الأول.
أستاذ	١	ابراهيم منذر (روم ارثوذكس ـ جبل لبنان).
ملاّك	٢٠	بيروت: ٢؛ لواء جبل لبنان ٥؛ لواء الجنوب ٦؛ طرابلس ١؛ لواء الشمال ٣ ولواء البقاع ٣

(٥٢) ـ لسان الحال، السبت ١٠ حزيران ١٩٢٢ ـ ١٤ شوال ١٣٤٠، عدد ٨٦٤٦.
(٥٣) ـ المرجع أعلاه.
(٥٤) ـ عارج سعادة، جورج ـ **تاريخ الانتخابات في لبنان من صدر التاريخ حتى اليوم**، بيروت ـ ١٩٦٤، ص ٨٣.
(٥٥) ـ البشير، الخميس ٢٢ آذار ١٩٢٣، عدد ٢٩٩٥، سنة ٥٣.

نستنتج من هذا الجدول ما يلي:

ـ يمثّل النواب الملاّكون الأكثرية في المجلس التمثيلي لعام ١٩٢٢ بنسبة الثلثين، أي عشرين نائباً من مجموع ثلاثين. منهم: ستة في لواء الجنوب، خمسة في لواء جبل لبنان، ثلاثة في كل من لوائي الشمال والبقاع، اثنان في بيروت ونائب واحد في طرابلس.

ـ يتعادل عدد النواب الأطباء والصحافيين، إذ لكل فئة أربعة أعضاء في هذا المجلس. اثنان من النواب الأطباء في بيروت، واحد في الشمال والأخير في جبل لبنان. أما الصحافيون من النواب فهم: اثنان في كل من لوائي جبل لبنان والبقاع.

ـ يتوزّع النواب الأربعة الباقون كما يلي:

ـ محاميان: اميل اده من بيروت وصبحي حيدر من البقاع.

ـ مهندس واحد: ابراهيم حيدر من البقاع.

ـ أستاذ: ابراهيم منذر من جبل لبنان.

ب ـ تشكيل هيئة المجلس:

يظهر الجدول رقم ١٠ أسماء رؤساء المجلس، نوابهم وأمناء السر من ٢٥ أيار ١٩٢٢ إلى ١٣ ك٢ ١٩٢٥ وذلك كالتالي:

جدول رقم ١٠

التاريخ	الرئيس	نائب الرئيس	أمناء السر	ملاحظات
٢٠ أيار ١٩٢٢ ـ ١٥ت١ ١٩٢٣	حبيب باشا السعد	الدكتور حليم قدورة	ابراهيم حيدر ـ شبل دموس	ـ نال حبيب باشا السعد ٢٨ صوتاً مقابل صوتين، نالهما النائب ابراهيم حيدر(٥٦). وتذكر لسان الحال أن منافس حبيب باشا السعد كان نعوم باخوس وابراهيم حيدر، ونال كل منهما صوت واحد. وتذكر أيضاً أن يعقوب نحاس هو أمين السر، بينما الصحيح كان شبل دموس مع ابراهيم حيدر(٥٧).
١٦ ت١ ١٩٢٣ ـ ١٩ت١ ١٩٢٤	نعوم لبكي	محمد المفتي	أحمد الحسيني ـ شبل دموس	ـ رئس جلسة الانتخاب حسين قزعون، أكبر الأعضاء سناً. وحضر ٢٩ نائباً. وعند الساعة الثالثة من بعد ظهر الثلاثاء في ١٦ ت١ انتخب نعوم لبكي، رئيساً للمجلس باكثرية ١٨ صوتاً مقابل ١١ صوت، نالها حبيب باشا السعد. وانتخب محمد المفتي نائباً للرئيس باغلبية ١٤ صوتاً مقابل ١١ للدكتور حليم قدورة(٥٨).
٢١ ت١ ١٩٢٤ ـ ١٣ ك٢ ١٩٢٥	اميل اده	صبحي حيدر	محمد المفتي ـ شبل دموس	ـ رئس جلسة الانتخاب في ٢١ ت١ حسين قزعون، أكبر الأعضاء سناً. نال اده ٢٣ صوتاً ومنافسه ابراهيم منذر صوتان. وبالنسبة لنيابة الرئيس، فكانت النتيجة كالتالي: صبحي حيدر: ١٨ صوتاً، محمد المفتي خمسة والأمير خالد شهاب صوت واحد(٥٩). ـ ـ في ١٣ ك٢ ١٩٢٥ صدر القرار رقم ٧ بحلّ المجلس التمثيلي، ونشر في جريدة لبنان الرسمية تحت عدد ١٨٣٥ تاريخ ١٦ ك٢ ١٩٢٥.

(٥٦) ـ الخوري فؤاد ص ١٠٩؛ عارج سعادة ص ٨٣.
ـ البشير، السبت ٢٧ أيار ١٩٢٢ ـ عدد ٢٨٦٨، سنة ٥٢.
(٥٧) ـ لسان الحال، الجمعة ٢٦ أيار ١٩٢٢ ـ ٢٩ رمضان ١٣٤٠، عدد ٨٦٣٣.
(٥٨) ـ الخوري فؤاد ص ١٠٩؛ عارج سعادة ص ٨٣.
ـ البشير، الخميس ١٨ ت١ ١٩٢٣ ـ عدد ٣٠٨٤، سنة.
(٥٩) ـ البشير، الخميس ٢٣ ت١ ١٩٢٤ ـ عدد ٣٢٤٠، سنة ٥٤.
ـ لسان الحال، الأربعاء ٢٢ ت١ ١٩٢٤ ـ ٢٣ ربيع الأول ١٣٤٣ ـ عدد ٩١٣٤.

ج ـ استنتاجات:

نستنتج من الجدول رقم ١٠ ما يلي:

ـ **هيئة المجلس:** تألفت هيئة هذا المجلس من رئيس، نائب رئيس وأميني سر.

ـ **رؤساء المجلس:** تعاقب على رئاسة المجلس التمثيلي ثلاثة موارنة: حبيب باشا السعد، نعوم لبكي واميل اده. فكانت فترة الأول سنة وخمسة أشهر، والثاني سنة وثلاثة أيام، والأخير أقل من ثلاثة أشهر. وفي ١٣ ك٢ ١٩٢٥ حلّ المفوض السامي، الجنرال ساراي، المجلس التمثيلي داعياً إلى انتخابات جديدة في تموز السنة نفسها.

- نواب الرئيس: تولّى منصب نائب رئيس المجلس على التوالي:

ـ سنيان من بيروت: حليم قدورة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ ومحمد المفتي ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤.

ـ شيعي من بعلبك: صبحي حيدر ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥. ـ

- أمينا السر: تسلّم مهام أميني سرّ هيئة المجلس التمثيلي كل من:

ـ ابراهيم حيدر وشبل دموس ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣.

ـ أحمد الحسيني وشبل دموس ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤.

ـ محمد المفتي وشبل دموس ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥.

ـ **مدة ولاية المجلس التمثيلي:** حدّدت المدة بأربع سنوات[٦٠]، على أن تنتهي في ٢٥ أيار ١٩٢٦. لكن حلّ هذه المؤسسة التشريعية من قبل المفوض السامي بتاريخ ١٣ ك٢ من السنة نفسها قصّر مدة ولايتها لسنة وأربعة أشهر ونصف تقريباً. وسبب حلها عجز أعضائها باختيار حاكم وطني لدولة لبنان الكبير بدلاً من حاكمها الفرنسي[٦١].

٥ ـ مواقف حول تأليف المجلس التمثيلي:

سبّبت الحملة الانتخابية لعام ١٩٢٢ قلقاً متزايداً للإدارة الفرنسية. فخشيت أن تنضم غالبية الناخبين إلى المعارضة، لا سيما الاسلامية. لذلك لجأت سلطات الانتداب إلى التدخل المباشر في الانتخابات لتأمين فوز أكثرية في المجلس التمثيلي تحقّق مطالبها وتضمن مصالحها.

وأثار تأليف المجلس التمثيلي لهذه السنة، كما يقول القنصل الأميركي، ردات فعل متباينة في أوساط شعبية، دينية وحزبية، منها:

---

(٦٠) ـ القرار رقم ١٣٠٧ تاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢.

(٦١) ـ مزهر، يوسف ـ **تاريخ لبنان العام**، الجزء الثاني، بيروت ـ ص ٩٥٧.

أ ـ الطوائف اللبنانية:

اختلف المسيحيون والمسلمون في مواقفهم من المجلس التمثيلي لعام ١٩٢٢. ويعود هذا التباعد السياسي إلى تاريخ اقرار الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا.

المسيحيون:

الموارنة: كان للموارنة الدور البارز في قيام دولة لبنان الكبير. فرفضوا الانضمام إلى أية وحدة عربية والتمسوا من المسؤولين الفرنسيين تثبيت دعائم الدولة الجديدة. وكان انشاء المجلس التمثيلي لسنة ١٩٢٢ يتلاءم مع طموحاتهم ويعتبر نصراً لهم وباعثاً للاطمئنان والرضى.

الروم: أيّد كل من الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس موقف الموارنة. فاشتركوا في أول انتخابات نيابية. وقد خصّص للطائفة الأولى مقعدان، واحد في كل من لوائي الجنوب والبقاع، وللثانية عدد مضاعف. وتوزعت هذه المقاعد كالتالي: واحد في كل من مدينة بيروت وألوية جبل لبنان، الشمال والبقاع.

المسلمون:

السنّة: شكّلوا أكثرية المسلمين في لبنان الكبير. وعلى الرغم من ذلك، فقد ابتعدوا عن تنظيم شؤونه وأيدوا الملك فيصل وطالبوا بضم مناطقهم إلى سوريا. وأفضل تعبير عن موقفهم كان توجّه الوفد البيروتي ورياض الصلح من صيدا إلى الشام عام ١٩٢٠.

ورفض معظم وجهاء سنّة العاصمة الترشيح لأول انتخابات نيابية لبنانية، باعتبار أن الأمر لا يعنيهم ولا يرون فائدة من ذلك طالما عارضوا اعلان أول أيلول ١٩٢٠. فلم يكن أحد من زعماء العائلات البيروتية، كسلام والصلح وبيهم، نائباً في هذا المجلس. واللذين مثّلا العاصمة، الدكتور حليم قدورة والتاجر محمد المفتي، وهما مواليان لفرنسا وغير معروفين سياسياً.

الشيعة: عارض قسم منهم قيام دولة لبنان الكبير. فعبّر عن موقفهم الشيخ عبدالله بن يحيى من صور بانضمامه إلى الوفد البيروتي[٦٢]. ومال كامل الأسعد، ممثل أكثرية هذه الطائفة إلى الحكومة الفيصلية[٦٣].

ودخل المجلس التمثيلي لعام ١٩٢٢ خمس شخصيات شيعية مهمة: فضل الفضل، نجيب عسيران ويوسف الزين عن الجنوب، أحمد الحسيني وابراهيم حيدر ومن بعده

---

(٦٢) ـ لسان الحال، الاثنين ٨ آذار ١٩٢٠ ـ ١٧ جماد الثاني ١٣٣٨، عدد ٨٠٠٣ ـ ٣٥٣.

(٦٣) ـ خليفة، عصام ـ **ابحاث في تاريخ لبنان المعاصر**، بيروت ـ ١٩٨٥، ص ١٢.

صبحي حيدر عن البقاع. وأدرك الشيعة تدريجياً ضرورة مساندة الدولة اللبنانية المعلنة من قبل الانتداب الفرنسي، لأنهم يشكلون أقلية كبرى فيها وسيكونون أقلية صغرى في الدولة السورية التي يطالب بها السنّة.

الدروز: كانوا قلة في لبنان الكبير. فلم يحظوا بمناصب لها سلطة القرار. لذلك عارضوا الدولة الجديدة لاثبات وجودهم السياسي واستئثار الموارنة بالزعامة فيها وتأييد الفرنسيين لهذه الطائفة المسيحية.

وعبّر عن موقف الدروز أو قسم منهم رشيد جنبلاط، الذي كان من دعاة فيصل ودولته قبل تأييده الانتداب الفرنسي. ومثّل طائفته مع الأمير فؤاد أرسلان في المجلس التمثيلي لعام ١٩٢٢.

ب ـ المثقفون: امتنعت أكثرية المثقفين عن التصويت لعدم اهتمامها بالانتخابات. وانتقدت الأعضاء الفائزين. فعارضت السلطات الفرنسية للحدّ من صلاحيات هذا المجلس التمثيلي. وباستياء وغضب شديدين، استقبل أخبار المجلس القاطنون في مصر والأميركيتين، الشمالية والجنوبية. فأخذ المثقفون منهم يوجهون اللوم العنيف للانتداب الفرنسي. -

ج ـ غير المثقفين: كان لهذه الفئة دور مهم في الانتخابات. فعملت بتوجيهات زعمائها الذين حاولوا انتزاع الكثير من النفوذ والسعي إلى الكسب المادي على حساب مؤيديهم أثناء الحملة الانتخابية، وحرصوا على تأمين مصالحهم الشخصية.

د ـ الاكليروس الماروني: كان له اليد الطولى في هذه الفترة. فقد توافقت مصالحه وتلاقت مع أهداف الانتداب الفرنسي. فكان التعاون بينهما وثيقاً والتدخل الفعلي والمباشر في الانتخابات من قبل الفرنسيين واضحاً.

هـ ـ زعماء مدينة بيروت: اعتبر بعض زعماء بيروت، مسلمين ومسيحيين، أن القرار ١٣٤ قد قلّص نفوذ المجلس التمثيلي ومنح صلاحيات واسعة للمفوّض السامي الفرنسي. وكان المجلس برأيهم استشارياً ليس إلاّ.

وبرئاسة سليم علي سلام، ألّف زعماء بيروت وفداً زار البطريرك الماروني الياس الحويك والمفتي مصطفى نجا. فشكا الوفد إليهما الوضع اللبناني وطالبوهما بالتدخل لدى السلطات الفرنسية لتوسيع صلاحيات المجلس الحالي. كما رفع الوفد احتجاجاً وقّعه تسعة أعضاء هم[٦٤]: أحمد نامي بك، محمد باشا المخزومي، الشيخ أبو علي سلام، عمر بك الداعوق، حسن بك الأسير، جورج بك ثابت، رشيد بك نخلة، ميشال زكور وحبيب البستاني.

ويقدّر القنصل الأميركي أن نسبة المقترعين في العاصمة اللبنانية لم تتعد الثلث. وبذلك تكون أكثرية الناخبين البيروتيين قد سدّدت ضربة قاسية لسلطات الانتداب وساندت

(٦٤) ـ الخوري فؤاد ص ١٠٩؛ حلاق دراسات في تاريخ لبنان المعاصر ص ١١٣؛ زامير ص ١٩٣.

زعمائها في موقفهم بعدم الاهتمام بشؤون الدولة الجديدة.

و ـ حزب العمّال اللبناني: أصدر هذا الحزب في الاسكندرية بتاريخ ٥ تموز ١٩٢٢ احتجاجاً إلى سفير الولايات المتحدة في القاهرة[٦٥] يؤيد فيه استقلال دولة لبنان الكبير ضمن حدوده الطبيعية وتنفيذ الاتفاقيات الدولية، كما يرفض تأليف المجلس التمثيلي لهذا العام ويعارض الانضمام إلى سوريا. وشدّد المسؤولون العماليون على أن لا تكون نتيجة ما أهرق من دماء الملايين من الشباب الذين قتلوا خلال الحرب العالمية الأولى دفاعاً عن الحق والحرية، استعباد شعب حرّ مستقر.

وقّع هذه العريضة الأمين العام للحزب (س. موسى) وأمين الصندوق (اسمه غير واضح)، بالإضافة إلى سبعة أعضاء هم: نجيب وفؤاد الشمالي، عبدو نجم، توفيق كامل، علي غريّب، س. منصور وج. خاطر.

ز ـ تجمعات أصحاب سيارات فورد: لعبت هذه التجمعات دوراً كبيراً في تسهيل عملية الانتخابات التي جرت في ٢١ أيار ١٩٢٢. وقد تولّت مكاتب سير منظّمة نقل الناخبين إلى مراكز الاقتراع. وكان عدد كبير من السيارات يوصل الأكثرية من الأهالي إلى محل التصويت في بيروت»[٦٦]. وبما أن غالبية السيارات في لبنان الكبير إن لم أقل جميعها، كانت من نوع فورد، فقد صنّف القنصل نابنشو جميع أنواع السيارات باسم ماركة فورد.

ويتكلّم ضاهر عن وجود ألف سيارة عام ١٩٢١، بعد أن كان عددها لا يتجاوز العشرة في أوائل الحرب العالمية الأولى؛ بينما يقدّرها سليمان الجميّل بحوالي ٣٧٦ فقط في العام الذي جرت فيه انتخابات المجلس التمثيلي[٦٧]. ويؤكد ضاهر أيضاً بأن أكثرية السيارات، آنذاك، كانت أميركية الصنع والقليل منها ايطالية أو فرنسية[٦٨]. وترى جريدة لسان الحال أن «هنري فورد ملك السيارات في العالم بلا منازع، ويصنع ٢٠ سيارة في اليوم تقريباً»[٦٩]. وقد تألفت جمعية مركزية عامة للسائقين في بيروت عرفت باسم «جمعية تعاون السائقين والميكانيكيين وأصحاب الكاراجات في الجمهورية اللبنانية وفي سوريا»[٧٠].

---

(٦٥) ـ File 800/152 - Protest against the French mandate in Lebanon. Letter from the party of Lebanese workers in Alexandria to U.S. Ambassador in Cairo, July 5, 1922.

كان مركز حزب العمال اللبناني في القاهرة في شارع مسجد العطارين، رقم ٢٩ ـ الاسكندرية. مراد ص ١٥٤ يتكلم عن اعتراض فؤاد الشمالي رئيس حزب العمال اللبناني عن قيام المجلس التمثيلي وذلك في رسالة وجهها بتاريخ ٢ حزيران ١٩٢٢ إلى رئيس جمعية لبنان الفتي.

(٦٦) ـ البشير، الثلاثاء ٩ أيار ١٩٢٢ ـ عدد ٢٨٦٠، سنة ٥٢.

(٦٧) ـ ضاهر، ص ١٤١.

(٦٨) ـ ضاهر، ص ١٤٢.

(٦٩) ـ لسان الحال، الجمعة ١١ ت٢ ١٩٢٧ ـ ١٦ جماد الأول ١٣٤٦، عدد ١٨٦٥، سنة ٥١.

يعتبر شهر آذار ١٩٢٢ تاريخاً مهماً في دولة لبنان الكبير. فقد حلّ دي سيكس، الذي كان يقوم بمهام المفوض السامي، المجلس الاداري في الثامن منه، وأصدر القرار رقم ١٣٠٤ في اليوم نفسه والقرار ١٣٠٧ بعد يومين. واستند المسؤول الفرنسي لصياغتهما على النظام الأساسي لمتصرفية جبل لبنان والقوانين العثمانية والفرنسية. فحدّد القرار الأول سلطات المفوض السامي والمجلس التمثيلي وثبّت الطابع الطائفي للنظام الانتخابي اللبناني، ونظّم الثاني الانتخابات المقرر اجراؤها والعلاقات بين المندوب السامي وأول مجلس تشريعي لبناني.

اتخذ احصاء ١٩٢١ قاعدة للتمثيل الطائفي واعتمدت الدائرة الكبيرة للانتخابات. فكانت أربعة سناجق ومدينتي بيروت وطرابلس. والهدف من ذلك استبعاد الدائرة الانتخابية الصغيرة، أي القضاء، حيث يسهل على المرشح المعارض للانتداب الفرنسي الفوز أكثر من السنجق، وبالتالي، ضمان وصول أكثرية إلى المجلس التمثيلي مؤيدة فرنسا.

وجرت الانتخابات في أيار ١٩٢٢، وتشكّل أول مجلس تمثيلي لبناني. فحصلت تدخلات خاصة من قبل المفوض السامي والاكليروس الماروني، وكشفت طموحات الزعماء السياسيين الشخصية والتنافس بين الطوائف والافتقار إلى أحزاب سياسية منظمة. وتألفت هيئة المجلس من زعماء لأربع طوائف. فحافظت بذلك على التوازن الطائفي، الذي كان القاعدة الأساس في لبنان الكبير.

لاقى القرار ١٣٠٧ تأييداً كبيراً، بينما انتقد الكثير من اللبنانيين القرار الثاني. فقد ضيّق القرار ١٣٠٤ سلطة المجلس التمثيلي ووسّع صلاحيات المفوض السامي. فبقي له: حق التشريع، اقرار الموازنة، ابطال قرارات المجلس وحتى حلّه ساعة يشاء.

وعلى الرغم من تقليص سلطته، فقد لعب مجلس عام ١٩٢٢ دوراً أكبر من دائرة نفوذه. فاتخذ مواقف مستقلة أكثر مما حدّدت له. ومنها: اعتماده قرار بعدم مسؤولية دولة لبنان الكبير بالنسبة للديون العامة، ومطالبته وقف الامتيازات الأجنبية والرسوم على التبغ.

ومهما يكن من أمر، فقد ساهم هذا المجلس وغيره من المجالس التمثيلية والنيابية في لبنان:

ـ في تطوير الحياة السياسية وتهيئة حكم برلماني ديموقراطي يتوافق مع الأنظمة الغربية.

ـ في بروز زعماء سياسيين وقيادات حزبية وطائفية تعاونت على وضع أسس لبنان الحديث.

ـ في دعم استقلال لبنان وصون وحدة أرضه وشعبه.

---

(٧٠) ـ لسان الحال، الجمعة ٢٣ ت٢ ١٩٢٨ ـ ١٠ جماد الثاني ١٣٤٧، عدد ١٠٤٢٠، سنة ٥٢.

«الجيش والوطن» هو العنوان الرئيس الذي تناوله أعضاء الهيئة الاستشارية في «الدفاع الوطني اللبناني» في ندوة نظمتها مديرية التوجيه بمناسبة اليوبيل الذهبي للجيش في قاعة العماد نجيم باليرزة.

- د. عدنان الأمين تحدث عن «الجيش والمجتمع»،
- د. حسن منيمنة عن «مواقف مضيئة في تاريخ الجيش اللبناني»،
- د. عبد الله فرحات عن «الجيش والمؤسّسات»،
- د. ميشال نعمه عن «الجيش والدولة»،
- د. نسيم الخوري عن «صورة الجيش في عيده الخمسين».

الجيش والمجتمع

د. عدنان الأمين*

من المتفق عليه ان الوظيفة العامة للجيوش هي، المحافظة على السيادة وعلى سلطة الدولة. هذه الوظيفة المزدوجة تعني درء الخطر الخارجي المتأتي عن الصراعات والاطماع الاقليمية والدولية، من جهة، ودرء الخطر الداخلي المتأتي عن الصراعات التي قد تنشأ داخل المجتمع وتهدد وحدته. وموضوعنا يتعلق بالوظيفة الثانية، أي بدور الجيش في تأمين سلطة الدولة أو الاستقرار الاجتماعي.

على ان التاريخ الحديث قدم شواهد على دور اضافي لعبته الجيوش في بعض الدول الصناعية، له علاقة ستراتيجية بالمجتمع، ويتعلق بانخراط الجيش في البحوث العلمية وادارة بعض الصناعات، من جهة، وبالمساهمة بتنفيذ بعض الأعمال المتعلقة بالبيئة وبالبنية التحتية وبالاغاثة، من جهة ثانية. هذه الأعمال تقع تحت عنوان: «التنمية». وهي نقطة ثانية نضيفها إلى هذا العرض المختصر حول الجيش والمجتمع.

إن الوظيفة التاريخية للجيش، المتعلقة بسيادة الدولة وسلطتها، تعني ضمناً أن لا وجود لجيش دون دولة، كما تعني أن لا قيام لدولة دون جيش، اذا ما وضعنا جانباً الدول التي لا ينطبق عليها التعريف الكلاسيكي للدولة، كدولة الفاتيكان. وقد قيل إن الدولة بدون جيش هي دائرة مربعة. هذه العلاقة العضوية لا تنطبق مثلاً على الجيش والمجتمع أو الدولة والمجتمع. فالدراسات الانتروبولوجية والتاريخية تخبرنا كيف ان السكان في المجتمعات البدائية كانوا يحملون جميعهم السلاح، كلما هددهم عدو خارجي، يذهبون إلى الحرب، ثم يعودون إلى مزاولة عملهم، في الزراعة أو الرعي. ومن هنا النظرية الانتروبولوجية التي اشتهرت تحت عنوان «المجتمع ضد الدولة». إن هذا التوضيح لعلاقة الجيش بالدولة يعني أن علاقة الجيش بالمجتمع ليس لها معنى خارج نطاق الدولة.

(*) استاذ في كلية التربية ـ الجامعة اللبنانية.

رغم ذلك، لا يمكن القول إن الجيش هو الدولة، أو إنه دولة في الدولة، ولو أنه أهم جهاز في الدولة. وهذه نقطة ثانية لا بد من الاقرار بها أيضاً لفهم علاقة الجيش بالمجتمع. لقد سيطر الجيش أحياناً على الدولة، ولكن سيطر عليها أيضاً رجال الدين، على حساب الطواقم السياسية. وهذه الحالات تظهر أن الجيش جهاز يتبع الدولة التي تضم عدة أجهزة، منها ما يعمل بالقوة كالجيش والقوات المسلحة عموماً، ومنها ما يعمل بالكلمة والرمز كالمدرسة ووسائل الاعلام والمسجد والكنيسة.

إذن إن قيام الجيش تاريخياً لصيق بوجود الدولة وتثبيتها كسلطة، بل يدل على نضج الدولة، وهو أقدم أجهزتها وأهمها، ودوره في الاستقرار الاجتماعي متأت من هذه الوضعية الاجمالية: إنه يتمتع بكيان تابع للدولة، بصورة تتعزز فيها استقلاليته النسبية عن المجتمع المدني، ويتأتى دوره في الاستقرار الاجتماعي من هذه الاستقلالية تحديداً.

الاستقرار الاجتماعي

للجيش أولاً عمل مخصوص هو العمل العسكري، أي استعمال القوة والعنف ضد أي قوة وعنف يهددان السيادة والاستقرار. ووظيفته التاريخية المشار اليها أعلاه من أهليته في القيام بهذا العمل. فاذا ضعف في أي من الحالتين وَضَعَ الدولة برمتها أمام خطر السقوط. وأهليته تعني قوته الفعلية التي بسببها تغيب المظاهر العسكرية من المجتمع. بكلام آخر، إن قيامه بعمله بأهلية، يجعل هذا العمل (العسكري) حكراً عليه. ويصبح وجوده بذاته كافياً لتأمين الاستقرار الاجتماعي دونما حاجة إلى استعمال السلاح، وذلك باعتباره قوة رادعة. وكلمة رادعة تعني إن الأفراد في المجتمع يكوّنون صورة عن الجيش تقوم على التقدير والرهبة، وتجعلهم يمتنعون من تلقاء نفسهم عن اللجوء إلى العمل العسكري بصورة تهدد النظام العام. واذا ما لجأوا إلى السلاح، فهذا يعني إن صورة المؤسسة العسكرية مهزوزة عندهم، تفتقد التقدير والرهبة، بغض النظر عن الأسباب المتعددة التي تدعوهم إلى حمل السلاح. أما كيف تتكون هذه الصورة، فأمر يتعلق بعملية التنشئة الاجتماعية وما تشتمل عليه من معلومات وشواهد يتم تسجيلها عنه عبر الزمن.

في الماضي كان العمل العسكري في المجتمعات البدائية، من شأن السكان كجزء من حياتهم العامة. وبعد نشوء الجيوش وطوال قرون مديدة، كانت القوى المسلحة في عهدة الأمراء والحكام الذين يجمعون عدة سلطات في أيديهم: سياسية، دينية، اقتصادية، الخ. وعلى مستوى التجنيد كان ذلك يحصل من ضمن رعية هؤلاء وجماعاتهم، الأمر الذي كان يؤدي الى تقاسم النفوذ وغلبة جماعة على أخرى وإلى صراعات دائمة وتقسيم للبلاد إلى امارات واقطاعات مستقلة. وقد عرف ذلك التاريخ الإسلامي كما عرفه التاريخ الأوروبي. كان التداخل بين الجيش والمجتمع قائماً على النزعات الدينية والمذهبية

والايديولوجية او على توزع العصبيات والقبائل أو على جميع هذه الأمور معاً.

ولم يعدم التاريخ محاولات لوضع حد لهذا التداخل بين السياسة والجيش والمجتمع. وقد بدأ الأمر باستعمال المرتزقة، باعتبار ان لا مصالح لهم في النطاق المحلي الاجتماعي. لكن المرتزقة تحولوا في كثير من الأحيان إلى قوى بديلة استأثرت باللغة. وكان لا بد من انتظار توفر ثلاثة شروط لكي يحدث تغيير جوهري في العلاقة بين الجيش والمجتمع: نشوء المدن وتوسعها، تطور الصناعة، وتطور الحقوق والقانون. وهي شروط متصلة بتوسع قاعدة المجتمع المدني ووعيه لذاته. وفي القرن التاسع عشر، ابتُدىء بانشاء قوى عسكرية مختصة بأمن المدن، هي التي تتحمل وزر التدخل بشؤون الأفراد والعزل والمجموعات ومضاعفاته. بحيث تبقى الكتلة العسكرية ـ الأم ـ (الجيش) بمنأى، لا تتدخل الا عند الضرورة القصوى، وبحيث تكفي صورتها الرادعة لتسهيل عمل الجهاز العسكري المستقل عنها ادارياً، أقصد الشرطة وقوى الأمن. وفي مطلق الأحوال، فإن الفكرة هي إنه ليس بتدخل الجيش في المجتمع يتأمن الاستقرار الاجتماعي، بل، على العكس، يزيد مفعول الجيش في هذا الاستقرار كلما جرت المحافظة على المسافة التي تجسد الاستقلالية النسبية للجيش عن المجتمع، علماً بأن الاستقلالية تتركز تجاه التيارات الاجتماعية والسياسية فيه، والتي لا تقع تحت باب السلطة، من جهة، والتي يعني التداخل فيها عسكرة المجتمع أو تسييس الجيش. أما ما خص النظام العام، فتتكفل به الأجهزة العسكرية الرديفة.

هكذا إبتدأ عصر جديد من العلاقة بين الجيش والمجتمع في الأنظمة الديموقراطية، التي أرست معادلة تقوم على الفصل بين المجتمع المدني (في تياراته) والجيش (في وحدته ودوره الرادع) مع تأكيد تبعيته للسلطة السياسية (ضماناً لوحدة هذه السلطة). في مثل هذه المعادلة تزيد الاستقلالية النسبية للجيش مع نضج المجتمع المدني وقوّة القانون (الحقوق والواجبات)، وبالعكس. أما في دول العالم الثالث فقد ظهرت معادلة ثانية قوامها انخراط الجيش في المجتمع ـ سياسياً أو عبر عصب الجماعات ـ بصورة يشكّل فيها طرفاً وسلطة سياسية ومصعداً أساسياً للحركية الإجتماعية. وفي هذا النموذج يجري تذويب المجتمع المدني، وتوحيد القرار وتسييس الجيش، وأحياناً عسكرة المجتمع. لذلك يختلف الاستقرار الاجتماعي في طبيعته بين النموذجين. في النموذج الثاني يجري تأمين هذا الاستقرار عن طريق الأمن فقط، أي السلطة العسكرية والادارية، مرفودا بشبكة المصالح المنسوجة بين الجيش والقوى الاجتماعية. لذلك يظل الاستقرار هنا مفخخاً إجتماعياً، بقدر ما تبقى نار النقمة أو الصراع تعسّ تحت الرماد. أما تأمين الاستقرار ضمن النموذج الأول، فيتم عن طريق التشريب والتشئة الاجتماعية ترفدها القوة الرادعة للجيش، فيما يجري تسوية الخلافات ديموقراطياً. وفي هذه الحالة يصبح استلام الجيش للسلطة غير ذي موضوع.

ولا تتأتى الاستقلالية للجيش على كل حال من طبيعة عمله (العسكري) فحسب، بل أيضاً من الطريقة والتنظيم اللذين يفرضهما هذا العمل. فهو مؤسسة تُدار وينتظم أفرادها ضمن عقلانية لا تشبه أي مؤسسة أخرى. فيها النظام الصارم والولاء للقائد والعقيدة (الوطنية ـ العسكرية)، وفيها قنوات معينة لجمع المعلومات واتخاذ القرارات، وفيها التخطيط، الخ. وهي أمور فنية في معظمها، يقف السياسيون إزاءها مكتوفي الأيدي، ولو كانت الخيارات الكبرى للجيش سياسية الطابع، أتعلق الأمر بتمويله أو تطويره أم تعلق بخياراته الحربية والأمنية. وفي مختلف الأحوال فإن النظام الذي تقوم عليه المؤسسة العسكرية هو بحد ذاته مثال ونموذج لا يفارق الوعي الاجتماعي. مرة في تجريد الجيش ذهنياً عن النزعات الاجتماعية، ومرة أخرى في استبطان فكرة النظام داخل الحياة الاجتماعية. ولن يكون مخطئاً من يخمّن درجة النظام فيهما باطلاعه على واحد منهما فقط.

هذا هو الباب الثاني الذي يلعب فيه الجيش دوره في الاستقرار الاجتماعي بعد دوره كقوة رادعة تقف على مسافة من المجتمع. أما الباب الثالث فيتعلق بالتنشئة الإجتماعية.

التنشئة الاجتماعية هي العملية التي تمارسها مؤسسات المجتمع، كالعائلة والمدرسة، في بناء الانسان الاجتماعي (العضو الاجتماعي) داخل الانسان الفرد البيولوجي. وهذه العملية تؤدي في نهاية المطاف إلى أن «يسير الأفراد وحدهم» داخل المجتمع عموماً دونما حاجة إلى عقاب وثواب دائمين. وكلما كانت عملية التنشئة فعالة قلّت الحاجة إلى رجال الأمن والمحاكم.

هل للجيش دور في التنشئة الاجتماعية طالما أنها من إختصاص مؤسسات مثل العائلة والمدرسة ووسائل الاعلام تمارس سلطتها بالكلمة؟ يتعلق الجواب بحجم الكلام (الخطاب) من جملة العمل الذي يقوم به الجيش، وبسعة النطاق الذي يتوجه إليه. لذلك لا بد من التمييز بين الخطاب الموجّه لمجمل المجتمع، والخطاب الموجه لأفراد الجيش.

أما حول الكلام الذي يوجهه الجيش إلى مجمل المجتمع، فهو نادر الوتيرة بل هو أميل الى الصمت بخلاف رجال السياسة والمعلمين والأهل، ومقتصر على المناسبات الوطنية، التي يذكّر فيها صاحب الخطاب جمهور المستمعين بالدور الرئيسي الذي يقوم به للحفاظ على السيادة وسلطة الدولة.

واقع الحال إن ما يُنقل من خطب داخل المجتمع عن الموضوع نفسه هو أعلى وتيرة بكثير مما يقوله الجيش عن نفسه. وتجري الأمور وكأن التنشئة التي يقوم بها المجتمع من أجل التأسيس لدور الجيش وتأهيل الناس للانخراط فيه، هي أكثر أهمية في موضوع الاستقرار من الكلام الذي يوجهه الجيش إلى أبناء المجتمع. إن وكالات التنشئة من أسرة ومدرسة ووسائل اعلام، هي التي تتكفل بنقل صورة الجيش الرادعة، وصورة الجيش

كمؤسسة نظامية إلى الأجيال الجديدة. وعلى هاتين الفكرتين تقوم التنشئة من أجل الاستقرار.

ورغم غلبة عنصر الكلام في المجتمع وغلبة عنصر القوة في المؤسسة العسكرية، إلاَّ أن الكلام يبقى له مكان في تلك المؤسسة، مثلما هناك مجال للقوة في المجتمع. أي ثمة هامش للجيش في التنشئة التي تفضي إلى الاستقرار الاجتماعي.

فالجسم العسكري يتكون من أفراد مصطفين من المجتمع، دون أن تنقطع علاقاتهم بهذا المجتمع. والمؤسسة العسكرية تمارس داخلياً عملية تنشئة كثيفة تتمحور حول السيادة والسلطة، مثلما تتعلق بالانضباط وتقنيات الممارسة. وكثافة الكلام متأتية من ارتفاع وتيرته، وأسلوبه المباشر، وامتداده في الزمن (ليلاً ـ نهاراً) عند التدريب الكثيف وحالات الطوارىء. وهذا وضع لا يشارك الجيش فيه أية مؤسسة أخرى. كذلك تنفرد المؤسسة العسكرية بالدرجة العالية من الاختلاط بين أفرادها الآتين من مناطق جغرافية وانتماءات اجتماعية متنوعة، وبالتحرك المنظم في مختلف المناطق الجغرافية. في هذه العملية، يجري انتزاع الأفراد من بيئاتهم الخاصة ومما قد يحملونه من نزعات، و«تشريبهم» الاستقلالية النسبية التي ذكرناها أعلاه، أو مثلما يقال، يجري «صهرهم» في بوتقة وطنية واحدة. وهذا يشمل أفراد الجيش المحترفين، كما يشمل المجندين في برامج مؤقتة كخدمة العلم.

إن كثافة التنشئة العسكرية الوطنية في الجيش، تفيض نسبياً خارج المؤسسة، عن طريقين: أفراد الجيش أنفسهم كأرباب أسر يمارسون إبان حياتهم المهنية دورهم في تنشئة أولادهم، ووسائل الإعلام الخاصة بالجيش التي تنقل بصورة دائمة أو في المناسبات رسالته الكلامية والمصورة إلى الجمهور الواسع. ولا شك أن طول مدة الخدمة العسكرية (خدمة العلم) ومدى تعميمها على الشبيبة ما بعد المدرسة لا سيما في البلدان المتعددة الثقافات أمرٌ يحدد بدوره دور الجيش في التنشئة الوطنية.

التنمية

يقصد بالتنمية العمل أو المساعدة على احداث النمو الاجتماعي الاقتصادي. والتنمية تقوم على اكتاف أهل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، بتوجيه أو تنشيط من الأجهزة الحكومية، في نطاق السياسات المعتمدة على مستوى الدولة.

قد يبدو مفارقاً القول إن الجيش يساهم في التنمية بعدما قلناه عن استقلاليته النسبية عن المجتمع وتخصصه بالقوة العسكرية. يمكن القول إن تطوراً ما حدث في التاريخ الحديث: فالانسحاب التدريجي للجيش من الشأن السياسي في المجتمع وتعزيز سلطة القانون ومؤسسات المجتمع المدني والديمقراطية، قابله انغماس تدريجي في هذا المجتمع

من باب الاقتصاد. أو كما قيل، فإن حيادية الجيش المتنامية على مستوى البنية الفوقية (الخطاب ـ السياسة)، يقابله انخراط متنام للجيش على مستوى البنية التحتية (الاقتصاد). إنه التوازن بين برودة السياسة وحرارة التكنولوجيا.

ذلك ان التنافس بين الجيوش صار شأناً تقنياً بالدرجة الأولى، يحتاج إلى توظيف المزيد من المال في الأبحاث وفي صناعة الأدوات والأسلحة، ويحتاج إلى مراهنة اضافية على عقلانية الجيش التي تميزه عن غيره من المؤسسات الاجتماعية. وهذان الأمران يترافقان مع احتراف متصاعد في العمل العسكري، واستخدام المزيد من التكنولوجيا بصورة يجري فيها أيضاً تبريد اضافي للعلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة العسكرية. وقد بلغت هذه النزعة أوجها مع تطور التكنولوجيا والأسلحة النووية الكيميائية.

بدأ ذلك مع الحرب العالمية الأولى، وزاد مع الحرب الثانية، وشمل شتى أنواع التكنولوجيا العسكرية من الطائرات والمصفحات والعربات، والبنادق والمدافع والغواصات، وانتهى الى القنبلة الذرية التي ألقيت على هيروشيما. وفي هذا الوقت أطلق أيزنهاور مشروعه الشهير «المجمّع العسكري ـ الصناعي»، والذي بموجبه صار نمو الصناعة مرتبطاً بارتفاع الطلب العسكري لمنتجاتها، وجاء تطور القوى العسكرية مؤشراً على تطور الصناعة. ونمت بقوة العلاقة بين الصناعيين والمؤسسة العسكرية في بلد مثل الولايات المتحدة بل أصبحت تلعب كقوة ضاغطة على الموازنات السنوية للحكومة الفدرالية. وفي فرنسا، انشئت في الستينات هيئات تنسيق بين الصناعيين وقيادات الجيش، على أن تبقى أعمالها سرية.

واقع الحال ان طابع السرية يقع في أساس نشوء هذه العلاقة، لأن الجيش لا يستطيع أن يشتري من السوق تقنياته كما يشتري ألبسة جنوده. وهذا ما دفع الجيوش في الدول الصناعية إلى انشاء مراكز بحوث ومختبرات خاصة بها، وإلى وضع بعض مراكز البحوث والمصانع الخاصة تحت اشرافها المباشر، بموجب عقود واتفاقات متنوعة. في مطلق الأحوال، تضم الجيوش الحديثة أطقماً كاملة مع مختبرات متطورة في مختلف الميادين: النفسية والبيولوجية والكيميائية والفيزيائية الخ وكل ما له علاقة بالتكنولوجيات الحربية (الحرب الكيميائية والبيولوجية والذرية الخ) ، أو تنظيم الجيش والعمليات العسكرية نفسها (ادارة، علم نفس، تخطيط، توجيه، تدريب، الخ)، يترك مفاعيلاً عليها. ولا ننسى أن اختبارات الذكاء والاتجاهات ظهرت أول ما ظهرت لدى الجيش من أجل اصطفاء المجندين او توجيههم وتدريبهم، وتحسين أداء المقاتلين ولا سيما الطيارين، ومعالجة مضاعفات الحرب على نفسية المقاتلين، الخ.

إن مفعول هذه العلاقة المعاصرة للجيش بالمجتمع مزدوج: تطوير أداء المؤسسة العسكرية في تنافسها مع الجيوش الأخرى، من جهة، واحداث تطور حاسم وسريع في البحوث العلمية وفي عمليات التصنيع على المستوى الوطني. وليس سراً القول اليوم إن

جزءاً مهماً من تبريرات العمليات العسكرية التي تقوم بها بعض البلدان يقع في نطاق تجريب الأسلحة والأدوات الحديثة، مثلما إنه ليس سراً ان كل حرب اليوم ـ بالنسبة إلى الدول الصناعية الكبرى ـ هي موضوع ابحاث نفسية واجتماعية وفيزيائية وكيميائية ورياضية واعلامية، وما اليها. والجيش بهذا المعنى يتخذ موقعاً ستراتيجياً اليوم في تطوير البحوث والاقتصاد عموماً، نظراً لطريقته في المعالجة، وهي طريقة مؤسسية عقلانية، ونظراً لحاجاته المرتبطة بحجمه كأكبر مؤسسة في المجتمع، والمرتبطة بعمله الذي تواجهه تحديات متغيرة باستمرار.

اضافة إلى هذا الدور المكبَّر للجيش في التنمية، ثمة هامش للمساعدة في ما يتعلق بالبنية التحتية، كبناء الجسور ومد الأنابيب، وشق الطرقات وغرس الأشجار، ومكافحة التلوث وما إلى ذلك. وهي عمليات تحصل عادة اما بسبب عدم قدرة الأجهزة الأخرى أو السوق عموماً على تلبية الحاجة، أو بسبب الطابع الطارىء لهذه الأعمال (لا سيما بعد حدوث زلازل مثلاً، وحدوث تدمير شديد للبنية التحتية)، أو إن الأمر لا يعدو كونه سياسة معلنة لردم الهوة بين الجيش والسكان. ومن الطبيعي أن تجري هذه المساهمة بصورة دورية، بواسطة برامج التدريب للمتطوعين، وخدمة العلم.

وفي هذا السياق، يقوم الجيش أيضاً بدعم أجهزة الاغاثة والطوارىء الاجتماعية، نظراً لجهوزيته في مختلف المناطق، إن في ما يتعلق بمكافحة الأوبئة أو الفيضانات أو الزلازل أو الحرائق الواسعة أو ما اليها. ومرة ثانية، يلعب التفوق التقني والمؤسسي للجيش وحجمه دوراً حاسماً في ركون المجتمع اليه.

هذا الهامش يتسع عملياً في الدول النامية، حيث الحيز الخاص بالبحوث والصناعة ضيق، والجيوش فيها تشتري تقنياتها من السوق العالمي، ولا تستفيد كثيراً من الطاقات العلمية المتوافرة في المجتمع.

مواقف مضيئة في تاريخ الجيش اللبناني

د. حسن منيمنة*

بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الجيش اللبناني، ولدراسة تاريخ هذه المؤسسة الوطنية الأولى، كان عليّ أن اختار بين الحديث الموجز عن تاريخ نشأتها وتطورها وبين التوقف أمام بعض أهم المحطات المضيئة من هذا التاريخ، ومعالجتها.

وقد ملت إلى الخيار الثاني، لسببين.

الأول: إن السرد التاريخي لولادة الجيش اللبناني من أول آب ١٩٤٥ وحتى اليوم، بل وقبل ذاك التاريخ أي منذ تأسيس فرقة الشرق ثم قوات المشرق المساعدة ثم القناصة اللبنانية فقوات المشرق الخاصة، وهي التشكيلات العسكرية التي أقامها الانتداب الفرنسي، إلى أن تمت ولادة الجيش اللبناني الوطني المستقل ونقلت تبعيته المطلقة للدولة اللبنانية المستقلة، ثم نمو وتطور هذا الجيش إلى اليوم؛ إن السرد التاريخي لكل هذه المراحل، خاصة لجهة تشكيلات الجيش وعديده وعدته الخ؛ أمر يخص بجانب منه أهل الاختصاص من العسكريين، ومن جانب آخر بات معروفاً بملامحه العامة لدى الكثيرين.

الثاني: أنني من مدرسة تاريخية تؤمن بأن دراسة التاريخ، لا تهدف إلى معرفة الماضي فقط، بل أيضاً إلى الاستفادة من تجارب ذلك الماضي، وأخذ العبر منها. صحيح ان التاريخ لا يكرر نفسه، لكن الصحيح أيضاً ان صفات وخصائص الانسان، صانع التاريخ الأول، لم ولن تتغير.

لذا فلن أتوقف سوى أمام بعض المحطات المميزة في تاريخ هذه المؤسسة، محطات تقرأ من جديد وتبرز أصالتها وتؤكد على حقائق وثوابت مواقفها وسياساتها.

(*) مدير كلية الآداب ـ استاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية.

١ ـ موقف الضباط والجنود اللبنانيين من الانتداب الفرنسي.

كانت معاهدة ١٩٣٦ بين لبنان وفرنسا قد نصت على انشاء جيش لبناني وطني بإشراف بعثة فرنسية تتولى تدريبه وتسليحه، وهذا يعني مصادرة القرار العسكري من المؤسسة العسكرية اللبنانية وبالتالي مصادرة القرار الوطني الاستقلالي، وقد قامت فرنسا إثر ذلك، بفصل العناصر اللبنانية عن العناصر السورية تمهيداً لقيام الجيش اللبناني والسوري، وأخذت منذ مطلع ١٩٣٧ بتشكيل فصائل لبنانية، كان من المفترض أن تكون نواة الجيش اللبناني الوطني، تمهيداً لمنح لبنان استقلاله كما نصت على ذلك معاهدة ١٩٣٦، لكن سلطات الانتداب رفضت تسليم الفصائل الوطنية إلى السلطات اللبنانية، مبقية إياها تحت أمرتها واستمرت في عرقلة تنفيذ تلك المعاهدة.

وخلال الحرب العالمية الثاني التي اندلعت عام ١٩٣٩، باتت فصائل القوات الوطنية تحت أمرة حكومة فيشي عام ١٩٤١. واضطرت بطبيعة الحال، إلى التصدي لقوات الحلفاء الانكليز وقوات فرنسا الحرة، وظهرت بسالة الجنود والضباط اللبنانيين وكفاءتهم في تلك المعارك، مما دفع بالفرنسيين للتفكير بتشكيل وحدة لبنانية تحارب إلى جانبهم في أوروبا...

كانت فصائل القوات الوطنية التي هي امتداد لتلك الفرق التي شكلها الفرنسيون خلال الحرب العالمية الأولى للراغبين في القتال ضد الدولة العثمانية، والتي تشكلت في البداية تحت شعار التخلص من تلك السيطرة، وعلى أمل أن يكون التعاون مع الغرب طريقاً للحصول على الاستقلال، قد تبينت نوايا الفرنسيين في استعمار هذه البلاد التي باتت العوبة في أيدي الدولة المنتدبة لحماية انتدابها وقمع معارضيها.

هكذا وجدت هذه القوات نفسها طرفاً في القتال الدائر بين القوات الفرنسية التابعة لحكومة فيشي والقوات البريطانية والفرنسية الحرة للسيطرة على لبنان، أي في صراع لا علاقة لها به. فأخذت بالتململ، في الوقت الذي برزت فيه نية الفرنسيين بتشكيل وحدة لبنانية لتحارب إلى جانبهم في أوروبا، وكأنه لم يكفهم استغلال هذه القوات الوطنية في صراعاتهم ووضعها في وجه معارضيهم المحليين، بل أيضاً أرادوا استعمالها واستغلالها في معركة خارج بلدهم وفي حرب ليست حربهم، فيما كانت حربهم الحقيقية في السعي والعمل والنضال من أجل تحقيق الاستقلال التام.

كان التيار الاستقلالي قد بدأ يقوى عند اللبنانيين منذ الثلاثينات. وابتداء من عام ١٩٣٦، وكما يقول الشيخ بشارة الخوري، تغير وجه لبنان السياسي، وسرت في البلاد روح جديدة وبدأ اللبنانيون يطالبون بالاستقلال وانهاء الانتداب.

إن نمو الوعي الوطني والرغبة في دعم مسيرة تحقيق الاستقلال، دفعا بالضباط اللبنانيين التابعين للجيش الفرنسي عندما سمعوا بنية الفرنسيين تشكيل فرق منهم

للقتال في أوروبا، إلى الدعوة لعقد اجتماع في بلدة نوق مكايل في تموز ١٩٤١ أعلنوا خلاله رفضهم الخضوع لسلطة أية حكومة غير وطنية، واقسموا اليمين بعدم القبول بالخدمة الا في سبيل لبنان وتحت رايته وبقيادة حكومته الوطنية، رافضين أن يكون الجيش اللبناني طرفاً في الحرب الدائرة بين الفرنسيين التابعين لحكومة فيشي، من جهة، أو الفرنسيين التابعين لحكومة فرنسا الحرة وحلفائهم الانكليز من جهة أخرى.

وجاء في هذا البيان الذي سيعرف بالوثيقة التاريخية ما نصه: «نحن الموقعين أدناه ضباط القطع اللبنانية، نتعهد مقسمين بشرفنا اننا لن نقبل الخدمة الا في سبيل لبنان وتحت رايته، على أن لا يكون لنا علاقة الا مع حكومته الوطنية، وأن نعمل لأجل تحقيق هذه الأمنية إلى ما شاء الله، وكل من يسلك غير هذا الطريق يعتبر خائناً ويشهر به ككذا...

٢٦ تموز ١٩٤١».

وقد وقع هذه البيان ـ العريضة، ٢٤ ضابطاً من مختلف الرتب كانوا يشكلون هيئة الضباط الأساسية في القطع اللبنانية.

لقد حملت هذه الوثيقة جملة من الدلالات:

ـ أعلنت بشكل حاسم موقف الضباط والجنود إلى جانب السلطة الوطنية باعتبارها قيادتهم الحقيقية، ورفضهم للقيادة الفرنسية الأجنبية، وفي هذا دعم كامل وقوي للحكومة الوطنية في نضالها لتحقيق الاستقلال الكامل.

ـ جاءت هذه الوثيقة بمثابة انذار وتهديد للدولة الفرنسية المنتدبة بالعصيان اذا ما دُفعت هذه القوات لمعارك ومواقع ليست في سبيل لبنان وتحت رايته.

هذا الموقف الاستقلالي والصلب الذي عبرت عنه نواة جيش لبنان المستقبل سيتكرر بصورة أقوى بعد عامين من تاريخ الوثيقة التاريخية، ففي لحظة اشتداد الصراع بين لبنان وفرنسا واعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة وبعض الوزراء، ونقلهم إلى راشيا، في ١٠ ـ ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣، عقد ضباط أفواج القناصة الأول والثاني والثالث في معسكر ضهر البيدر وعين الصحة اجتماعاً سرياً وقرروا فيه الزحف إلى بيروت لمساندة الشعب والانضمام إلى الحكومة الوطنية. ولا شك إن هذا الموقف للقوات الوطنية اللبنانية قد ساهم، اضافة للموقف الشعبي والحكومي والخارجي، في دفع الفرنسيين للافراج عن رجال الدولة المعتقلين والاقرار بالدستور اللبناني كما جرى تعديله لجهة تكريس استقلال لبنان بصورة ناجزة وتامة.

تبع ذلك تحقيق انجاز آخر هام جداً، وهو فصل الفرق العسكرية اللبنانية عن الجيش الفرنسي. ورغم صعوبة المفاوضات حول هذا الموضوع والتي استمرت طوال العام ١٩٤٤ والأشهر الأولى من العام ١٩٤٥، فقد أدت إلى تسليم الوحدات العسكرية اللبنانية إلى الحكومة اللبنانية ابتداء من أول آب ١٩٤٥ تاريخ قيام الجيش اللبناني المستقل.

٢ ـ دور الجيش في الدفاع وحماية الدولة والشعب.

لقد «جاءت ولادة المؤسسة العسكرية اللبنانية ولادة طبيعية تزامنت مع قيام دولة الاستقلال الوطني وازالة مخلفات المراحل السابقة». «ورفض مؤسسو الجيش اللبناني عام ١٩٤٥ فكرة الفرق الطائفية والعرقية والقبلية التي روج لها الفرنسيون طوال فترة انتدابهم، وبالغوا في الحرص على رفض أي شكل من أشكال الطائفية والعرقية والمذهبية داخل المؤسسة العسكرية اللبنانية».

كما أدرك هؤلاء المؤسسون طبيعة التركيبة اللبنانية، وعمدوا إلى ابعاد الجيش عن النتائج السياسية التي تفرزها هذه التركيبة من صراعات داخلية، مؤمنين بان مهمة الجيش هي حماية الدولة كمؤسسة وليس حماية نظام هذا الرئيس أو ذاك أو هذه الحكومة أم تلك.

كان من الطبيعي اذاً، أن يلتزم الجيش السياسات التي تنتهجها قيادته السياسية المتمثلة بالمؤسسات الدستورية، في ما خص القضايا العربية. ولم يتوان الجيش اللبناني لحظة عن القيام بأي دور يوكل اليه، على هذا الصعيد، بدءاً من المشاركة القتالية في حرب فلسطين ١٩٤٨ إلى التنسيق العسكري الكامل مع سوريا في الوقت الراهن.

وبتحديد أكثر فإن الجيش اللبناني منذ نشأته وحتى اليوم لم يكفّ عن تأكيد التزامه بمسألتين مركزيتين:

ـ الأولى: خضوعه لسلطة الشرعية الدستورية والتزامه الدفاع عنها وحمايتها ومساندتها.

ـ والثانية: دوره في حماية الوطن والشعب والمؤسسات. فالجيش هو لكل لبنان ولكل الشعب اللبناني.

ولقد قدم الجيش خلال تاريخه الدليل تلو الآخر على تمسكه بهاتين القاعدتين ـ القناعتين.

فـ«خلال الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد سنة ١٩٥٢ بسبب رغبة الرئيس بشارة الخوري البقاء في الحكم ورفضه مطالب المعارضة بوجوب استقالته، لم يستطع الرئيس بشارة الخوري الوقوف بوجه ضغوط المعارضة سواء بتأليف حكومة قوية أو بالحصول على تأييد الجيش لضرب المعارضة».

ويروي الرئيس بشارة الخوري في مذكراته إن قائد الجيش أبلغه بانه «وأركان حربه يخشون من عواقب نزول الجيش إلى الشوارع وإن المساعدة الممكن أن يقدمها الجيش لا تتجاوز حد قمع التظاهرات فيما اذا عجز الدرك عن قمعها. عندها فهم الرئيس الخوري إن قائد الجيش ليس مستعداً لاستخدام قواته ضد المعارضة»، وكان من نتائج ذلك أن استقال الرئيس بشارة الخوري وتم انتخاب كميل شمعون رئيساً جديداً، فأقر في خطاب

تنصيبه أمام مجلس النواب بحكمة قائد الجيش الذي جنب البلاد كارثة صراع دموي.

ويعلق أحد الباحثين الأميركيين في كتابه حول «السياسة في لبنان» بأن هيبة واحترام الجيش اللبناني قد ازدادت عند اللبنانيين منذ أن رفض دعم نظام بشارة الخوري بوجه معارضيه. ويفسر العميد الركن فرنسوا جينادري موقف الجيش بانه (أي الجيش)، المنتمي إلى كل الفسيفساء اللبنانية، أراد الانتماء إلى كل الشعب اللبناني وليس إلى فئة معينة.

ولقد تكرر هذا الموقف، الرافض لاستعمال الجيش في الصراعات الداخلية، مرة ثانية خلال أزمة ١٩٥٨. فمع «ان الجيش اللبناني كان قادراً على التصدي للثورة، الا أن قائده اللواء فؤاد شهاب أصر على أن الجيش اللبناني لا شأن له في دعم موقف العهد ضد المعارضة، بل إن مهمته تقتضي الدفاع عن البلاد ضد الاعتداء الخارجي والحفاظ على الأمن الداخلي عند الحاجة. لذلك، حين دعي إلى استخدام قوى الجيش للقضاء على الثورة، لم يوافق الا على منعها من الامتداد. إن عدداً غير قليل من الباحثين والكتاب اللبنانيين والأجانب الذين تطرقوا لأزمة ٥٨ في مؤلفاتهم، أكدوا صوابية موقف الجيش المنطلق أساساً من حرص قيادته على وحدة الجيش ووحدة الشعب. والحق كما يقول العميد الركن فرنسوا جينادري، إن الجيش اللبناني لم يعص الأوامر سنة ١٩٥٨، بل أطاع ضميره يوم حافظ على دوره تجاه الشعب الذي ينتمي اليه. وبكلام آخر، إن الجيش خلال أزمتي ٥٢ و٥٨ يوم كان عليه أن يختار بين واجب الطاعة للسلطة المدنية وواجب حماية الشعب والانتماء للوطن والأمة، اختار انقاذ وحماية الدولة والشعب اللبناني على حماية وانقاذ حكومته.

فالحقيقة، إن الجيش في موقفه خلال أزمتي ٥٢ ـ ٥٨ قد التزم بواجبه الأساسي أي الدفاع وحماية الدولة والدستور والشعب.

وعلى هذه القاعدة، لم يكن الجيش في يوم من الأيام جيشاً انقلابياً، حتى في أوج فترة صعود ظاهرة الانقلابات العسكرية في العالم الثالث. والمحاولة الانقلابية التي وقعت سنة ١٩٦١، لم يشارك فيها سوى عدد قليل جداً من العسكريين الحزبيين المنتمين إلى الحزب الذي قام بتلك المحاولة الفاشلة.

اذا كانت معركة المالكية في فلسطين سنة ١٩٤٨، المعركة الهجومية الوحيدة التي خاضها الجيش اللبناني بأوامر من السلطة الوطنية وعلى قاعدة التضامن العربي ودرء الأخطار المشتركة، فلقد استمر وفي أحلك الظروف وأشد الأوقات صعوبة في الدفاع عن أرض الوطن ببطولة وفداء كاملين، رغم التفاوت الهائل في ميزان القوى مع العدو الاسرائيلي. وكان موقفه في التصدي للاجتياح الاسرائيلي سنة ١٩٧٢ مثار اعجاب العالم. وكان لضراوة المعارك ان أطلق عليها الصحافيون الأجانب صفة «اليوم السابع لحرب الأيام الستة». وقدم الجيش ما يزيد عن ثلاثين شهيداً في هذه المعارك دفاعاً عن أرض

الوطن. وسيتكرر هذا الموقف الدفاعي البطولي للجيش أمام كل محاولة للاسرائيليين لاجتياح أراض لبنانية والتعدي على شعبه..

واذا تجاوزنا الحالة الشاذة التي عاشها لبنان خلال الحرب العبثية التي مر بها، فبإمكاننا ملاحظة دور الجيش الهام منذ عودة السلم إلى البلاد ونجاحه الكبير في القيام بكافة المهام الأمنية وغيرها، التي كلفته بها القيادة السياسية، بانضباط وحزم وحسن تنفيذ.

إن جيشاً مدركاً للواقع اللبناني، رافضاً الانزلاق وراء مصالح السياسيين، مميزاً بدقة بين المصالح العليا للدولة والشعب ومصالح الأفراد أو الجماعات على اختلافها، واضعاً نصب عينيه حماية الدولة ومؤسساتها وشعبها، إن جيشاً كهذا وكما أثبتت التجربة التاريخية، لن يكون فقط أحد دعائم الدولة بل سياجاً يحميها ويحمي شعبها من كل المخاطر الخارجية والداخلية.

الجيش والمؤسسات

د. عبد الله فرحات(*)

إن الجيش مؤسسة وطنية تتمتع بوضع خاص، إن على المستوى القانوني أو على المستوى التنظيمي والاجتماعي.

إنه مؤسسة مستقلة ادارياً بموجب النصوص الدستورية والتشريعية.

ولعل هذا الاستقلال مرده، ولا شك، إلى الدور التاريخي الذي لعبته الجيوش في بناء الأمم.

إنما لا يُمكن فهم هذا الاستقلال إلا من خلال مشاركة المؤسسة العسكرية في ولادة الأمة والمحافظة على كيانها.

لذا من الواجب الوقوف على أوجه الخصوصية للمؤسسة العسكرية، خصوصية زادتها انفتاحاً ومشاركة في الحياة الوطنية.

١ ـ الجيش مؤسسة مستقلة وفاعلة في الحياة

منذ القدم والجيوش عامة حريصة على استقلالها الداخلي. ولعل بُعدها عن السياسة أقصاها عن التجاذبات والتيارات السياسية الداخلية، وبالتالي جنبها في كثير من الأحيان العثرات الوطنية.

وقد يصح بهذا الوضع الخاص صفة التمايز، تمايز كرّسه الدستور والنصوص التشريعية بشكل عام. إنما العنوان الأكبر للتنظيمات القانونية يبقى مبدأ التزام الجيش بتوجيهات السلطة السياسية.

(*) أستاذ محاضر في جامعة القديس يوسف.

أ ـ استقلال الجيش من حيث المبادىء العامة والقوانين وتنسيقه مع باقي السلطات

يلتزم الجيش بالتوجهات السياسية العامة. فالجيش عامة، لا الجيش اللبناني بشكل حصري، خارج حالات الطوارىء التي يجد فيها نفسه ملزماً قانوناً بالتدخل، اتجه نحو استقلالية حيادية ايجابية مترفعة عن السياسات الداخلية الضيقة حتى قيل فيه إنه «الصامت الأكبر».

إنما انكفاؤه عن الحياة السياسية استتبع تمايزاً خاصاً، رسم تخوم عالم مغلق أثار ويثير اعجاب المدنيين دوماً، وأيضاً فضول الدارسين والباحثين والمنكبين على الشؤون العامة.

وقد تمكنت قيادات الجيوش عالمياً بهذا التمايز والاستقلالية لسببين:

ـ **السبب الأول:** تاريخي يعود لاندماج السلطة السياسية بالسلطة العسكرية، والأمثلة التاريخية على ذلك جمة. فالاسكندر المقدوني كان على رأس السلطة السياسية، ومحرك الجيوش وقائدها التكتيكي والميداني. وفي الامبراطورية الرومانية، كان القائد العسكري الروماني دائماً حاكماً للمقاطعات. ومع تطور المفاهيم السياسية والقانونية، جاءت ردة الفعل تمييزاً بين السلطتين وإن بقيت القوى المسلحة تحت الاشراف السياسي للسلطة المدنية.

ـ **السبب الثاني:** سبب اجتماعي قائم على غيرة العسكريين على عالمهم الذي أرادوه مختلفاً عن المجتمع المدني: أكثر تنظيماً وشفافية وتجرداً... ولعل فعالية الجيوش تقوم على هذا الاختلاف. إن المجتمع العسكري مغلق على كل التأثيرات الاجتماعية والاعلامية، ويتمتع بشخصية معنوية مستقلة لم يقرها القانون بشكل وضعي إنما كرستها التقاليد والحياة العملية.

ب ـ تمايز المؤسسة العسكرية وتكاملها مع باقي المؤسسات الوطنية

للجيش وجه تنظيمي خاص متمايز عن غيره من المؤسسات الوطنية الرسمية، إنما يبقى الوجه الآخر للتمايز هذا، التعاون والتكامل مع المؤسسات الأخرى ضمن اطار مشاركته في بناء الأوطان. ويتجلى ذلك بصورة خاصة على المستوى الاداري، القانوني والقضائي، التقني، الاجتماعي، الاعلامي والاكاديمي.

أولاً: التمايز الاداري للمؤسسة العسكرية

يتمتع الجيش بتنظيم اداري خاص يقوم على هرمية تراتبية. فقانون الدفاع الوطني قد وضع في أعلى الهرم قيادة فردية وقيادة جماعية، القيادة الفردية متمثلة بقائد الجيش

والقيادة الجماعية بالمجلس العسكري. إنه التكامل في الثنائية، إذ توزّعت المهام بشكل حصري في نصوص قانون الدفاع الوطني.

إذاً إن الإدارة الذاتية L'auto-gestion نابعة ولا شك من تماسك المؤسسة كجسم واحد يتحرك بشكل مستقل ومتناغم مع أهدافه الدستورية والقانونية.

ثانياً: التمايز القانوني القضائي للمؤسسة العسكرية

للجيش قضاء عسكري بأحكام خاصة يخضع لها مدّعى أو مدَّعي عليهم، ويتميز القضاء العسكري عن القضاء المدني في أن أصول المحاكمات لديه تختلف عن أصول المحاكمات المدنية وحتى الجزائية العدلية. والقضاة لدى القضاء العسكري هم عسكريون يرأسون المحاكم، أو يشتركون فيها كأعضاء مستشارين. وللفصل بين القضاء العدلي والقضاء العسكري عبرة ولا شك، ألا وهي حصر الصلاحية في حالات تهديد الأمن العام وقوانين الأسلحة والاتصال بالعدو بالمحاكم العسكرية.

من هنا، نستخلص نتيجتين:

النتيجة الأولى: إن الجرائم المذكورة آنفاً، على أهميتها، كان لا بد من اخضاعها لمراجع قانونية وقضائية خاصة، ومن غير القضاء العسكري حري بهذه المهمة؟

النتيجة الثانية: استقلال المؤسسة العسكرية قضائياً وقانونياً، جزء من تمايزها واكتفائها بذاتها.

ثانياً: التمايز العلمي والتقني للمؤسسة العسكرية

يتجلّى هذا التمايز في الأبحاث العلمية والتقنية التي يمكن أن تجريها المؤسسة العسكرية. فقد ابتدعت بعض الجيوش، خاصة في القارة الأوروبية والولايات المتحدة منذ عام ١٩٦١، نوعاً من العقود سمته «عقد الأبحاث»، تمكنت من خلاله أن تجمع عدداً كبيراً من الباحثين الجامعيين في كل أنواع الاختصاصات العلمية والستراتيجية. مثالاً على ذلك أن فيروس الأبولا الذي ضرب بعض البلاد الافريقية أخيراً، تم اكتشافه وتحديده في مراكز أبحاث علمية ومختبرات تابعة للجيش، ويتم السعي حالياً لإيجاد دواء له، في هذه المختبرات.

وبما أن المؤسسات الاقتصادية، ومن أهمها الصناعية، لعبت وتلعب في أواخر هذا القرن دوراً أساسياً في تحديد مصير الأمم، فإن الجيوش في الدول الصناعية ولجت هذا الميدان وحققت ما سمّي بـ «المجمعات العسكرية الصناعية» «Les complexes militaires-industriels».

إنها هيكلية جديدة ضمت القادة العسكريين والصناعيين والباحثين. مما يعطي في الوقت عينه استقلالية اقتصادية وعلمية للمؤسسة العسكرية ومشاركة فعّالة في رسم مستقبل الأمة، خاصة وأن الاستثمارات الكبيرة في مجال الأبحاث عامة، علمية كانت أم انسانية، تُعتبر استثمارات غير منتجة على مدى قريب أو متوسط، وبالتالي مرهقة للميزانية العامة والميزانيات الخاصة إن بالنسبة للشركات التجارية والصناعية أو بالنسبة للمؤسسات الأكاديمية أو الجامعية. لذا فإن تبنّيها من قبل الجيش يبرّر اغداق الأموال من أجلها مما قد يؤدي إلى سياسات اقتصادية، علمية وانسانية ناجحة على مدى متوسط أو بعيد.

والتقارب ما بين الجيش والمؤسسات المدنية، يقود ولا شك إلى نوع من التكامل مؤداه اطلاع العسكريين على كثير من القطاعات، والمامهم بها، مما يتيح لهم انخراطاً أكيداً في الحياة المدنية بعد انتهاء مهامهم العسكرية.

رابعاً: التمايز الاعلامي للجيش

يتجلى هذا التمايز في أن للجيش اعلاماً خاصاً يتمحور حول:

ـ الاعلام الشعبي الاخباري

ـ والاعلام التثقيفي المتخصص.

غير أن هذا الاعلام عنصر تفاعل بين المؤسسة العسكرية والمجتمع بشكل عام، يتجلى من خلاله انفتاح الجيش على المجتمع على مستويين:

ـ يتوجه الاعلام العسكري إلى المجتمع الوطني عامة وليس إلى العسكريين وحدهم.

ـ يشارك العسكريين الاعلاميين مدنيون، إن في ادارة المؤسسات الإعلاميَّة أو في الكتابة والبحث وإبداء الرأي.

إنه تعاون وتكامل اختارته المؤسسة العسكرية طريقاً في مسارها الوطني.

خامساً: التمايز والتكامل الأكاديمي للمؤسسة العسكرية

للمؤسسة العسكرية مؤسساتها الأكاديمية، وأهمها المدرسة العسكرية، المدرسة الحربية والمعاهد والكليات العسكرية.

إن الاستقلالية الأكاديمية للجيش مهمة لأنها تُخضع المناهج الأكاديمية لنظام خاص قوامه مواد علمية محض وعلمية انسانية كما باقي المناهج الأكاديمية. غير أن المهام العسكرية تفترض معلومات وأبحاثاً اضافية في علوم خارجة عن مألوف التعليم الجامعي: كعلم الستراتيجيا، والجيوسياسة... وتفترض خاصة مهارات لا توفرها أية مؤسسة أكاديمية غير عسكرية متعلقة باستعمال الآلية الحربية والتقنيات الفنية إن براً أو جواً أو بحراً.

لكن من البديهي أن تتكامل الأكاديمية العسكرية مع الأكاديميات الأخرى، وتكون شهادتها مكملة لغير شهادة تعطيها الجامعات المدنية. علماً أنَّ بعض الشهادات الجامعية تخول أصحابها دخول المؤسسة العسكرية. فالتبادل العلمي ضروري بين الجامعات المدنية والعسكرية، إن من حيث المعلومات أو المناهج الحديثة أو من حيث تبادل المحاضرين.

إن التبادل الأسمى هو التبادل العلمي وتعريف الطلاب بالمؤسسة العسكرية، من خلال تنظيم زيارات دورية لهم لمواقع وثكنات الجيش كما تفعل القيادة الحالية، وهذا على جانب كبير من الأهمية، ويؤدي ولا شك إلى اتصال دائم وتفاعل بين مجتمع الغد والمؤسسة العسكرية.

الجيش مؤسسة منفتحة على كل المؤسسات

يبقى الجيش المؤسسة الأكثر انفتاحاً على مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص. ويتجلى هذا الانفتاح، أولاً، بارتباط الجيش ادارياً بالسلطة السياسية التنفيذية والتشريعية (وذلك أمر بديهي إذ ان الميزانية العسكرية جزء من الميزانية العامة التي يقرّها المجلس النيابي)، فالجيش على اتصال بوزارات الخدمات كافة (الأشغال العامة، الهاتف، الكهرباء، الآثار، السياحة...) ويلعب دوراً انمائياً أكيداً فيها.

غير أن للمؤسسة العسكرية علاقة وطيدة بغير مؤسسة من القطاع الخاص وعلى كافة الصعد، ودون أن ندخل في تفاصيل علاقاتها بالمؤسسات المصرفية والتجارية والطبية، نكتفي بالقول إن تعامل الجيش مع المصارف هو تعامل عادي، يقوم على عمليات ابداعية وائتمانية وسنداتية كما باقي الأشخاص العاديين أو المعنويين. بعد ان تحدد الوزرات المختصة الميزانية وتصرفها لصالحه. كما أن مصدر استهلاكه للمواد الغذائية والخدماتية وغيرها، هو السوق الداخلي مع توفيره على صعيد آخر خدمات تجارية في اطار تعاونياته، يستقبل فيها العسكريين وغير العسكريين. كما يؤمن الضرورات الاستشفائية في اطار المستشفى العسكري، والتبادل العلمي الطبي مع سائر المراكز الطبية.

إن الجيش في تفاعل مستمر مع المجتمع، وعليه يعتمد قسم كبير من المجتمع اللبناني. لذلك يجب التوقف عند الدور الاقتصادي الاجتماعي للجيش في معرض تحديد دور المؤسسة العسكرية ومكانتها بين سائر المؤسسات.

مع العلم أن تنظيمها وشفافيتها والسهولة في التعامل معها، مشجع وحافز... إنها واحة ثقة... وأمل بالمستقبل على مثالها.

الجيش والدولة

د. ميشال نعمة (*)

هناك شروط أساسية يجب أن تتأمن لكي تستطيع أي دولة أن تحيا وتستمر. من هذه الشروط، اثنان على جانب كبير من الأهمية وهما: الاستقرار السياسي والأمني، والتنمية. وليتأمن هذان الشرطان، يجب أن يكون في مجتمع كل دولة قوى استقرار وقوى يكون على عاتقها مهمة التغيير والتنمية، لا يمكن أن تكون فاعلة إلا إذا تأمنت لها العوامل المادية والمعنوية التي تسمح لها بالعمل.

ويختلف تعريف هذه القوى والعوامل وتحديدها باختلاف المدارس الأكاديمية والايديولوجية التي تعنى بهذا الشأن. ولكن على الرغم من الاختلاف في وجهات النظر، هناك قواسم مشتركة يمكن اعتمادها في تحديد قوى وعوامل الاستقرار والتنمية ومنها:

١ ـ وجود المؤسسات، وهذا يشمل المؤسسات الرسمية (الوزارات ومتفرعاتها، المجلس النيابي ومؤسسة الجيش) والمؤسسات الخاصة بشقيها: أي التي تبتغي الربح كالشركات والمصانع، والتي لا تبتغي الربح مثل الأحزاب، الجمعيات، النقابات... الخ.

٢ ـ الشريحة المثقفة من الناس وعدد المواطنين الذين يُتقنون الحِرف والأمور التقنية.

٣ ـ رؤوس الأموال المتوفرة والموظفة في مشاريع داخلية.

٤ ـ الثقافة السياسية عند الناس (Political culture) والنظام السياسي (Political system).

٥ ـ حجم الطبقات الوسطى.

٦ ـ التركيبة الاجتماعية (Socio-cultural structure).

(*) دكتور في العلوم السياسية، أستاذ محاضر في الجامعة الاميركية في بيروت.

٧ ـ النمط الانتاجي (Mode of Production).

٨ ـ الانفتاح على الخارج وخاصة على الدول الصناعية.

٩ ـ الموقع الجيوسياسي (Géopolitic).

١٠ ـ التمدّن، أي الحياة المدنية (Urbanization).

إذا نظرنا إلى علاقات القوى والعوامل المذكورة أعلاه بعضها ببعض، نر أن مؤسسة الجيش تقوم بدور نشيط في تعزيز هذه القوى والعوامل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و غالباً بصورة ايجابية، إذا توفر المناخ السياسي الملائم لذلك. هذا بالإضافة إلى أن مؤسسة الجيش لها دور مستقل فعال ومؤثر، كونها قوة من قوى الاستقرار وأحياناً قوة من قوى التنمية.

السؤال هو: كيف يمكن شرح علاقة مؤسسة الجيش بكل هذا؟ التاريخ المعاصر يشير إلى أن عدداً كبيراً من الدول أخذت استقلالها، إما قبل الحرب العالمية الثانية بقليل أو بعد هذه الحرب. وكان على هذه الدول، وبعد تجربة طويلة من الرضوخ لإرادة الدول الخارجية التي حكمتها، أن تنتهج مساراً داخلياً يؤمن لها الشروط الضرورية لتستطيع تسيير أمورها بنفسها وبالتالي أن تحكم نفسها بنفسها. وبكلام آخر، على القوى الداخلية في الدولة الحديثة أن تبني ذاتياً مقومات «الدولة» ومقومات «الوطن»، أي «الوطن الحديث» (Modern nation-state). ولا يتم بناء الوطن الحديث بمجهود أفراد في المجتمع، إنما يتم بعد استحداث مؤسسات قادرة على التنسيق وجمع الامكانات المادية والانسانية واستثمارها في بناء دولة حديثة قادرة على التطور والنمو.

والجدير ذكره أن معظم المؤسسات في الدول التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، إن لم يكن جميعها، تم تنظيمها من قبل القوى الخارجية، أي أن هذه الدول الحديثة الاستقلال حظيت بمؤسسات هي من ارادة ومصالح القوى الخارجية. وهذا يشمل طبعاً المؤسسات الرسمية، أي الادارات الحكومية، والمؤسسات الخاصة، أي الأحزاب والمصالح الاقتصادية.

ويُجمع كتّاب علم السياسة على أن أهم المؤسسات التي نشأت في الدول الحديثة العهد هي مؤسسة الجيش، أكانت هذه قد تم تكوينها من قبل القوى الخارجية أم كوّنتها العناصر الداخلية. فمؤسسة الجيش، بالمقارنة مع بقية المؤسسات المدنية، تتحلى بالحداثة والتنظيم والوضوح في تركيبة الوحدات داخلها. وهذا الوضوح داخل تركيبة مؤسسة الجيش يجعل منها كياناً عقلانياً (Rational) يربط بين الوسيلة والهدف، أي أن الوسيلة لها قيمة بقدر ما تستطيع أن تخدم الهدف.

مؤسسة الجيش وعامل التطور والتنمية

ينبغي التنويه بأن تثقيف عناصر الجيش يأخذ الطابع العملاني العلمي والتقني. فالتدريس والتدريب في الجيش واضحا الهدف، إذ ينبغي تكوين عناصر يتميزون بقدرات ومهارات تقنية. ولهذه المهارت التقنية أهمية خاصة في عملية التطور والتنمية في جميع الدول، الصناعية منها والنامية. فالمهارات التقنية عند الفرد تؤثّر في نمط تفكيره وتغيره من انسان تعصف به الأوهام إلى إنسان يعتمد الأسلوب العلمي والتقني في تفكيره. وهذه العناصر التي تنشئها مؤسسة الجيش، تتفاعل مع البيئة التي أتت منها، خلال فترة الخدمة وبعد التقاعد. وهذا التفاعل مع البيئة الاجتماعية، له تأثير كبير في تغيير منهجية التفكير والتصرف عند الناس.

من ناحية أخرى، إن عناصر الجيش التي يتم تنمية المهارات لديها تدخل مباشرة في توفير الخدمات للقطاعات المنتجة الصناعية منها والخدماتية. مثالاً على ذلك، عدد الضباط الذين خدموا في مراكز مهمة في تنمية الصناعات في المانيا، والضباط في الجيش الأميركي الذين ساهموا في تطوير الصناعات الأميركية والصناعات الأوروبية كجزء من خطة مارشال (Marshal plan). والمثل يشمل منظمة حلف شمالي الأطلسي (NATO). كذلك في الدول النامية كالبرازيل، حيث كانت مؤسسة الجيش وراء ربط القوى الانتاجية بالأماكن التي تكثر فيها الثروات الطبيعية، وكانت الوحيدة التي أمّنت استمرار الهنود (السكان الأصليين للبرازيل) في بيئتهم، وأمنت بالتالي الوسائل التي تجعل من هؤلاء الهنود مجموعة تتقرب من الدولة والمجتمع العام، وبالتالي أصبح الهنود يشاركون في التطور الاقتصادي.

وفي اليابان، جعل التطويع الاجباري في الجيش والتدريب التقني المستمر للعناصر، من مؤسسة الجيش، مدرسة تقنية كبيرة خرجت عناصر بأعداد كبيرة تتمتع بذهنية جديدة ومهارات علمية. وعندما بدأت الثورة الصناعية في اليابان، كان هؤلاء الشبان الذين خدموا في الجيش، العامل الأهم الذي سمح للصناعات اليابانية بأن تتطور وتتقدم على غيرها من الصناعات. وهكذا نستطيع أن نقول إن التطور الصناعي في الهند كانت وراءه المؤسسة العسكرية، وكذلك الأمر في الفليبين حيث كان الجيش يعلم ويدرب الناس على كيفية قيادة السيارات والشاحنات، فكان بذلك العامل الأساسي في التقدُّم وتطور الصناعات في هذه البلدان.

مؤسسة الجيش واحترام الدولة

لقد مرّت معظم الدول بفترات فرضت فيها التطوع الإجباري في الجيش. وفي دول العالم النامي كما في دول العالم الصناعي، استطاع الجيش أن «يقولب» الشبان المتطوعين ويجعل منهم أفراداً يفهمون أهمية المؤسسات ويحترمونها، وبالتالي أصبحت ثقافة هؤلاء

الشبان تتحلى بالولاء للدولة والأمة على حساب الولاء للعشيرة أو الطائفة أو القبيلة أو المنطقة. وفي الوقت الذي عجزت فيه المؤسسات المدنية كالمدارس والجامعات عن تنشئة أجيال تؤمن بالوطن والوطنية، استطاعت المؤسسة العسكرية تنشئة هذا الجيل الذي غير نمط العيش في الدول جميعاً.

فإذا كانت المؤسسة المدنية قادرة على بناء دولة، فإن مؤسسة الجيش أثبتت أنها قادرة على بناء وطن.

وحين كانت الطبقات المتوسطة والفقيرة عاجزة عن ارتقاء السلم الاجتماعي لتتساوى اجتماعياً مع الطبقات الغنية، فتحت مؤسسة الجيش الباب واسعاً للطبقات المتوسطة والمعدومة كي يدخل فيها أفراد أثبتوا في ما بعد قدراتهم الفكرية والتقنية، وبالتالي تسلقوا السلم الاجتماعي وأصبحت لهم مكانتهم الاجتماعية والوطنية. فلا فقير ولا غني في الجيش، أفراده يأكلون من الطعام نفسه، ويشربون من الشراب نفسه ويأوون إلى المكان نفسه. لا فرق فيه بين فرد وفرد ولا بين ضابط وآخر. كما أن مؤسسة الجيش تعلم أفرادها أهمية الربط بين العمل والتضحية وبين المكافأة، حين يكتشف عناصر الجيش أن المكافأة داخل المؤسسة العسكرية تأتي نتيجة للعمل والعطاء، بينما تتم المكافأة في المؤسسات المدنية على أساس الانتماء الحزبي أو الطائفي أو العشائري أو المناطقي، وبذلك يزداد ايمان العناصر وولاؤهم واحترامهم للمؤسسة العسكرية وينمو. وسيكون استعدادهم للتأثير على باقي المؤسسات التي أخلت بهذه المعادلة... معادلة المساواة ومكافأة من يستأهل المكافأة سيكون رادعاً أساسياً حتى لا تتمادى المؤسسات المدنية وتخرج عن الخط الأحمر.

علاقة الجيش بالقادة المدنيين

أولاً: هناك ظروف تاريخية تختلف باختلاف الدول. فثمة حالات تكون فيها مؤسسة الجيش الأبرز بين جميع المؤسسات الأخرى. في مثل هذه الحالات، أي عندما يعمّ الارهاب والبطش وانتهاك حقوق الانسان كوسيلة من وسائل السياسيين في المجتمع، تتقدم مؤسسة الجيش على بقية المؤسسات المدنية لتكون مثالاً وقدوة. مثال على ذلك، الدور الذي لعبه الجيش الصيني في تحديث الدولة بين العام ١٩١١ والعام ١٩٥٠، حين نجحت الثورة الشيوعية. وحتى بعد أن أتى الشيوعيون إلى الحكم، كان للجيش الدور الأكبر في تنظيم وجمع المناطق التي تتألف منها الصين الشعبية، وكان له الدور الأهم في ربط وتنظيم القطاعات على تنوّعها، من قطاعات اقتصادية اجتماعية وبيئية. والصين هي مثال صارخ على أن مؤسسة الجيش هي الوحيدة من بين جميع المؤسسات الأخرى التي استطاعت أن تتماسك حين تفككت المؤسسات الأخرى في مواجهة التغير الايديولوجي والاجتماعي الذي شهدته الصين الشعبية، وبالتالي كانت مؤسسة العماد الذي استعمل

لإعادة بناء الكيان المؤسساتي للصين. ولما كان الجيش لا يستطيع أن يستمر طويلاً بدون مؤسسات مدنية تتولى شؤون الدولة، فقد قام الجيش في الصين ببناء هذه المؤسسات لتستلم مهامها. وهناك أمثلة كثيرة مشابهة للصين، حصلت في منطقة الشرق الأوسط حيث كانت المؤسسة العسكرية الوحيدة التي تتمتع بميزات ادارية حديثة.

ثانياً: هناك خوف وذعر عند بعض المثقفين من مؤسسة الجيش. ويعود هذا الخوف إلى حالات عرفتها بعض الدول التي مرت بتجربة قامت بها جيوشها بوضع اليد على السلطة والاستئثار بها، وحرمت المدنيين من التعاطي بالشأن السياسي وحصرت دورهم بالشأن الاقتصادي والاجتماعي. إنما هذا الخوف والذعر عند المثقفين ورجالات السياسة لا مبرر لهما. فالدول التي شهدت مثل هذه التجربة، أي استئثار المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية، كان لها أسبابها. وإذا تعمقنا في دراسة هذه الأسباب، لوجدنا أن هذه الدول هي حالات فريدة من نوعها وأن التدخل العسكري في السلطة كان الحل الأنسب من بين جميع الحلول الأخرى.

وبعيداً عن الاستئثار بالسلطة وخوف بعض المثقفين ورجالات السياسة، فإن المؤسسة العسكرية، لها دور لا يمكن أن نتجاهله. فالجيش في أميركا هو الذي يدير المناطق التي تضربها الكوارث ولكن بطلب من السلطة المدنية، وهو الضمان الوحيد لتعزيز النشاط الصناعي والتجاري وتبادل الخدمات ورعاية مصالح أميركا في الخارج.

كذلك فإن القوة العسكرية السويسرية هي الضمان الوحيد للحياد السياسي الذي تتبعه سويسرا في سياستها الخارجية، والمؤسسات العسكرية في دول العالم النامي هي الضمان الوحيد لاستقلال هذه الدول واستمرارها في صنع قراراتها بنفسها. ففي عالم متغير يؤمن بأن القوة هي أساس في التعامل، ليس هناك أي بديل عن قيام مؤسسة عسكرية قوية وفاعلة. والدولة التي تختار عكس ذلك تكون قد سلّمت نفسها وحرية قرارها للقوى الخارجية.

صورة الجيش في عيده الخمسين

د. نسيم الخوري(*)

يلحظ المراقب أفقياً أن المجتمع اللبناني، وخصوصاً السياسي منه، يطرح أسئلة على نفسه ويجيب عنها أمام صمت المؤسسة العسكرية البليغ والذي شرحته القيادة في أكثر من مجال وأمر لتوضيح علاقتها بالقضايا السياسية وثوابتها في هذا المجال...

يمكن القول في فرضية أولى، إبّان قراءة ملامح صورة الجيش في المجتمع اللبناني، إنه بالرغم من تنافر خطاب السياسيين، فإنها المرة الأولى منذ خمسين عاماً تبدو الصورة أكثر قرباً من صورة الناس أو الوطن. بهذا المعنى، يُسجِّل اقتراب اللبنانيين من الجيش وتلاحمهم معه في مرحلة السلام الداخلي الذي بدا ثابتاً لهم بعد تجارب مريرة دامت عشرين عاماً تقريباً.

يستتبع هذه الفرضية أخرى تشبه الشعور الجماعي، وفيه تنحو الجماعة اللبنانية منحى الجيش أو مجتمعاته العسكرية في هروب مقصود ويأس واضح من المجتمعات المدنية التي تفوق في فوضاها وعشوائيتها مراحل الحروب العبثية الغابرة. فالداخل إلى المجتمع العسكري ينتابه شعور أنه داخل إلى لبنان بمعناه الوطني العملي والخارج منه خارج إلى الغاب. في الوطن الأول تبرز قسمات النظام والقانون والقرار والتنفيذ والحقوق والواجبات، وفي الثاني يتآكل المواطنون في صراعات ليست عسكرية ولكنها مختلفة الأشكال والألوان وفي امتدادات اجتماعية ونفسية للحرب، يترتب عليها بالطبع خروقات دستورية واعتداءات على القوانين والأنظمة والأعراف وانتهاكات لأنظمة المؤسسات وانقلابات في نسق القيم والمعايير، وببساطة كلية تبدو ساحةً إن كان في تعبير الغابة

(*) مدير كلية الاعلام والتوثيق (الفرع الثاني) ـ الجامعة اللبنانية.

فجاجة، والساحة تعبير يستعمله معظم قائلينا الرسميين وغير الرسميين في مجال الكلام عن الوطن... ولكنه تعبير ارتجالي بالطبع!

أرأيتم الفارق الكبير بين ضوابط هذه المساحة التي نقف فيها مجتمعين بعد ٥٠ عاماً من تأسيس الجيش وضوابط الخارج؟ يكفيكم أن تخرجوا من هنا وتسجلوا الفروقات التي لا تحصى... نحن، غير العسكريين، نعاني منها أكثر. بدءاً من هذه الملاحظة الكبرى ننسج الملامح الأساسية للصورة، فيبدو اللبنانيون يحبّون ويرغبون ويتطلعون إلى مؤسسة الجيش دونما أي مغالاة.. فلماذا؟

وما هي الجذور النفسية والاجتماعية الكامنة وراء هذه الانطباعات والاستنتاجات وهل هي فردية علمية وقابلة للتعميم؟ وهل يصح هذا الكلام خلال نصف القرن الماضي. أم أنه مختص دوماً بطابع القيادة التي تدمغ هذا التاريخ بنهج وتطلع متميزين؟ كيف تتكوّن صورة هذه المؤسسة العسكرية في أذهان الناس وما هي عناصرها ووسائلها؟ من يرسمها وينفذها وكيف؟ هل هي من مهمات مديرية التوجيه فقط أم أنها على ارتباط وثيق بكل فرد وضابط ورتيب من أهل هذه المؤسسة، كل من موقعه يلعب دوراً ثابتاً في إبراز هذه الصورة وتكامل عناصرها وتناغمها؟

كيف يقيِّم الاعلامي ميل القيادة الحالية إلى الصمت في وطن الـ ٥٩ محطة تلفزيونية والفارق في عالم من التصريحات والمقالات والبرامج والكم الهائل من الكلام المجوف الذي يشابه الطنين الفارغ؟

وهل نُسقط من كلامنا المبدأ الإعلامي الذي يرى في الصمت أحياناً كثيرة بلاغةً وإفصاحاً أقوى من أي كلام حتى لا نتهم بالمحاباة؟

لسنا في مقام يسمح بالإجابة على هذه الأسئلة وأسئلة كثيرة مجتمعة تطرح في الأذهان وأظنكم تعرفون مضامينها كلها. الأفضل الإبقاء على الأسئلة لأنها تعادل الحياة في لغة الاعلام مقابل الأجوبة التي تعادل الموت لأنها الانتهاء... مجمل الأسئلة تلحُّ في الحاجة إلى منعة الوطن وثباته وكرامته وهي تتطلع إلى الجيش وتتماهى به.

نحن نفهم أن المؤسسة تشيح بوجهها عند الاطراء وهذا من حقها للتجارب المريرة التي ولّدها أهل المباخر والمدائح، وللأثمان الباهظة التي دفعناها من دمائنا ثمناً للتقلب في المواقف والممالأة ومجانية المواقف، لكن لنخرج من هذه الدائرة ولنقل بالعلم والتجربة أمرين:

١ ـ جاء في دراسة أجراها طلابنا في كلية الاعلام والتوثيق أن ٨٤ بالمئة من العينة التي اختاروها من اللبنانيين من مختلف الأعمار والمناطق والطوائف والمذاهب والمهن رأوا أن لا بديل عن الجيش في حماية الوطن والأمن والنظام، وهي دراسة نتركها لمداخلةٍ أخرى.

٢ ـ حماس طلابنا واندفاعهم لقرار/ تجربة تقضي بأن يقوم كل طالب اعلامي عام تخرجه من الجامعة بقضاء فترة تدريبية ولو قصيرة في عهدة مديرية التوجيه، انطلاقاً من قناعة ترى الاعلام سلاحاً فعّالاً في بناء وهدم الأوطان، وترى في مسؤولية الأقلام والألسنة ضرورة وطنية تصان أولا بدّ من صيانتها في احترام عبر ماضينا القريب.

ولا يبدو هذا الكلام عادياً إلاّ إذا تذكرنا أن الجيش ابن المجتمع ومسؤول عن الأمن فيه. إنه منسوج من عاداتنا وتقاليدنا وبيوتنا وأهلنا، لكن منطق الصهر والدمج كفلسفة حديثة العهد وثابتة في نهج القيادة، يحوّل ما هو بصيغة الجمع إلى صيغة المفرد في المؤسسة فيبدو الوطن هو البيت والأهل هم الدستور والمجتمع هو البقعة المنصهرة، وفق ضوابط أمنيّة ملزمة لجميع المواطنين دونها ثالوث آخر هو الشرف والتضحية والوفاء.

هذا لا يعني أن الجيش عالم قائم في حد ذاته، بمقدار ما يعني أن السر كامن في تنفيذ القوانين واحترامها بشكل مغاير للمؤسسات الوطنية الأخرى.

بين المفرد والجمع، تبدو الملامح القاسية في تاريخ الوطن، وتبدو البصمات السياسية واضحة في اهتزاز صورة الجيش في أذهان اللبنانيين طيلة هذا التاريخ. فلا نذكر حدثاً بسيطاً وقع خلال نصف قرن دون أن تتجاذبه باسم الحرية والديمقراطية جهات عدة ومصالح وأفكار متباينة. وهكذا يتحول الحدث من إشكال بسيط أو تحرك طبيعي إلى مسألة سياسية خطيرة ذات تفسيرات واجتهادات وفق مصالح المفسرين والمجتهدين.

لم تصنع السياسة اللبنانية وطناً بقدر ما صنعت مجتمعات طائفية وطبقية ومجمّعات ومجتمعات وتجمعات متفاوتة متناقضة بعيدة عن الوطن الموحد. وقد دفعت الظروف هذه التجمعات والكيانات إلى التصادم والتقاتل والحروب... لكن الجيش بقي في صيغة المفرد قياساً على المؤسسات الوطنية الأخرى.

وهكذا ومن دون الإغراق في التأريخ، تأرجحت صورة الجيش بين **جيش محايد** يصون نفسه في مجتمع متعدد الطوائف بأن «يخضع» للسياسة ولا يفعل شيئاً، إلى **جيش حاكم** تسلّم قائده مقاليد الحكم فاندمج الداخل بالخارج. ولم يسلم الجيش من السياسيين أبداً بحيث بقي موضوعاً خلافياً يُنظر إليه وفق مفهوم ارتجالي، يجعل منه جهازاً ادارياً كغيره من الأجهزة الأخرى وهو مفهوم يتناقض مع أنظمة الجيوش العصرية ومتطلباتها.

بين هاتين الصورتين، نشهد صورة الجيش المسيَّس أو المورَّط في نزاعات داخلية أو المراقب وربما المشارك في مقولات «الأمن بالتراضي»، أو الجيش الضحية أو كبش المحرقة (bouc émissaire) إذ يقحم في صراعات ثم يلام ويؤمر بالانسحاب فيغدو مشابهاً للميليشيا. وقد أدّت به الممارسات السياسية إلى الإحباطات الكثيرة والمطالبة بتجميد دوره أو ربما تحييده.

وكانت النتيجة بالطبع إرباكات ومحطات وطنية بارزة في تاريخنا في نظرة أهل السلطة

إلى الجيش في السياسة وخارجها ومعها وبدونها. والطريف في أمر تحليل علاقة السلطة بالقوة أن حكاية ترشيح قادة الجيش لرئاسة الجمهورية كانت تتم دوماً دون أن يصدر عن أي من هؤلاء القادة ما ينفي الترشيح، تجنباً من أن يُفسَّر هذا النفي زجاً للمؤسسة في سوق السياسة. (العماد فؤاد شهاب ١٩٥٨، العماد اسكندر غانم ١٩٧٠، العماد حنا سعيد ١٩٧٦، العماد ميشال عون ١٩٨٩، العماد إميل لحود ١٩٩٥).

ألا تستوقفنا مثل هذه المفارقات والمتناقضات السياسية لمعرفة آثارها على ملامح الصورة التي نبحث؟

إنها مفارقات حوَّلت المؤسسة إلى وحدات متجانسة مذهبياً ومناطقياً في الأمس القريب، وكادت تفقدها قوتها وهيبتها، فشرذمت بعض أجهزتها، وخسر الجيش بعض معداته، وتوقف تدريبه، وتدنَّت معنويات عدد كبير من عناصره وضعف ولاؤها وانضباطها، وانصرف بعضهم إلى العمل المأجور، أو ارتموا في أحضان المتنفذين والسياسيين، شجَّعهم في ذلك اعلام مضلل لا يعرف عدوه من حليفه، فأساؤوا إلى الكرامة العسكرية، وغدا هذا البعض خائفاً متردداً ضعيفاً في مؤهلاته.

على هذه الصورة تسلَّمت القيادة الحالية المؤسسة العسكرية، وهذه الملامح، على مرارة تذكرها، تجعلنا ندرك جسامة ما تمّ تحقيقه وعظم ما يفترض أيضاً تحقيقه في مؤسسة أقل ما أنجزته انتشال الكيان من حال الضياع والتشرذم، وفرض الأمن.

وإذا ما عكسنا هذه الصورة في زوايا حادة، نرى الجيش مرآة للوطن قوياً موحداً متماسكاً، منضبطاً، حافظاً لدوره وولائه، حاضراً في الجنوب الذي هُجِّر منه، ضامناً لسيادة الدولة وسلامة المواطنين، عصري التطلع، متضافراً في قضايا الاجتماع والانماء وفي رأسها قضية عودة المهجرين، بعيداً وللمرة الأولى من تاريخه وهو في الخمسين عن التوازنات المذهبية والطائفية، وهذا انجاز ضخم تعرفونه ونعرف عنه الكثير ومختصره «الزيح الأحمر» الذي يحصر فوقه أصحاب الكفاءة والقدرة والتضحية. هذا الزيح فاصل أساسي بين السياسة والمؤسسة، وهذا هو العنوان الكبير الذي يمكن اثباته في اعادة بناء الوطن المتكافىء الفرص والظروف بدءاً من مؤسسة الجيش.

بهذا المعنى أرست القيادة فلسفة ثابتة تحاول الانفتاح على المدنيين في مجاراة واعية للجيوش بمعناها المعاصر. وعادت إلى الواجهة أكثر اشراقاً مفاهيم مثل الدولة والحريات يعشقها اللبنانيون. أما كيف تمكّنت القيادة من ترجمة هذه الفلسفة في وقت قصير فإشارة هنا أود أن تكون النقطة الثانية من مداخلتي قبل الإغراق في العموميات، نقصد بها مديرية التوجيه في الجيش.

لقد تمَّ وضع خطة توجيه واعلام، توجيه داخل المؤسسة العسكرية واعلام خارج المؤسسة، وفق أرقى ما وصلت إليه علوم الاعلام والتواصل والعلاقات العامة. واعتبرنا آنذاك بكل بساطة أنها خطة نظرية تحتاج إلى جيش آخر لتنفيذها (عام ١٩٩٠). وإن كان

لا بد من تركيز هذه الخاطرة عملياً فإشارة إلى الهيكلية التي رسمناها لمديرية التوجيه في الجيش اللبناني ووضعناها بتصرف القيادة في ٢٦ نيسان ١٩٩٠، وتحيزنا في آرائنا لعلوم الاعلام علمياً، ولأن التداعيات في المؤسسة قائمة على عدم التوجيه أو التوجيه المضلل ولذا وُضعت أنظمة توجيهية مركزية فعّالة، اعتُبرت فيها مديرية التوجيه مرجعاً أساسياً لكل عمل توجيهي، منها تنبثق الخطط والتوجيهات إلى قطع الجيش كله.

ولو شئنا على سبيل الذكر فقط لا المثال تعداد ما نعنيه بالتوجيه الداخلي والاعلام الخارجي لوجدنا العناوين والأجهزة التالية:

قسم الاستماع، برامج اذاعية، أناشيد وأغان شعرية، مجلة الجيش، مجلة الدفاع الوطني، الجندي الصغير، مضامين الصحف والمجلات ووسائل الاعلام وكل ما له علاقة بصورة الجيش، صياغة نشاطات القيادة ونشاطات الجيش ومتابعتها في وسائل الاعلام، برامج تلفزيونية، أفلام سريعة، وسائل الاعلام وأصحاب الصحف ووكالات الأنباء والعلاقات معهم وعددهم يفوق الوصف، الدعايات والاعلانات، ولوحات الجيش واليافطات، حضور المؤتمرات والندوات ـ المحاضرات، الجامعات والتدريبات، الفعاليات، الواجبات الاجتماعية والمناسبات والنشاطات الرياضية والمباريات، عيد الجيش والاستقلال وحفلات التخرّج وأعياد الأسلحة وعيد العلم والشهداء والاستعراضات، الأوسمة والبزات، والشارات والرايات، خلاصة المحاضرات والدراسات والتقارير والملفات من الداخل والخارج وعلاقتها بصورة الجيش، آداب المجتمع، الثقافة العامة، دراسات، إحصاءات، استطلاعات مشاكل داخلية التوقيت والطاعة والسرية، العلاقات العامة الداخلية، ملفّات الأفراد ومدى ارتباطها بصورة المؤسسة، زيارات القيادة الدورية إلى المناطق والثكنات والاجتماع بالضباط، حفلات لعائلات الشهداء ومشوهي الحروب والمتقاعدين، والتوجيه الداخلي العام والثقافي والمعنوي، وتنظيم أوقات الفراغ حيث لوسائل التوجيه الدور البارز... الخ.

هذا النزر البسيط مما هو في عهدة التوجيه لصيانة وتطوير صورة الجيش، يجعلنا نقول إن مستقبل الجيوش في العالم خلال القرن المقبل يتوقّف على نظرتها إلى الإعلام والتواصل بشكل مغاير تماماً لما نعرفه من محظورات اتصالية تخضع لها الجيوش، وتجعل من كل ضابط أو فرد من أفراد الجيش مرآة لجيشه ورسولاً له في مجتمعه المحلي والعالمي... خصوصاً وأن ثقافة عصرية تبرز في الدنيا سياسية غير تقليدية يشكل بموجبها المجتمع والجيش جزءاً واحداً من دولة القانون.

فأي سياسة نبتغي؟

وأية صورة نثبت للمستقبل؟

4WD

Salamé Cars & Auto Parts

SPARE PARTS NEW AND USED

For Jeep - Wrangler - Cherokee
Blazer S10 - S15
Ford Brongo - Vitara .....

قطع تبديل جديدة ومستعملة لمعظم انواع الجيب

أسعار خاصة لكافة ضباط وافراد الجيش اللبناني

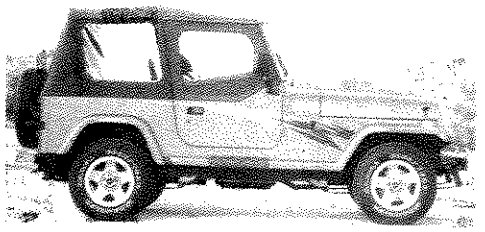

انطلياس – طريق بكفيا – بعد محطة ليبانون اويل – تلفون : ٤١٢٩٧٤ / ٠١

ANTELIAS - BIKFAYA St. - AFTER LEBANON OIL STATION - TEL.: 01/412974

E T S

SAID INDUSTRIES

Reparations de Toutes Sortes Moteurs
& Pompes à Injections Moteurs
Agricoles & Industriels

مؤسسة

سعيد الصناعية

تصليح جميع انواع الطلمبات والبخاخات
وعموم انواع سيارات المازوت والآلات
الزراعية والصناعية

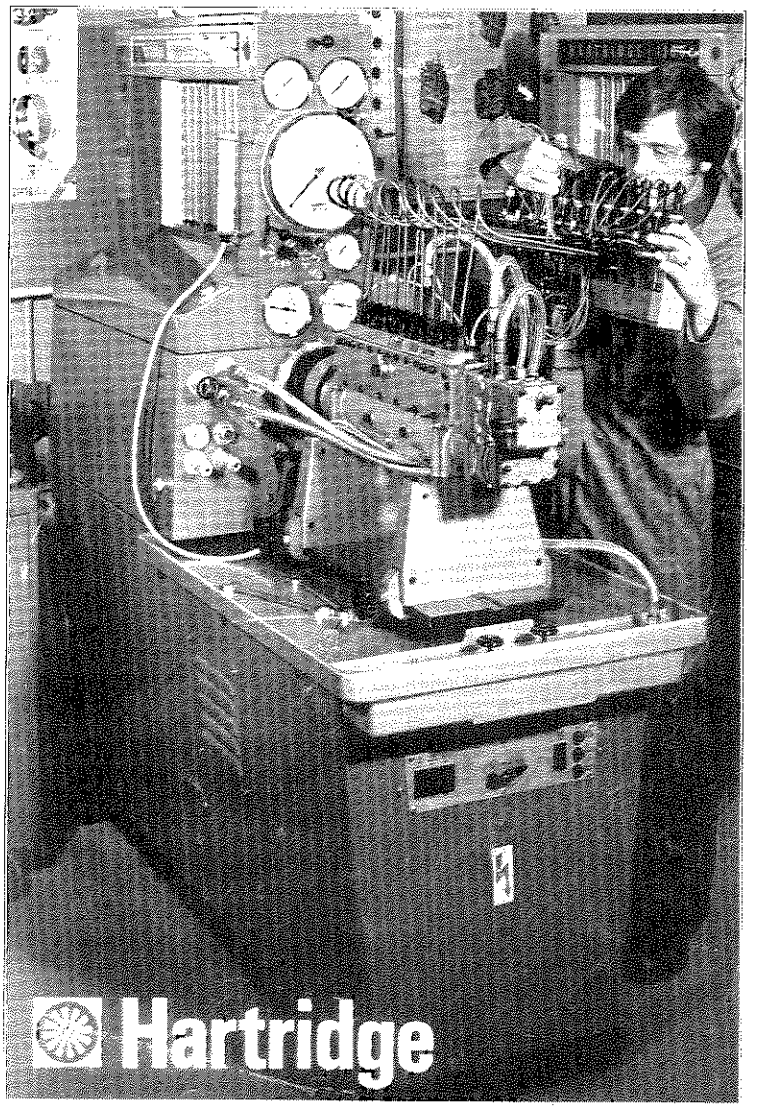

Sad Al-Bouchrieh - Quartier Moudawar - Tél.: 884238 - Fax: 885090 - 887051

سد البوشرية - حي المدور - تلفون: ٨٨٤٢٣٨ - فاكس: ٨٨٥٠٩٠ - ٨٨٧٠٥١ - جهاز: ١٤٣٠٢ - ١٤٤١٨

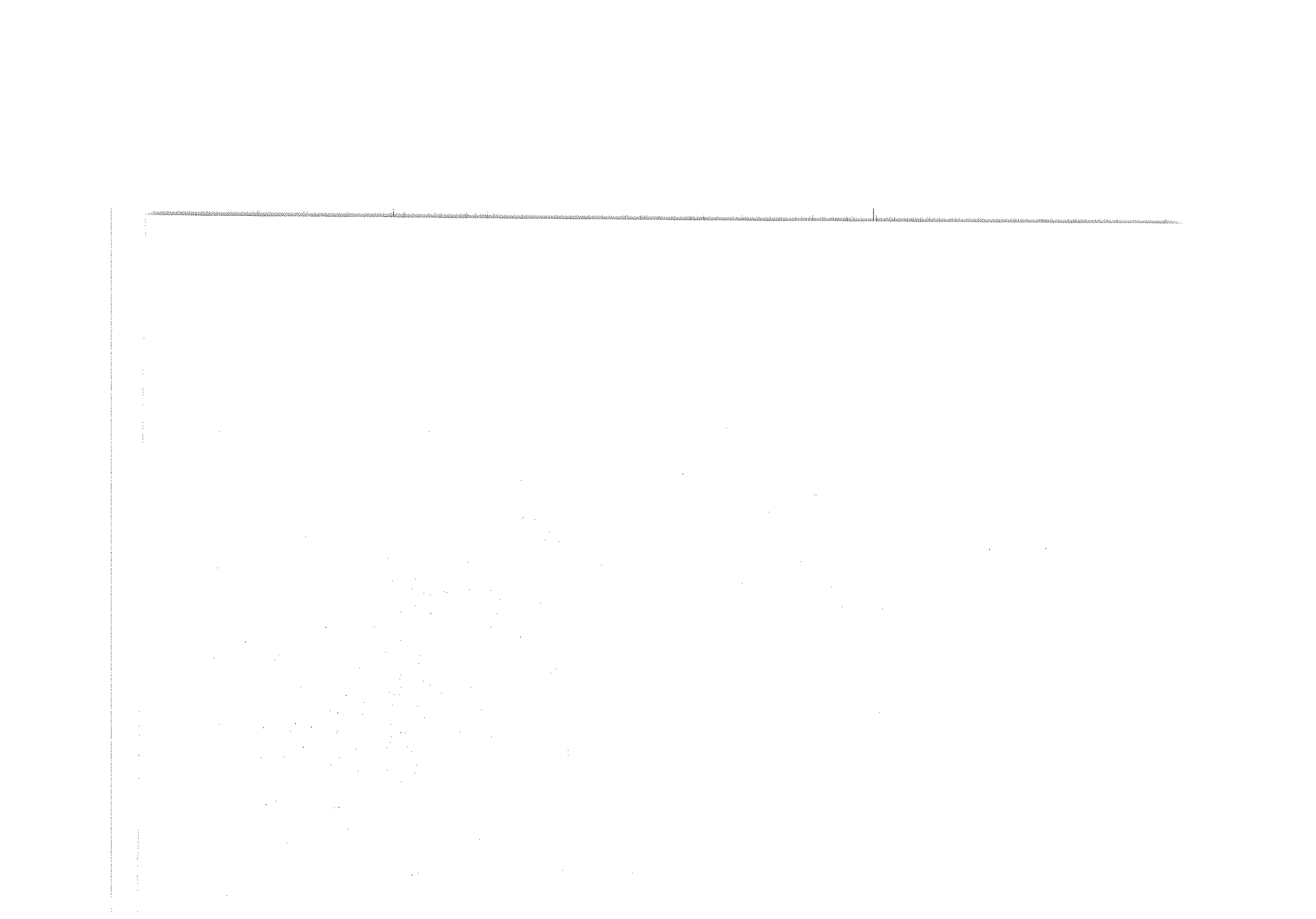

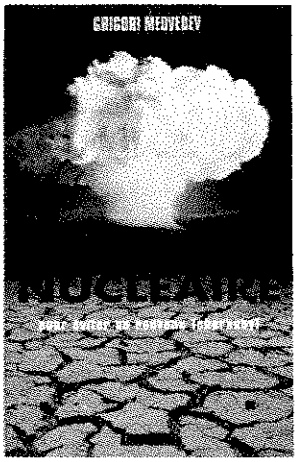

مراجعة كتب

غسان شديد(*)

غريغوري ميدفيديف مهندس نووي شغل مناصب عالية في الصناعة السوفياتية، من بينها رئيس دائرة إدارة الطاقة الذرية في الاتحاد السوفياتي السابق. ولهذا فهو يملك خبرة هائلة في مجال الطاقة الذرية المدنية، خصوصاً وأنه كان عضواً في فريق الخبراء الذين كُلِّفوا في العام ١٩٨٦ بمهمة الكشف على عواقب كارثة تشيرنوبيل.

يقع الكتاب في ٢٢٩ صفحة من الحجم الوسط، وهو من منشورات ١٩٩٥، عن دار ألبين ميشال، باريس، وقد قام بترجمته عن الأصل الروسي لوبا جورغينسون».

«الإسمرار النووي، لتحاشي تشيرنوبيل جديدة» Bronzage Nucléaire, pour éviter un nouveau Tchernobyl عبارة عن ستة فصول مترابطة ضمَّنها الكاتب بقالب قصصي مشاهداته «الرؤيويَّة» من خلال الأعمال التي كُلِّف بها من قبل النظام السوفياتي البائد، وصراعه مع رجال المخابرات والبيروقراطية التي كانت مهيمنة آنذاك على الحكم والناس؛ لنشر كتبه في زمن «لم يكن فيه الكاتب شيئاً! وحدها الرقابة كانت كل شيء».

الفصل الأول: الغرفة الحارة.

الفصل الثاني: الإسمرار النووي.

الفصل الثالث: من دون أوكسيجين.

الفصل الرابع: زماناً طويلاً قبل تشيرنوبيل.

الفصل الخامس: ما بعد تشيرنوبيل.

الفصل السادس: الهجوم.

(*) مجاز في الإعلام ـ علاقات عامة وإعلان، مجاز في اللغة العربية وآدابها. رئيس تحرير «الدفاع الوطني اللبناني».

الفصل الأول: الغرفة الحارة

والغرفة الحارة هي الموجودة في قلب المفاعلات النووية، وتحتوي قطع البلوتونيوم الصغيرة التي يعني احتكاكها ببعضها الإنفجار الكبير.

«سيرغي»، البحّاثة في إحدى المعاهد العلمية، يتحكّم، أو يحاول التحكّم، بالعتلات اليدوية داخل الغرفة الحارة أو «غرفة الموت». كان يوم انفجار تشيرنوبيل، يقرّب من بعضها بهدوء قطع البلوتونيوم الصغيرة، جاهداً نفسه حتى لا تحتك ببعضها فتولّد انفجاراً يؤدي إلى موته.

في هذا الوضع الحرج والمرعب، تُراود «سيرغي» أفكار في الإنسان والوطن والكون والمجرّات لم تكن تخطر بباله من قبل.

«ماذا نحن؟ خثارة نتنة من المواد الحية؟ إن ماهيتنا الحية المفكّرة لا تمثّل شيئاً إذا ما قيست بالكون الجامد الذي ينكمش ويتمدّد خالقاً بذلك طاقة هائلة مولّدة، ولكن هدّامة أيضاً. ذاك أن تلك القوة الضخمة تشتمل على شر يوازيها ضخامة.

والدماغ... خمسة مليارات من الجماجم. خمسة مليارات من المجرّات الصغيرة. كون بكامله مختصر في حجم دماغ ومحجوز في جماجم. وهذا ليس بشيء حيال حجم الكون!».

وفجأة... وميض أزرق، وإشعاعات كافية لقتل عشرين بشري.

«سينيتسين» الذي كان يُجري أبحاثه على الأرانب والفئران، و «سورمين» التوّاق إلى أبحاث على البشر. حتى وإن كان أولئك النماذج يلفظون أنفاسهم من تأثير الأشعة، فالمهم فيهم الحالات النادرة للالتهابات الحادة التي تتسبّب بها الأشعة. إذ لا يكفي وصف تطوّر المرض، بل ينبغي عرضه مباشرة على التلامذة، وذلك... بتصويره بكل برودة أعصاب. وهذا، برأي «سورمين»، دور العلماء. ثم هناك العجلة، العجلة ليسبق الآخرين في أبحاثه، مهما كان الثمن، وليتفوّق على البحاثة الأميركيين والفرنسيين والانكليز... حتى ولو حصل ذلك على حساب الإنسان.

«ديما بروستاكوف» الذي قُبل طلب تطوّعه لإجراء الأبحاث النووية عليه، بغية تحصيل بعض المال للزواج ممن يُحب. لا يهم موت «سيرغي» المروّع والمصوّر فيلماً يشاهده المسؤولون ورئيس الإدارة العامة، بل المهم أن يكون المتطوّع مستعدّاً للموت في سبيل العلم، أي أن يتلقّى، كفأر المختبرات، حقنة دواء اختباري ومن ثم التعرّض للأشعة القاتلة... وانتظار ردات فعله التي قد يكون الموت أحدها، أو بالأحرى ردة الفعل الوحيدة!

الفصل الثاني: الإسمرار النووي

قاعات المركز النووي الباردة تعبق برائحة كريهة ويتحكّم بها الجمود، وكأن مرضاً خطيراً نزل بها. كيف لا وقلب

المفاعل النووي معطَّل بسبب إهمال أحد العاملين فيه. إصلاحه يتطلَّب خبرة وأعصاباً من فولاذ وخصوصاً استعداداً لبذل النفس في سبيل ذلك. عصبة من الرجال فقط تملك تلك المزايا. «نحن أربعة، يقول أحدهم، أربعة من النخبة القديمة. علينا الإبقاء على الشباب وعدم تعريضهم للهلاك. ثم علينا إصلاح المفاعل». ويرفض الآخرون لأن قلب المفاعل يغلي بانفجار نووي أو يكاد... وأخيراً يتدخل المسؤول الحكومي، فيعرض على الرجال ألف روبل لكل منهم وصفيحة من الكحول... وها هم في طريقهم نحو الموت المحتم.

وهم، عندما خرجوا من مهمتهم الخطيرة المميتة، كانت الإشعاعات قد نالت منهم ولوَّحت وجوههم وأجسادهم بما اعتادوا تسميته «الإسمرار النووي».

الفصل الثالث: من دون أوكسيجين

في الفصل هذا، يتناول الكاتب الرقابة التي مارستها السلطة السوفياتية على المقالات في الصحف والمجلات المحلية، وخصوصاً ما عاناه هو شخصياً لإصدار مؤلّفاته التي تدين الشأن النووي وأخطاره وما حصل في تشيرنوبيل فأودى بحياة الكثيرين ولوّث مناطق شاسعة ولا يزال ينوء بخطره على البشر. فقبل تشيرنوبيل، حذّر ميدفيديف من أن الاتحاد السوفياتي على عتبة هيروشيما جديدة، وقال بالفم الملآن: «لا يمكن التحكُّم بالذرة إلا في حالة واحدة: عندما يتحلَّى المسؤولون في هذا المجال بوعي كامل. ولكن ما تراه الوعي الأخلاقي الذي قد نتحدث عنه، طالما الغموض ما زال يلفُّ الحوادث، والضحايا البشرية، وتلويث المياه والأرض، وكل محاولة انفتاح حول هذا الموضوع تُعتبر جريمة ضد الدولة» ثم يتناول نضاله في نظام ثقافي حيث الكاتب لا شيء تماماً، بل الرقابة هي كل شيء: «فبعد مرحلة التأليف، وإن بموافقة النظام، يؤخذ الكتاب من صاحبه، ويُعاد النظر فيه، ويُعدَّل فيه، كما لو كان ذلك خدمة تُسدى لكاتبه... إن ذلك النظام لم يكن بحاجة إلى رجال خلق وإبداع، وهذا، بالتأكيد، سبب اندثاره».

ويضع الكاتب جملة تدابير لحماية الصناعة النووية التي استمرّ بعد تشيرنوبيل يعمل في قطاعها. فهو لم يحكم عليها برمَّتها إذ كان الأوان قد فات على إلغائها، وإلغاؤها لم يكن بالأمر الضروري:

١ ـ أن تُنشر علناً المراحل التي أخفقت فيها الصناعة النووية والمراحل التي كُتب لها فيها النجاح.

٢ ـ إلقاء المسؤولية على العديد العامل في تلك الصناعة.

٣ ـ تحسين المستوى التقني للتجهيزات.

٤ ـ إلغاء مفهوم «الأمن المطلق» واستبداله بمفهوم «الخطر الأقل».

٥ ـ البحث عن أفضل مكان لتركيز المفاعلات النووية.

٦ ـ تجنُّب المناطق المأهولة بكثافة، وتفكيك المراكز التي كانت موجودة سابقاً فيها».

وأهم من كل شيء، هتك حجاب الأسرار الذي يحيط بالصناعة النوويّة، إذ لا يستطيع المجتمع اتخاذ القرارات الصَّائبة إلا متى امتلك معلومات شاملة وصحيحة. فكيف بالإمكان التستُّر بالأكاذيب الفاضحة، وإنكار حجم الكوارث في المراكز النووية وحجم الخسائر في الأرواح، ودفن الرأس في الرمال لتجنُّب الاصطدام بالواقع، كتصريح أحد العلماء المتزمّتين: «إن المحطات النووية السوفياتية هي الأكثر أماناً في العالم... الأمن التام يسود فيها! أما عند الرأسماليين، فهناك الحوادث، والأعطال، والنفايات المشعَّة. ولكن عندنا، لا سمح الله! فإن حدوث مثل هذا الأمر مستحيل تماماً».

الفصل الخامس: مابعد تشيرنوبيل

بعد تشيرنوبيل، كثرت الاتهامات وامتدت الأصابع تشير إلى أطراف قد تكون وراء الكارثة هذه. مثل تلك الوثيقة التي نُشرت، قبل عشرة أيام من الإنفجار النووي السوفياتي، في مجلة 7 Jours الناطقة باسم شبيبة منطقة «نوڤوسِّيبيرسك» حيث مركز المفاعل. وبإمكان الناظر في الوثيقة لو عاينها من اليمين إلى اليسار، كما تُقرأ اللغة العبرية، أن يلحظ بتاريخ ٢٥ نيسان إشارة إلى الإنفجار على شكل نجمة داوود غير منتظمة، يدلُّ شعاعاها العلويان على ساعة حدوث الإنفجار. ولو عاين الرسم في الضوء، لقرأ الأرقام التي تشير إلى جمهورية أوكرانيا. والسؤال الذي يطرح نفسه: من تراه كان على علم بالانفجار؟ ولمن كان يوجه تحذير المجلة؟ أما الجواب فبديهي: وحدهم اليهود ـ الماسونيون كانت لهم فائدة في ذلك، وهم بذلك إنما كانوا يُحذِّرون يهود كييڤ ويحثُّونهم على الفرار...

ويقول ميدڤيديف معلقاً على ذلك إن الانفجار قد يكون عملاً تخريبياً. وإذا صح ذلك، فثمة أمران لا ثالث لهما: إما أن يكون الفاعل شخصاً غير متزنٍ، وخبيراً ممتازاً بالفيزياء النووية، يُضمر شيئاً للبشرية. وقد يكون هذا الشخص روسياً، يهودياً، أوكرانياً، وما طاب لكم غير ذلك. أو وراء العمل التخريبي تكمن القوى المناهضة للبرسترويكا، أو سياسة الانفتاح... وفي عديد تلك القوى قد نجد أناساً من كل الجنسيات. «أما أنا فأقول، يختم ميدفيديف، إنه عمل تخريبي على مستوى البلاد، ارتكبه النظام التوتاليتاري بنفسه. وهنا ينبغي التفتيش عن أصل الكارثة».

الفصل السادس: الهجوم

ليست تشيرنوبيل سوى استكمال الإبادة الجماعية بواسطة الإشعاعات. الإبادة التي سبَّبتها الأكاذيب ونفي الإقرار بالخطر.

خلاصة الكتاب أن أهم من كارثة المفاعلات النووية، الحقيقية الكاملة عنها،

والأمل بفضح التهديد الذي يضغط علينا ويُرهقنا.

لقد نجح ميدفيديف في رسم لوحة رائعة حتى القشعريرة، تصف بتفاصيل دقيقة وأسلوب قصصي أدبي ما كانت قد آلت إليه الصناعة النووية السوفياتية والأخطار التي كانت تشكّلها، خصوصاً إن علمنا أن إعلاناً صدر في جريدة في آسيا الوسطى قبل تشيرنوبيل، جاء فيه حرفياً: «مطلوب عاملون لمحطات ذرية في اوكرانيا، الخبرة غير مفروضة». والخطير في الأمر أنه بالرغم من تأجُّج المشاعر المضادة للشأن النووي، فإن دول الاتحاد السوفياتي سابقاً تمر بأزمة طاقة لا يمكن حلها بمجرد شد حزام الاستهلاك اليومي منها. والأخطر هو أن المجتمع الرأسمالي الغربي لا يمكن أن يُشكل نموذجاً تحتذيه تلك الدول، إذ ما الذي يؤكد لنا أن المشاكل التي أدّت إلى كارثة تشيرنوبيل لا يمكن أن تظهر في الغرب أيضاً؟

ملحق

بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٨، أرسل العالم السوفياتي ساخاروف، بواسطة البريد، رسالة إلى الرئيس غورباتشوف هذا نصها:

«إلى ميخائيل غورباتشوف الجزيل الاحترام.

أرغب في أن ألفت انتباهكم إلى أن المجتمع والرأي العام في بلادنا لا يزالان مبعدين عن مشاريع تركيز المواقع النووية.

هذا الأمر سوف يؤدّي منذ اليوم إلى أخطاء جسيمة، لأن الأخصائيين، وإن كانوا طيِّبي الإرادة، لا يمكنهم الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي، والبيئي، والديمغرافي، والاجتماعي.. الخ، وحده الرأي العام قادر على ذلك، إذ من خلاله يعبِّر عن رأيهم أصحاب الاختصاص وأهل المعرفة في شتى الميادين، التي لا يزال الأخصائيون أولئك يصرون على اعتبارها غير مهمة. والحال أنه في صالح هؤلاء الأخصائيين أن يعهدوا بجزء من مسؤولياتهم للمجتمع.

هذا الأمر فهمته الدول المتطورة منذ زمن طويل. ونحن نعلم أنه لا مفرَّ في تلك الدول من الرجوع إلى الرأي العام لحل القضايا التقنية، لأن من شأن ذلك المساهمة إعطاء الأبحاث التقنية بعداً إنسانياً، وكذلك الثورة العلمية والتقنية.

لقد رأيت من الضروري التعبير عن هذه الاعتبارات العامة المتعلقة بواقع محسوس: التأخُّر في نشر كتاب «حقيقة تشيرنوبيل» للمؤلف غريغوري ميدفيديف في مجلة «نوفي

مير»، علماً أنني كتبت المقدمة له، وأن ميدفيديف مهندس اخصائي في المسائل النووية وكاتب أيضاً.

أنا متأكد من أن مجتمعنا لا يستطيع فحسب معرفة ظروف تلك الكارثة، بل عليه الإحاطة بها، بالرغم من الحيل التي تلجأ إليها الرقابة.

إن كل تقييد للإعلام في هذا المجال يُسيء إلى مجتمعنا، إلى ذكرى شهدائنا، ومعنويات الضحايا. ونحن بإخفاء الوقائع، إنما نخاطر بتكرار تلك الكارثة. وكل عملية اخفاء للوقائع تُخالف كل منطق، أقله لأننا نشرنا كل تلك الوقائع في المركز الدولي في فيينا. هل يعني هذا أن على العالم أن يعلم عن تلك الأبحاث أكثر منا نحن؟

ونحن بإخفاء أسماء المذنبين (أولئك الذين يمارسون الرقابة)، إنما نؤمن الإفلات من العقاب لكل الذين في المستقبل سوف يرتكبون الأخطاء بالتخطيط للمراكز النووية وبإنشائها.

بإمكاني تعداد الكثير من الحجج، ولكني سأكتفي بالقول، بصفتي كعالم مهتم مباشرة بقضايا استعمال الطاقة النووية، إني أعتبر من المستحيل من الآن وصاعداً إخفاء عمل ميدفيديف عن الرأي العام العالمي. وأنا أتكفّل، من جهتي، بتأمين نشره على مستوى واسع.

وأعتقد أن نشر كتابه في «نوفيمير» يخدم كثيراً بلادنا، ذاك أنه يُساعد «الغلاسنوت» بإحداثه وعياً في المجتمع السوفياتي، وبدون هذا الرأي يستحيل على بلادنا التقدم.

بكل احترام
اندريه ساخاروف، عضو البريزيديوم
في أكاديمية العلوم، في الاتحاد السوفياتي

بنك المَوارد ش.م.ل.

سجل تجاري رقم ٤٢٦٠٠ بيروت

لائحة المصارف رقم ١٠١

العنوان: المركز الرئيسي: بيروت، شارع عبد العزيز، بناية يارد، الطابق الثالث

صندوق البريد: ١١٣/٦٢٦٠ بيروت، لبنان

تلفون: ٨٦١٩٩٦ – ٨٦١٥٠٩ – ٣٥٠٦١٢/٣/٤ – ٨٦١٤٩٩

الفروع: الحمراء: ٨٦٠١٢٤ – تلكس: ٢٣٣٥٧ – ٢٢٠٢٤

مار الياس: ٨٦٥١٥٤ – عاليه: ٥٥١٥٨١

بعقلين: ٥٠٠٩٠٩ شتورة: ٨٢٦١٣٨ – المناصف – شحيم – القلعة

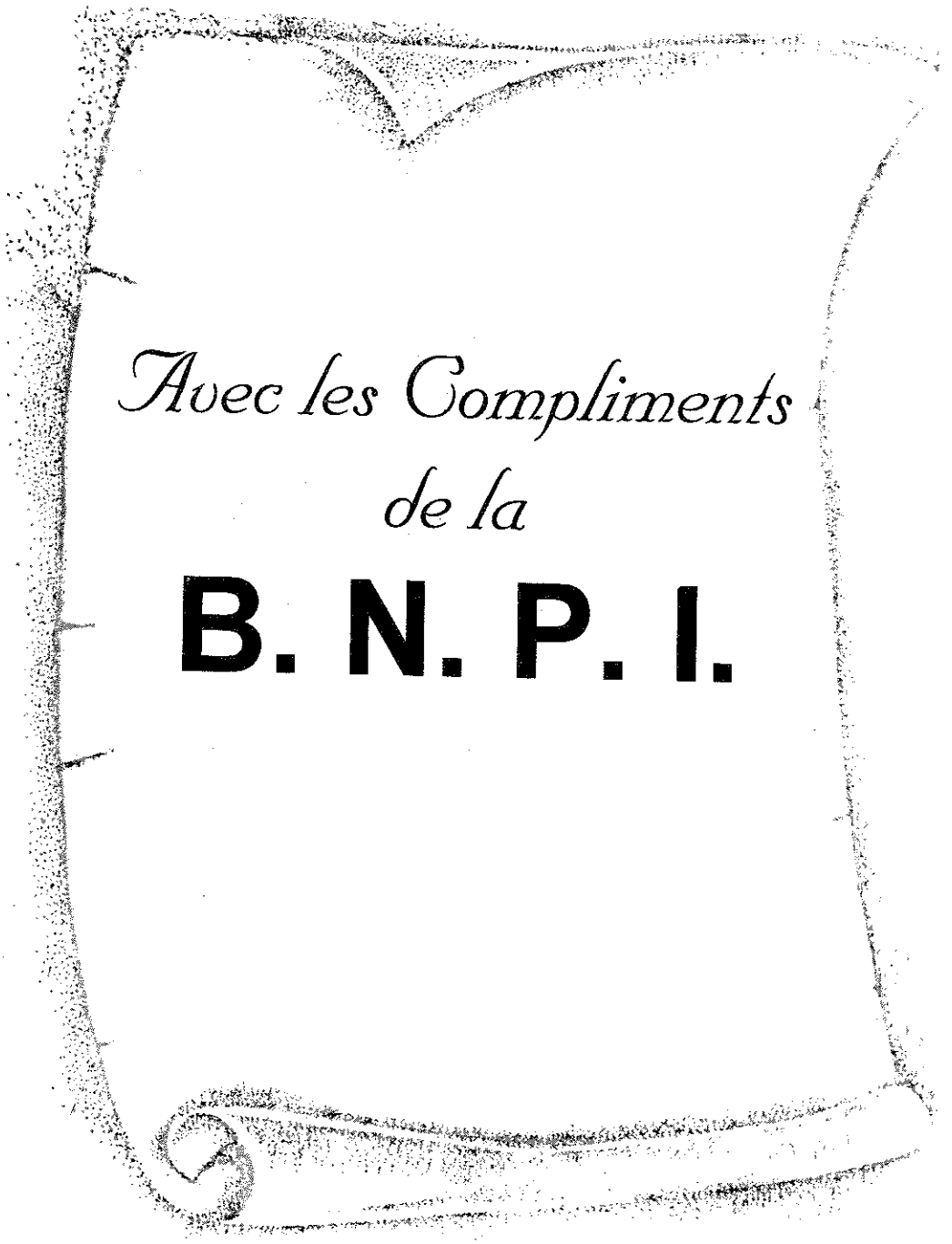
Avec les Compliments
de la
B. N. P. I.

Lebanon put to test several principles of democracy in an underdeveloped setting, it tried to adjust them to local conditions, and had some success and some failure. It provides a learning experience of enormous relevance, and (who knows) perhaps a model. Moreover, a dispassionate, and (who knowas) perhaps a model. Moreover, a dispassionate inquiry now into the war and democracy would be quite timely.

Leading Arab intellectuals have made a beginning, just a beginning, in coming to terms with Western democracy. Now, we expect them to show their creativity in dealing with such a thorny and difficult subject.

FARHAT & BITAR
CO. LTD.
TRADING & INDUSTRY

FB

شركة
فرحات وبيطار
للصناعة والتجارة ش.م.م.

صناعة جميع معدّات ولوازم الأفران العربية والاوتوماتيكية

Fabrication Of all Automatic And Arabic Ovens

نهر الموت – طريق روميه – سنتر التجاري الصناعي CIC
تلفون: ٣/٢/١/٨٨٤٩٢٠ – داخلي: ٢٣٥ – تشارلي: ٤٩٠٨٠٠ – ٤٩٠٠٨٠ /٢٥٩-٢٠٦

Nahr el Mott - Roumieh's Rd. - CIC Center
Tel: 884920/1/2/3 - Ext. 235 - CHARLIE: 490800 - 490080/259 - 206

Beirut[21] throughout the war years has anything to say about the Lebanese experience. Except for one volume published in 1991[22], primarily on relations with the outside world, the Arab Unity Studies Center overlooks Lebanon.

Regardless of their persuasions, Arabs admit one thing, that only in Lebanon is there genuine freedom in the Arab World. But have Arab intellectuals no curiosity about how freedom comes about? Have they not wondered how come «reactionary» and sectarian Lebanon has been providing them with the only genuine freedom they had ever enjoyed? Or, is freedom something that grows on trees? No one thinks so, but I believe that Arab intellectuals are wounded and shamed by what has happened in Lebanon during the civil war and try to suppress the whole issue. The complexity of Lebanese democracy and politics may be another barrier. They are also reluctant to deal with the Lebanese civil war in fear of having to come to terms with the shortcomings of the Palestine Liberation Organization, whose role in the Lebanese civil war was, as Edward Said observed furtively, «not a very happy thing»[23].

However, contempt by Arab intellectuals toward Lebanese democracy, it must be mentioned, predates the war. Without understanding it, they see in Lebanese democracy prima facia the embodiment of the sectarianism and the traditionalism which they abhor.

Lebanon is a rich political terrain where the paradoxes and opportunities for democratic life can be examined to the benefit of all concerned. Complextiy and ugliness are not strange to democracy and should not deter a scholar and an intellectual from facing them. Indeed, politics, all politics, is as dirty as it is sublime. I do not know why we cannot say the same of democracy. It is doubtful if Arab democrats know what they have embarked upon, or if they are prepared for the rough-and-tumble of competitive politics. I would feel much better if I see them muster their courage and encounter the Lebanese experience head on, leaving behind their bias in favor of a sanitized society, which they are preparing for the bride democracy.

---

(21) Indeed, Hasib has adamantly refused to move the Center from Beirut despite the dangers and inconveniences of 15 years of war, admitting to his friends that no where else will he have the freedom necessary.

(22) **«Lubnan wa Afaq al Mustaqbal»**, Beirut, 1991. The book does not deal with Lebanese democracy and includes one chapter on domestic affairs and developments.

(23) See his interview with **Magazine**, (December 1993), p. 49.

way to minimize such an undesirable effect. Modernization and political competition have the effect of reviving and inflaming primordial sentiments and segmentary divisions[19]. That, we ought to know and be prepared to deal with, rather than get frustrated and turn away from democracy as we have turned away from the patron state.

In short, democracy is not only part of the solution, it is also part of the problem. The challenge is to accept it as a problem.

Arab democrats must realize and come to terms with one hard fact: democracy is its own reward. You either want it for itself or you do not. It may be helpful but not necessary for Arab unity, and it will not bring to power the progressive and enlightened forces, at least for a long time. It is, though, dynamic and flexible, and given a conducive regional environment, democracy tends to be self-correcting. It does hold promise of change and for the better.

It may will be clear now why no Arab democrat has yet made use of democracy as experienced in Lebanon between the forties and seventies. (Still though, it is not clear why not Turkey). The only references made to Lebanon in the literature which we have surveyed have been brief statements as to how not to do it, or for a demonstration of total futility of segmentary and traditional attachments.

The Lebanese political system was an Arab democracy. Lebanon remains the only Arab country that has a genuine democratic experience[20] for at least thirty years, and one that had been adjusted by its founders to local conditions. Lebanes democracy provided Arab intellectuals the only place in the Arab world where they could freely discuss ideas adverse to authority, wherever it happened to be. When Beirut was closed up by the war, those same Arab democrats had no other Arab city where they could commune. Cyprus, London or Paris were the alternatives. Not even Khayr al Din Hasib, who is a prime mover of many of these discussions and who stayed in

(19) Since I raised this point for the first time in 1970, we have seen events give it credibility and strength in the actual course of Arab and Third World politics. See my article, «The Ethnic Revolution...» in **IJMES.**

(20) This is not intended to belittle or disrespect the Egyptian experience under the constitutional monarchy. The fact, however, remains that Egypt was not independent during that period and was actually ruled by an autoratic and corrupt king not by elected officers.

our authors as well. Elsewbere, Abdalla has expressed an attitude of tolerance toward some privatization trends and to the importance of the private sector, but we have not been treated to a discourse on the relation of privatization to democratization. Since under privatization businessmen expect a meaningful measure of decision-making autonomy, it is important to know wherther future political leaders will interfere administatively in the economy as recent regimes have been doing, or allow business entrepreneurs to dominate government? What is the place of businessmen in a democratic system? Are they a social group that is likely to have a vested interest in democracy, or the contrary? What is their relations to other groups who may have vested interest in the same. Our authors do not enlighten us regerding the groups in Arab societies who have a vested interest in democracy and who would support it? Can they say in a clear conscience that most Arab intellectuals, like them, favor democracy?

Again the issue of vestiges comes back to haunt us. Egyptian intellectuals continue to have attachment and respect for ideas of socialism. Any attack on the public sector is bound to place the advocate among the conservative reactionaries who are insensitive to the needs and interests of the impoverished masses. One may find oneself accused of being in support of unbridled capitalism. With sound political instincts, Ibrahim has drawn a blank on the subject of privatizations. That will not do. Not only are interllectual pace setters called upon to face the issue squarely but also to provide creative ways in which a strong private sector could exist within a democratic system that is cognizant and sensitive to social welfare.

What is being asked here is not an expression of preference, for it is easy to say I am for both businessmen and workers. Arab regimes of the single party systems have always maintained that they will take care of both, economic growth and social welfare, with the result of achieving neither. The question is how to effectively manage social forces under democratic rules in such a way as to allow reasonable shares for the working and entrepreneurial classes. Democratic intellectuals need to explore the possibilities whereby justice may be rendered to the large number of poor people in Arab societies without warfare. The issue is vital because the poor are the majorities in most Arab countries. We may ask where is the creativity shown by Arab intellectuals that can be compared with that of Madison who wrote on the subject more than two hundred years ago?

It would be unwise for us to ignore or deny that democracy has the potential of aggravating social divisions and the unequal distribution of income in developing societies. The point is how to democratically devise a

practice of democracy, a matter quite attractive to incumbent regimes.

The above mentioned observations are just two examples of the complications that arise from adopting democracy to Arab socities, discussed here to show that statements of profession of allegiance are not enough but have to be accompanied with serious studies of the issues and solutions within a democratic framework. Here I must admit some concern, for many of the authors under consideration have shown lingering vestiges of their former positions, which makes one doubt that they really have creative and democratic ways in mind to solve such problems.

Abdalla still speaks of «liquidation» **(tasfiyat)**[17], with reference to traditional and exploitative forces, and assumes that the democratic society is going to be the modern and just society. Not only does he seem to retain an old boggy from Leninism but places himself with the others who want to create the conditions of democracy first. One would gain a little more confidence if Abdalla kept his slate clean of Leninism. When he defends Leninism claiming it to have been democratic[18], one has really to be concerned. I am personally prepared to take such statements as lingering defensiveness and continue to believe in the genuine democratic spirit expressed by Abdalla and others.

Ibrahim, as we have seen, leaves traditional associations and groups outside the civic society, and aside from excluding them we do not know what he plans to do about them. To the extent that he acknowledges and seeks a civilized solution to ethnic and religious minorities, he is a step ahead of the others. More serious, however, is the conspicuous silence over the issue of privatization in his writings. This is an outstanding issue currently in Egypt as in the rest of the Arab World, and for the **Civic Society** group to underplay it or ignore it leaves a serious hiatus in the ideas and relevance of the civic society approach to current events and to Arab societies in general. Moreover, it is an issue closely related to political liberalization.

The idea of civic society is posited as a counterpoint to governmental hegemony and one that bestows more responsibilities, political and economic, to non-governmental agencies. Preivatization has the effect of doing that in particular, and obviously adds force to civic society. Then why overlook it? The questions is not directed to Ibrahim alone but to the rest of

(17) See 'Abdalla in **«Azamat al Dimuqratiya»**, p. 467.

(18) **Ibid.**, p. 481.

constitutionalism may take care of that issue. The question here pertains to divided societies, where majorities do not change periodically. In this case, the social majority (ethnic, class, sect, etc) becomes a permanent one and thus exclude the minority from ever having its views and interests accommodated or implemented. That of course may not happen if we follow the counsel of the civil society advocates, East and West, for they seem much like Sayf al Dawla to see democracy as contingent first on the transformation of society into a civic one. The prevailing view is that democracy can be implemented only after traditional forces have disintegrated giving way to modern secularist social relations. To some, social classes also should be reduced or eliminated in preparing society for democracy. But are such propositions really feasibel or desireable?

One of the paradoxes of the progressive Arab thinkers is the ambiguity they maintain regarding the concept of the individual, which after all is the corner stone of liberal democracy. As we have already seen, they speak of the people, the nation, classes, political parties, trade unions etc. The relevance of such corporate concepts to democracy is left unclear. While communalism is decried, very general terms akin to slogans such as «the people» or «class» constitute their main conceptual currencies. Neither the group nor the individual are clearly dealt with, though they are the basic concepts of the doctrine.

The concept of individual appears in the literature under the rubric of elections. The individual is considered as the only legitimate elector in the process of representation. Group representation in effect is excluded and with it any legitimacy for traditional associations. None has touched on the issue of corporatism and democracy in modern society. It is almost as if they are not aware that in advanced industrial countries, the major competing units in the counsels of government are made up of corporations of one sort or another. The united Yemen, whose regime is based on strict indivualist voting system, almost broke down on the rock of majority rule. The South, which is quite distinct from the North in so many ways, feels slighted by majority rule and wants representation as a bloc, even though informally? What do our authors have to offer the Yemenis in the way of solution to their democratic transition crisis?

Putting democracy on the shelf until the proper conditions are present is a disturbing thought. Though totally free from the cynicism found among the ruling Arab elites, some of our democratic authors seem to be making the same argument, whether they know it or not. By putting the preparation of society for democracy first, one is in effect delaying the introduction and

position be in the face of such an eventuality? Will they be willing to say publicly that they concede to a «reactionary» government brought by democracy? To judge from current writings, the answer will have to be no. All of them have denounced traditional forces in society and considered them reactionary and divisive.

Traditional leaders, groups and practices are seen as the historical obstacle to democratization in the Arab World. Ibrahim leaves them out of the civic society, implying that pluralism does not include people who have a strong attachment to primordial ties or traditional forms. Only voluntary organizations constitute a legitimate part of civic society.

But one may ask here: Is not freedom indivisible? Should not people who have sectarian or tribal loyalties be represented? Are traditional cleavages more divisive than say political party or class cleavages? There may be legitimate reasons why such forces must be ejected, but to do that under the guise of democracy is to be accused either of not understanding democracy, or not in fact being a democrat. If the object is to instantly bring a progressive government with modernist out look, then our authors should seek another ideology than democracy.

There is no justification for the concern shown by Arab intellectuals that segmentary identities and centrifugal allegiances are inconsistent with citizenship. There are no societies where the only legitimate allegiance is national in character. Citizens in all societies entertain more than one loyalty and on different scales of importance. Why should allegiance to a political party be more honorable than to a tribe? Not all tribes or ethnic groups reject the national state. If some primordial attachments are secessionist in character, they undoubtedly would constitute a more serious problem, but some political parties too work against the state and call for its termination. Using the same logic, we may ask should Arab nationalist political parties be banned.

Democracy is a process, and while it brings about change, it does so slowly but decisively. The initial results are quite often disappointing. Understood in democratic terms, diversity is what it in fact is. One does not select certain groups and discriminate against others. The democrat is one who tries to craft proper ways to manage problems, not an ideologue who is ready to pass judgments and no solutions.

Then there is the question of such a basic and simple democratic principle as majority rule. What if majority rule is found to violate the political rights of minorities? I do not speak here of tyranny of parliamentary majority; for

specifics. Turkey, for instance, has had more experience with democracy, and its society and culture are quite comparable to Arab societies, yet the Turkish experience is hardly ever mentioned, let alone studied. We have not yet seen Arab intellectuals examining empirically and analytically the impact of implementing democracy in an Arab society.

Though one may find democratic principles in Arab and Islamic thought, democracy remains a Western ideology and form fo government. What implications will that have, and how can democracy be adapted to an alien environment? The democratic Islamists can claim that the environment has not been that alien. Hasan al Turabi, among others, has provided brief but significant ideas adjusting Western democracy to Islamic views of it. But nationalists and leftists clearly draw on the Western experience, and in an act of enlightenment have come to think of the Arabs and Arab civilization as a participant in world civilization. What they have not done is relate the ideas of democracy to their societies. Ideological statements about democracy and social forces in Arab societies, of course, abound but those have to be considered, with all due respect to the authors, as beliefs rather than empirical generalizations.

Abdalla has tried to be quite specific regarding pluralism, syndicalism, parties et al, but stopped way short of exploring the implications of his ideas. The same may be said of Ibrahim, who has indeed followed his own counsel and established a center to put his ideas on civil society in place. But again the implications of these ideas have not been explored. What if these liberal ideas are suddenly accepted by leaders and are put into effect? Is society ready for them in their Western forms, and are there ways consistent with arab culture in which they could be introduced or to which they could be adjusted? One wonders if those well-meaning Arab scholars and intellectuals are poised for the same shock from democracy as they have had from nationalism and socialism.

To be more specific, we may ask if the enthusiastic Arab democrats have thought out seriously the consequences of free elections in types of societies such as the ones we encounter in the Arab World? Freedom of choice in societies where traditional forces are quite prominent, whether tribal shaykhs as in Yemen, or sectarian leaders as in many Arab countries, not only Lebanon, generally bring to power conservative leaders. Where there is economic and status inequality as in Arab countries, free elections will bring in a conservative legislature and in turn a conservative government. Algeria in 1992 is just one reminder. Moreover, where there is widespread poverty and dependency relations, electoral fraud abound. What will our authors'

that democracy is a major pillar of national reconstruction. Not all those mentioned tendencies, however, have reached the same conclusion. Some Islamists are openly opposed to Western democracy, and the same can be said of some in the other two tendencies. However, the number of intellectuals who have come to terms with democracy is quite impressive.

While these intellectuals and groups do indeed talk to one another most often, many of them have expanded their reach. the Center of Arab Unity Studies ranks high among the politicized Arabs from the Gulf to the Atlantic. The Center's journal, **al Mustaqbal al Arabi**, has one of the widest circulation in the Arab World, and the Center's books are in great demand. Conferences have in addition been socializing young intellectuals into the new ideas of democracy. Almost all of these individuals are linked to some center or politicl party, which they use as a vehicle to reach ordinary citizens. They may not be winning the battle but they are definitely creating a current of thought of great promise.

As an act of allegiance to democracy, the protestations of our authos are as impressive as they are heartening. The intensity of their commitment, however, is hard to determine except from their statements and the extent to which they give democracy attention in their various writings. Sayf al Dawla, who makes the most categorical statements about the necessity for democracy, thinks that democracy is possible only if the Arabs unite into one state. For he sees the territorial state as an incomplete entity and its people falling short of forming a nation. The implication is that democracy has to wait, and giving him the benefit of the doubt, we may conclude that he wants us to work for unity and democracy in tandem.

What concerns us also in this respect is the new fear and reluctance among many intellectuals in Egypt regarding the democratization process in the face of the threat from the Muslim **ghulaat**. Such attitude reflects weak commitment to democracy. Moreover, we would be wrong to entertain the idea that the Mubarak regime and the junta in Algeria are suppressing the Islamic extremists in the name of democracy, for democratic those regimes are not. One can say though that they are acting in defense of secularism but also autocracy.

Profession of allegiance is a good beginning, unfortunately, it is not enough. We have seen many generalizations and impressive retelling of the history of the liberal idea; we have also been assured that democratic liberty must be coupled with equality and that socio-economic rights must accompny democratization. All this is encouraging and re-assuring, but it remains bookish. The issue is debated without reference to experience or

wants the ruling class destroyed, but in this case, it seems, he also assigns it a lasting role in coalition with the people!

Second, the Arab bourgeoisie by virtue of its formation is a dependent class culturally, politically and economically and therefore is a rentier class characterized by consuming what others produce. The survival of its role as a ruling class linked to achieving real independence and an alliance with the masses by meeting their needs and integrating them into the system **(damjuha fi al nizaam)**. Democracy, he adds, constitutes the foundation and a balanced growth of the various interests of the class coalition. It would be difficult, however, to see how this is different from Nasserism, which sees democracy in terms of the social interests of class coalition.

Third, the creation of a nationalist culture can be achieved by creating a people culture in content and structure, free from modern Western capitalist influences. Therefore, an end should be put to translations, and instead reliance should be on Arabization.

Fourth, regarding economic growth the emphasis is placed not on institution and production but rather on controlling consumption, a policy which would be possible if the basic needs of the masses are met. Not the way it was in Nasser's Egypt, but by changing prevalent consumption habits to balance with a country's resources. An independent nation limits its consumption to what it produces.

Ghalyoun's intellectual heritage lies in perplexed Marxism and dependencia theory. Despite his protestation, taking his advice would require the aggrandizement of the government apparatus, for how else would society control consumption habits among the various classes, meet the needs of the masses, and follow a self-sufficiency economic policy without applying authoritarian measures? The same criticism may be made of al Jaabiri, who places equality above liberty. Moreover, how is it possible for Arab thought to move on in isolation? His contribution to Arab thinking today may be confined to his value as a challenger, Ghalyoun as a gadfly, not a path finder.

Critique

One is tempted here to dismiss these groups and authors as intellectuals addressing intellectuals, but that would be a gross mistake. There is a genuine and promising trend here toward the establishment of democratic thinking as part of the lives of the Arab people. The convergence of diverse and often hostile currents of thought around one issue, democracy, is by itself of considerable significance. Islamists, Marxists and Arab nationalists have come together after having gone through bitter experiences to the conclusion

thaqaafi), and the formation of an educated nationalist elite is what brings back Islam as an integrative force of the old with the new.

True nationalism like true democracy must include the mass of people in an alliance with the powerful ruling class **(al tabaqa al qaa'ida)**. Unfortunately, the nature of such alliance and the role of each in it are difficult to fathom from his writings, which is anything but clear Arabic. The «people», **(al sha'b)** is a term that he repeats quite often by which apparently he means the productive forces in society such as workers and other lower income people. His version lacks the precision regarding the identity of groups who formed Nasser's working forces. Nasser's coalition was made up of workers, peasants, national bourgeoisie, intellectuals and soldiers. In Ghalyoun's language, we have the vague substitute, the people, and in the text one finds repeated reference to the bourgeoisie in general, and sometimes workers. He rejects Nasserism, however, and maintains that it is a corrupted Marxism(15).

The people, who constitute the vast majority, represent the more authentic culture not adulterated by Westernization, he claims. they had opposed the so-called progressive nationalists in their revolt against the Ottomans, they took a stand against secularism, and against the modern hegemonous state. Of their original culture, the people have preserved the norms which reflect their interests such as cooperative spirit, distaste for mimicking the West, attachment to humanist ethical values in self-defense against government oppression, opposition to the modernist state, and antipathy toward conspicuous consumption, exploitation and injustice.

One of the interesting points he makes is that nationalists should seek the development of the people **(bina' al sha'b)** rather than the state. He tries to show that all Arab nationalist efforts were directed toward building the state (the government apparatus), which he claims serves the class interests of the political minority. Though couched in Marxist class terms, the observation is interesting in so far as it tries to reverse the attention of the elite from aggrandizing the government system to focusing on society. comes in so many places close to the ideas expressed in the civil society lingo.

Ghalyoun outlines what he stands for in the following points(16). First, the nation is the productive classes, who form the majority in their relations with the ruling class **(al tabaqa al qaa'ida)** and the state. In some places, Ghalyoun

(15) See Ghalyoun, **«Bayaan...»** p. 119.

(16) See his **«Bayaan min Ajl al Dimuqratiya».**

While Abdalla acknowledges ethnic minorities, he is less charitable to sectarian ones or to tribalism and other traditionalist, social formations considers traditional associations to be reactionary and divisive and cites Lebanon as an example.

Barhan Ghalyoun, a Marxists Syrian scholar who lives in France, is widely known in Arab intellectual circles and participates in the activities of many of the centers mentioned in this article. His rejectionist language, though quite opaque, appeals to young Arab readers who yield to categorical imperatives. He has in his various books and articles addressed the central issues confronting the Arabs, including democracy and nationalism(14).

One very clear line of thought in Ghalyoun's works is his vehement denunciation of oppression and violation of human rights in most Arab regimes. He may not be very clear about what democracy means, but he is clear on one point: human rights and mass participation in state affairs are The often blunt language used by Ghalyoun shakes up some of the basic assumptions of Arab intellectual life. His criticism of Arab nationalism might serve more as a provocative gesture than as a project for Arabs to see their way out of their political crises.

He makes two provocative observations, both of which have anti-Arab nationalist tone. First, he links despotism to the rise of Arab nationalism; and second, he maintains that Arab masses have always and still oppose the intellectual projects of the elite. Conventional Arab nationalists, he maintains, camouflaged the narrow interest of the upper bourgeoisie, a class subservient to foreign capitalist and imperialistic nations. Claims made by nationalists to being nation builders were in his opinion not true; what they built was class supremacy. In effect, they were anti-nationalist. As representatives of class hegemony tied to foreign capitalistic interests, it is no surprise that they are despotic. Ghalyoun views them as a compradore class **(tughma)**. The same applies, according to Ghalyoun, to Islamic reformism and developmentalism of the socialist secular state. The nation-state will not become a reality until the minority ruling class is destroyed. His reproach to Islamists is that a return to Islam is not what frees the Arabs from Western ideologies, but that intellectual liberalization, cultural renaissance **(izdihaar**

(14) See Barhan Ghalyoun, **«Bayaan min Ajl al Dimuqraatiya»**, Beirut: Daar Ibn Rushd, 1980; and **Ightiyaal al 'Aql al 'Arabi,** Cairo: Maktabat Madbouli, third edition, 1990. See also his article, «ma waraa' al dimuqraatiya wa al istibdaad,» in **al Tajaarib al Dimuqraatiya fi al Watan al 'Arabi,** published in Beirut for the Arab Thought and Dialogue Forum of Morocco, in 1981.

to be run internally in a democratic way in order to instil the culture of democracy in Arab citizens. He wants to see party and trade union leaders subject to election periodically by members of their organizations. Political parties bear a major responsibility in supporting and instilling democratic ideas and practices among the people. In addition, a democratic attitude must prevail in the relations of political parties. He takes political parties in Egypt to task for not running their organizations democratically while they demand compliance to democratic principles from the regime. By showing that they stand in support of the democratic rights of rival political parties, they demonstrate the seriousness of their commitment[13].

The new Abdalla we read is very consistent on the issue of pluralism as can be seen from his syndicalist line of thought. He criticizes the Arab authoritarian regimes which coopted trade union leaders and brought them under their wings. The opposition parties in return do not escape his scathing reproach for trying to do the same thing as the government. He does not want to see trade unions tied to a political party, but wants them independent and free to pursue their particular interests within the national context.

It seems clear that for Abdalla cleansing oneself from past errors while retaining what is valuable is an essential part of the transition to democracy. He admits that the «progressive and nationalist forces» had sacrificed democracy on the alter of socialism and national unity, which were considered more important. Moreover, practices of the progressive and nationalist forces in power were far from democratic. Being devoid of a democratic content, the national Arab liberation movements understandably failed. He accepts no excuse for all that and urges the elite to follow the example of the masses who had shown their repugnance to tyranny, suppression and arbitrary government.

Abdalla's honesty is attested to when he handles a sensitive issue such as ethnic minorities in the Arab World and the need to deal with them democratically. He grants minorities the right to maintain their culture, identity, and local government within a national and democratic system. He stops short, however, of granting them the right of secession, but if that is a fault, then it is common to democratic and non-democratic attitudes alike. One can hardly avoid thinking here of the great and salubrious relevance of such ideas to the situation in Iraq, not to mention other Arab countries, especially Algeria and Morocco.

---

(13) See his article, {al dimuqraatiya daakhil al ahzaab al wataniyah», in **«Azmat al Dimuqraatiya».**

Ibrahim established the Ibn Khaldun Center in order to advance the civil society ideas, and in 1992 issued a newsletter called, **Civil Society: Democratic Transformation in the Arab World**, in which news of the civil organization and associations are disseminated. The Ibn Khaldun Center produces the research and helps in disseminating Ibrahm's ideas. It organizes conferences and publishes books.

Ibrahim's work in the field of promoting civil society is consistent with his interset in human rights in Egypt and the Arab World. He was quite active in the Arab Organization for Human Rights in its early stages.

The Left and Democracy

In much the same way as with the nationalists, an impressive number of Arab communists and socialists have moved ahead to put Western democracy at the head of their concerns. Amongst them from Egypt are Samir Amin and Ismail Sabri Abdalla, and from Syria Barhan Ghalyoun. We shall focus here on Abdalla and Ghalyoun since Amin's writings in Arabic are now rare and no longer innovative.

A French trained economist, Abdalla has been one of the leaders of the leftist coalition, **al Tagamu**. He was also a communist who had experienced jail under Nasser before the reconciliation of 1963. He became minister of planning under Sadat and is currently the head of the Third World Forum in Cairo. One of his major books is on the New International Economic Order[12] and has written numerous articles.

It should be made clear that the ideas on democracy now expressed by Marxist-Leninists, such as Abdalla, no longer reflect the ideological stamp of Leninism. The same is true of Nasserists among Arab nationalists, who have dropped the populism of the single party democracy. Indeed, Sayf al Dawla repudiates the ideas based on the single party system. So does Abdalla who repudiates single party practices and the idea that providing socio-economic rights for the masses is a substitute for their direct and free involvement in politics. The corner stone of his thinking is that political pluralism in the widest sense is the **sine qua non** for democracy.

The next significant point in Abdalla's views is the importance of apprenticeship in the practices of free choice and public involvement on the part of citizens. He wants all associations and political organizations in society such as political parties, trade unions, business and civic associations,

(12) «**Nahwa Nizaam Iqtisaadi 'Aalami Jadid**», Cairo, al Hay'ah al Misriyah al 'Aamma lil-Kitaab, 1977.

one should not doubt his genuine commitment to Arab nationalism and to democracy.

Ibrahim sees democracy as a function of a strong civic society. Despite his subscribing to the conventional view of civic society, which exclude organizations or associations based on primordial ties, Ibrahim played a significant role in highlighting the issue of minorities in the Arab World. Almost alone among Arab Muslim writers, Ibrahim deals with the issue of religious and ethnic minorities in the light of the Arab nationalist project. He has recently published a book on the subject(10) trying to introduce a spirit of tolerance and acceptance of the full rights of minorities within the Arab fold.

Classical Arab nationalist views on minorities, which used to be patronizing and assimilationist denied ethnic minorities the right to be themselves and to protect their individaulity. Ibrahim reverses this order and calls for their integration but not assimilation(11) or oppression. Moreover, he has tried to impress upon the Arab majority the significance of these minorities, insisting that Arab nationalists must face the problem squarely, if they hope to establish a stable and united state.

Ibrahim's special contribution lies in his civil society approach to democracy. As a sociologist in close contact with current academic fads in the US, Ibrahim immediately became attracted to the idea of civil society as a useful one for the Arab nation. His objective, of course, is the establishment ultimately of democracy in the sense it is used by social democrats, where freedom, equality and the rule of law prevail side by side with economic and social rights of the people. However, as a sociologist he is impressed by the diversity of Arab societies and by the weak social bases which they provide for a democratic order, which is perceived as individualist and secualr. Tribalism, sectarianism, landlordism, familism etc... prevail in so many Arab countries. He finds such centrifugal tendencies functioning against democratic practice and against Arab unity. The civil society ideas appealed to him as means to strengthen the modern sector of society, the intermediary agencies between government and the people, and the assumption of greater responsibility by citizens. To build civil society in the Arab World is to prepare the way for a democratic system of government.

---

(10) «**Ta'amulaat fi Mas'alat al Aqaliyaat**», Cairo: Markaz Ibn Khaldun, 1991.

(11) for a clarification of the difference between the two concepts, see my articles, «The Ethnic Revolution in the Middle East», in «**International journal of Middle Eastern Studies**», vol 3, no. 3, (July 1972).

The Moroccan writer, Muhammad' Aabed al Jaabiri, shares this strain of national decentralization, as well as the link of Arab nationalism to democracy with Sayf al Dawla. He believes that the territorial state has much more strengh and credibility than is attributed to it by Sayf al Dawla(7). Jaabiri is a cultural historian and a philosopher and the space in his prolific writings which is devoted to democracy is relatively limited. However, the tension between equality and liberty has preoccupied him from the early years of his career as a writer. In his most recent book, **Democracy and Human Rights**(8), Published by the Center for Arab Studies Unity, he still sounds like a reverberation of Nasser's **Charter** with its skepticism and condemnation of liberal democracy. His contribution perhaps will be his ability to disentangle the concept of the state from its Islamic roots and reconciling democracy with Islam.

Another author whose intellectual heritage is grounded in Arab nationalism is Saad Eddin Ibrahim, an American educated sociologist from Egypt, professor at the American University in Cairo, former head of the Arab Thought Forum(9) in Amman, Jordan, and currently the founder and head of the Ibn Khaldun Center in Cairo. He was associated and continues to participate in the activities of the Center for Arab Unity Studies. Ibrahim is actively engaged in Egyptian and Arab affairs, and unsuccessfully sought with like-minded Egyptian intellectuals, such as Saydi Yasin and Ali al Din Hilal, to form a political organization during the Sadat period.

Ibrahim too has extended his original base of Arab nationalism to embrace democracy. Unlike Sayf al Dawla, Ibrahim makes no categorical imperatives regarding either democracy or Arab unity. He has publicly criticized the basic assumptions of Arab nationalist dictums and has found room for the territorial state within the future Arab united entity. He does not, though, try to justify normatively or intellectually those positions like Sayf al Dawla. His empirical and pragmatic bent of mind temper his ideoligical enthusiasm, but

(7) See Muhammad 'Abid al Jaabiri, **«Point of View: Toward a Reconsideration of Issues in Contemporary Arab Thought»**, (in Arabic), Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1992.

(8) Muhammad 'Aabed al Jaabiri, **«al Dimuqraqtiyah wa Huquq al Insaan»**, Beirut: Center for Arab Unity Studies, 1994.

(9) One of his achievements there was the convening of a Conference for Arab intellectuals on pluralism in the Arab world, the proceedings of which were published by the forum in a volume called, **«al Ta'addudiya al Siyaasya wa al Dimuqraatiya fi al Watan al 'Arabi»**, edited by himself and publised in Amman in 1989. Another volume of the same nature was done on the intellectuals and the state, al Intelijensia 'Arabiya: **al Muthaqqafun wa al Sulta,** Amman 1988.

problems. He attacks intellectuals, who claim that democracy is not suitable for the underdeveloped countries, and accuses them of denigrating the people in order to justify imposing their will on others.

The idea that Western democracy is functional and also necessary for the development of nations is not only a new way of thinking about devlopment by intellectuals from developing countries but also is related skillfully by Sayf al Dawla to the idea of Arab unity. Democracy and Arab unity must be realized together for neither one is fully meaningful without the other.

Though Sayf al Dawla's ideas of Arab nationalism are expressed with intellectual sophistication, he retains some of the old classical principles, such as the objective existence of the «nation», the nation's precedence over the state, the responsibility of imperialism for the fragmentation of the Arab nation, and the territorial state **(al dawla al qutriya)** as an incomplete entity. Moreover, the territorial state is structurally unable to establish democracy or solve the problems of the people. The cultural evolution of the future united Arab state will depend on unity and democracy, for they alone will make the conditions for growth possible. All the hopes expected of the united Arab state will be dashed if the new structure does not take a democratic form. If an autocratic system is adopted by the unity state, it will constitute the greatest failure in Arab history. Rarely does one come across such a categorical statement in the literature regarding the necessity of democracy as the one made by Sayf al Dawla.

In short, Sayf al Dawla feels that democracy is the best way for solving problems and for evolution of societies to a higher standard and that national unity performs similar object which is the best possible path to a better life for the Arabs. He bases his case for Arab plitical unity on that principle, which he claims supersedes the familiar ideas about the subject. Finally, one cannot but be impressed by the ethos with which Sayf al Dawla expresses his ideas, when the subject of Arab nationalism now evokes emotional indifference and lazy thoughts among most Arabs.

Needless to say, new ideas on Arab nationalism are currently quite rare. Even Hasib has resorted recently to republishing the old classics such as those of Saati al Husri. Sayf al Dawla may be said to have made a very strong pitch for linking the fate of Arab nationalism with democracy in its more or less social liberal sense. In addition and perhaps in association with the democratic dimension, the idea of Arab national decentralization has been gaining ground and more appreciation of the territorial state has been noticeable.

respond effectively to the challenges and dangers surrounding the Arab homeland». By turning his attention to the issue of democracy, he has given a boost to a burgeoning interest among Arab intellectuals, and by linking it to Arab nationalism, he has filled a serious gap in Arab nationalist concerns.

Another Arab nationalist advocating democracy is Dr. Ismat Sayf al Dawla, a lawyer from Egypt with a Nasserist background. He has been for some time committed to democracy in the belief that it constitutes an indispensable doctrine for the success of Arab unity. He is also author of several books on Arab unity(5) and well versed in Western thought. Indeed, his understanding of democracy draws on Schumpeter, and like Schumpeter he prefaces his discourse on democracy with a critique of liberal democracy through the centuries. Weber and Schumpeter were less sanguine, though, about the prospects of democracy, even in the narrow sense they used the term. Sayf al Dawla, in contrast, maintains categorically that democracy is the only way and the most effective doctrine to solve peoples problems. He considers it, moreover, necessary for the evolution of societies. Free expression makes people understand their problems best and no collective or patronizing elite could substitute their thinking for that of the people.

Individuals or groups occupy a central place in the literature on Western democracy(6), but Sayf al Dawla gives no indication why he does not share that view. His references are always to **al naas** (people) and **al mujtama** (society), terms that are reminescent of nationalist jargon. However, he accepts basically, the familiar freedoms, compliance with the majority rule, accountability of elected officers, and the rights of the opposition to function without harassment. The author does not calim that once a democratic system is in place, problems will be solved smoothly and routinely but that democracy provides the framework for making those problems open for solution. He accpets the assumption that a certain cultural standard in society is required for the success of democracy, but insists that there is no other way to rise from cultural underdevelopment except through democracy and more of it. Underdevelopment must be overcome by more education, knowledge and experience of the democratic method for the solution of

(5) For instance, «**Ussus al Wahda al 'Arabiya**», Cairo, 1955; «**Ussus al Ishtiraakiya al 'Arabiya**», Cairo: al Daar al Qawmiya, 1965; «**Nazariyat al Thawrah al 'Arabiya**», Beirut 1972; «**Al Tariq ila al Wahda al 'Arabiya**», Beirut, 1979; and many others.

(6) The term, Western democracy, is used here in a very broad sense just to distinguish forms of democracy in the West from peoples democracy of communist countries and LDCs.

the Center for Arab Unity Studies received financial support from some Arab states, especially Iraq. However, the funds it received were turned to a trust, which gave the Center autonomy rarely enjoyed by cultural centers in the Arab countries. Its leadership was entrusted from the start to Khayer al Dine Hasib, an Iraqi economist and former minister in the Iraqi government. An able and committed Arab nationalist, Hasib turned the institution into a most prominent center of Arab thought. The Center headquarters have remained in Beirut despite the war, with a branch established in Cairo.

The importance of Khayr al Din Hasib in current Arab thought lies in his power to set the agenda, support research, hold conferences, and publish results. The Center's monthly journal, **al Mustakbal al Arabi**, enjoys the highest reputation and widest circulation in the Arab World. Scores of quality books, all on Arab national affairs, were initiated and then published by the Center. Those diverse activities under the guidance and leadership of Hasib have kept interset in ideas of Arab nationalism alive at a time when the force of nationalism was sagging. In 1979, Hasib turned his attention to democracy as another dimension of Arab nationalism. He organized a series of lectures in Beirut and published them in the **Mustaqbal al Arabi**. Then in 1983 he organized a conference and assembled a large number of leading Arab intellectuals from all over the Arab World ot discuss the issue of democracy. A huge volume was published as a result, entitled **The Crisis of Democracy in the Arab Homeland**(3). Since Beirut was no longer safe in 1983, the Conference was held in Cyprus, which is a sad commentary on the conditions of freedom prevailing in Arab countries, especially when we know that Hasib resorted to Cyprus after he had been turned down by Arab countries. The conference may not have produced a consensus on democracy, but it did reflect a growing interset and a new moderation among the assembled dignitaries, who included Arab nationalists, Islamists, and leftists of various strains. While we are treated in the press to a flood of news on the rising number and influence of extremist fundamentalists, the Cyprus conference shows the other side of Arab intellectual endeavors(4).

Hasib's label is stamped on the proceeding of this important gathering as he himself had set the agenda. In the call for the meeting, he stated that the subject of inquiry will be: «a discussion of the relation of democracy.. to the movement of Arab solidarity **(tadaamun)**, Arab unity and Arab capacity to

(3) **Azamat al Dimuqraatiya fi al Watan al 'Arabi.**

(4) Leonard Binder first drew attention to moderate Arab thinkers among the religious, in his **«Islamic Liberalism: A Critique of Development Ideologies»**. Chicago University Press, 1988.

dependency of both the working and the middle class make the argument quite feeble.

Whether the new interest emerged out of the Palestinian or Egyptian concerns, the fact of the matter is that it is the product of the post-1967 debacle and a response to failure of the national project of the single party nationalist-socialist systems. It is the same kind of failure of the national project of the single party nationalist-socialist systems. It is the same kind of failure that occurred in other developing countries, and discredited authoritarian regimes. The opening has, as in other LDCs, been associated with economic liberalization trend made necessary by financial and economic crises and demanded by the international agencies of the world economy dominated by the West. However, the association of economic liberalization with political liberalization remains tenuous and partial. Like economic structural adjustment, in the short term, it is a product of the crisis of the patron state and its needs to shed off some of its heavy responsibilities. In the long term, we expect a deeper impact and the development of entrenched interests in democratic institutions.

It may be noted here, that the Lebanese experience of communal democracy played an ambiguous role in all this. It gave impetus to the Palestinian drive for autonomy and a short-lived flirtation with democracy expressed in the idea of secular democratic state, but the Lebanese war and the communal nature of the system turned people away. As we shall see, none of the Arab bearers of democratic thinking takes Lebanon as a model or deals with its experience seriously.

The new democrats in the Arab World have more group than individual character. We shall find the nationalist group congregating around the Center for Arab Unity Studies in Beirut; the civil society group around the Ibn Khaldun Center in Cairo; and the human rights advocates around the Organization for Human Rights with its headquarters in Cairo and branches in various Arab capitals. The leftist democrats appear to participate in the conference sponsored by the Center for Arab Unity Studies as well as of the Thought and Dialogue Forum of Morocco.

We shall turn now to the views of leading figures associated with one or another of these organizations.

The Neo-Nationalist Democrats

Since the seventies, Arab nationalist ideas have mainly been put forth by the Center for Arab Unity Studies in Beirut. Founded in the sixties by a group of Arab nationalists including Qustantin Zurayq and Walid Khalidi,

governments of Egypt, Jordan and Syria. All this happened within the decade after the 1967 defeat.

The shock and disappointment of the secular nationalist intellectuals, Palestinian or Arab supporters, was deep. Thus, it was in the late seventies that we start to hear of the need for democracy in the Arab world. Since only in Lebanon did the PLO flourish, it was often argued that the survival and success of the Resistance required democratization of Arab regimes. One of the first conferences on the subjects was held by Palestinian and sympathetic Arab intellectuals in Tunisia. The resoning being that the Resistance was crushed by Arab regimes because governmental leaders were autonomous from the mass of the people.

The new democratic impetus thus stemmed from nationalist concerns. One might argue either way, curiously enough, that the birth circumstances were the source of the democratic movement's weakness or strength. Weakness because democracy was, to a large extent, seen as a nationalist need to protect the Resistance movement, not as a value in itself. Strength because its birth out of the bosom of the nationalist movement gave it legitimacy which it never quite found definitively in the **turaath**.

There are other claims to the emerging interest in democracy. In Egypt, the issue is seen in an entirely different light, where the inspiration is traced back to the pre-Nasser constitutional period[1], which makes the new interest rooted in Egyptian nationalist history.

Saad Eddin Ibrahim sees an additional factor in the emergence of interest in democracy in the Arab World and that is the demographic growth of the middle and labor classes in the last few decades[2]. Having a strong vested interest in the maintenance of the Arab state system, Ibrahim agrues, the middle and labor classes rose to defend it from internal threats coming from religious fundamentalism and from the Israel and imperialism. Ibrahim does not, however, tell us whether mass support for democracy among these classes is manifested in political parties or if it has been any stronger than what it was in Egypt between the twenties and forties. Moreover, the commitment shown by these new classes to populaist regimes of the patron state has also been overlooked. The organizational weakness and economic

(1) See, for instance, Ali al Din Hilal et al, **«Tajribat al Dimuqratiyah fi Misr, 1970-1981»,** Cairo: al Markaz al 'Arabi lil-Bahth wa al Nashr, 1982.

(2) Saad Eddin Ibrahim, «muqadimah», in **Azamat al Dimuqraatiya fi al Watan al Arabi,** Markaz Dirasaat al Wahda al 'Arabiyya, Beirut, 1984.

groups in urban centers. The popular forces which gave the challenge its Islamic character in the Maghreb were young people who came of age in the post-independence school system and received their education mainly in Arabic.

The main struggle currently in the Maghreb is between two generations both of which tend to be authoritarian in orientation. The one bears a secular label and the other religious fundamentalist.

In the Machreq, the process is somewhat similar but more complex. The struggle between the secular and the fundamentalist tendencies was associated with claims to cultural authenticity by both sides. Arab nationalism, which represented more or less the secular trend, drew its cultural ethos from classical Arab culture, which curiously enough is heavily Islamic in character. Fundamentalists could not therefore calim a monopoly on the **turaath**, the proper culture of the nation.

The emergence of a democratic wing withim both trends, the nationalists and the religious fundamentalists, is entirely a recent phenomenon. Our task here is to discuss the secular modernists not the religious ones.

I have maintained earlier that the secular democratic tendency has emerged in association with the experience of the Palestinian Resistance. As the conscience of Arab nationalism until the early eighties, the Palestinian Resistance movement reached its apogee subsequent to the defeat of 1967. Nasser, who represented the triumph of nationalist modernism, was cut down in size overnight by the military setback. The Palestinian Resistance emerged as the answer to the desperate nationalists and radicals against the authoritarian secular regimes. Curiously enough, the very triumph that raised the Palestinian Resistance to the forefront had the seeds of their decline sown in it. The nationalist authoritarian regimes struck back at the Palestinian challenge for the spot in the limelight. The military vulnerability of the confrontation states, moreover, made control of the Resistance a matter of life and death for the ruling Arab elites. When necessary Arab regimes showed that they could and did turn their armies loose at the PLO.

In short, the Palestinian Resistance was curtailed and in certain cases ruthlessly by the same Arab regimes it challenged. It was suppressed by force in Jordan and had to fight a bloody war in Lebanon. Syria, like Jordan, showed in Lebanon that it was ready to meet Palestinian defiance with arms and did. In Iraq, the Saddam Husayn regime hunted PLO leaders all over the world. Moreover, Palestinian sorties to Israel were blocked forcefully by the

that ordinary people are the beneficiaries of its activities, they are starting to subscribe to its ideas, including Islamists whose rights to the expression of their ideas have been defended by a secular organization which does not share their views. The ideas of the AOHR and its practice are rooted in the most basic democratic and civic values. Some of the writers we shall deal with below have been active in the AOHR as in other organizations mentioned above.

Background. Before we start discussing the particular perceptions of democracy by Arab intellectuals, it would be in order first to say a word on the background of the current democratic interest. It would not be remiss here to state that current concerns with democracy constitute a revival rather than a fresh outlook in the Arab world. Our authors are looking at but not reconstructing the constitutional monarchy of Egypt before Nasser; they even go back to the social contract between Muhammad Ali on the one side and the 'ulema and notables on the other. In the post independence period in the Arab countris, the idea of Arab democracy coincides and reflects the current trend of democratization in the Third World. Nevertheless and upon further examination, it seems to be the product of some special circumstances.

The first stirring in the direction of democratic thinking stemmed from the experiences of the Palestinian Resistance and almost by default, just as one may say the whole trend has been. Arab intellectuals in general and Palestinians in particular were not advocates of democracy, not at least in its Western sense today which combines adherence to civil rights, popular representation and a modicum of welfare. They shared revolutionary ideas whose intent was to redefine and remake the nation-state. The revolutionary impetus was in part dictated by the urgency of the task: transforming agrarian economies to modern industrial societies, weak and fragmented political entities to one united state, and replacing out-dated monarchies with populist regimes. We shall refer to this trend as modernist and nationalist.

In the Maghreb region, the prominent ideas expressing nationalist modernism, especially in Algeria and Tunisia, were secular and sometimes too eagerly European not to evoke the idea of Fanon's assimilated native. We may refer to this modernist trend whether it is expressed in authoritarian power structures or liberal social ideas as Bourguibism.

The Bourguibists of North Africa were challenged by the revival of Islamic ideas that claimed greater cultural authenticity and were conveyed by individuals steeped in Islamic scholarship and supported by a new generation of young people who hailed from the provinces and from lower income

the hegemony of the autocrats who happen to be secularists.

Another important feature of the democratic interest which seems to stand out in the face of the established dictum of government hegemony of the secular nationalists and that of Islamic **ghulaat** is characterized by group thinking rather than by outstanding individual advocates. There is no Arab intellectual today that can be identified as leading the current of democratic debate. Democratic thought has tended to be expressed by groups of thinkers, by itself a new tendency and felicitously consistent with the principles of democracy.

We shall touch here on the ideas circulating among those groups and centers such as the trend expressed in the Center for Arab Unity Studies; The Ahraam Center for Strategic and Political Studies, the Thought and Dialogue Forum in Morocco, the Civic Society in Cairo, and the Arab Organization for Human Rights. It remains to be said that most intellectual leaders in these groups tend to be academics and/ or former statesmen. The selection of individual writers for discusion here is thus governed by their link to one group or another of the above. Since there are no outstanding individual advocates of democracy, the group approach recommends itself.

The Ahraam Center, originally founded by Hasanayn Haykal and led initially by Dr. Boutros Boutros-Ghali, has under the leadership of Sayid Yasin shown a geater interest in Arab affairs and democracy, though its focus remains on Egypt. It issues a quarterly journal and an annuaire assessing Arab developments. It also publishes many of the works of its researchers. Wide as its influence is, the Ahraam Center remains constrained by limited resources and its official status as a governmental institution.

In contrast, the Arab Organization for Human Rights, which was started in the early eighties by Arab intellectuals and former statesmen from various Arab countries, is totally independent and set itself up as a watch-dog over Arab regimes. While its presence in Cairo is tolerated by the Mubarak regime, it has not been able to obtain a legal status. The Organization publishes a newsletter which draws the Arab readers attention to the status of human rights in various Arab countries and describes the efforts made by the organization on behalf of the victims vis-à-vis their govenments. The Origanization operates in association with human rights groups in each one of the Arab countries.

The intellectual significance of the Arab Organization for Human Rights (AOHR) lies in propagating what ordinarily would be considered an academic subject, of little understanding or interest to ordinary people. Now,

Contemporary Trends in Arab Democratic Thought

Iliya Harik(*)

One may well describe the state of thought in the Arab World today as passing through an interregnum characterized by revisionism, reorientation, and questioning. Intellectuals are cautiously looking into the future and stressing new directions but without departing with their heritage.

The casual observer is, of course, bound to say that the Islamic trend is the most conspicuous, but there is a more pervasive though less intense trend and that is an awakened interset in democracy. The fact that the main stream Islamic movements, Arab nationalists and leftists share in this interest is what makes the democractic outlook the more pervasive as an alternative to the patron state, which has dominted Arab politics since the fifties. Though all three trends have moderated their ideological stands, none of them has really abondoned their basic principles in favor of a totally different outlook. They have simply added a new dimension, that of democracy, in the form of various degrees of commitment to one or another aspect of the doctrine. In all, the common thread is rejection of the single party and of the autocratic state.

This article will be confined to democratic thought among nationalists and leftists, leaving out Islamists whose works would require an extensive inquiry.

The question is whether the presumed convergence toward democracy among advocates of different tendencies will create a structural coalition among the three original trends, and whether such a coalition will determine the current debate and struggle in favor of democracy. Here, it would be in order to remind the reader that the democratic trend has to win the battle not only against the radical and extremist Islamists **(ghulaat)** but more so against

(*) Professor in the dept of political science, Indiana University, U.S.A.

تحية من القلب
لحامي السيادة والاستقلال
لصانع المجد والعنفوان
والساهر على الارض والانسان

مع اطيب تمنيات

فؤاد هليل للستائر

حارة صخر - بناية الياس أيّوب - تلفون : ٨٣٥٦٠٤

تتقدم

مؤسسة لاوون التجارية

بأطيب تمنياتها الحارة
من كافة ضباط ورتباء
وافراد الجيش اللبناني
راجية لهم دوام العزة والعنفوان

الزلقا - شارع الجوهرجي - ملك طعمه

What the future holds for Russia is a matter of speculation. Things are changing before our eyes. It is impossible to tell how they will end up.

Separatist sentiment is infectious. After the decomposition of the Soviet Union, the republics in turn are faced with the prospect of fragmentation as well, especially republics like Russia, Georgia, and Azerbaijan, which have subrepublics whithin them. The Russian Federation, for example, is made up of 89 "subjects of the Federation", organized into different levels of administrative subordination, depending on the size of the ethnic group involved. There are autonomous republics, autonomous regions, and national districts. One of the republics, Chechnya, in the Caucasus, had even proclaimed its total independence soon after the failed coup of August 1991. Other republics, like Tatarstan (landlocked in the middle of Western Russia) and Yakutia (in Siberia, with some of Russia's richest natural ressources) are grumbling. Boris Yeltsin's decision to crush the rebel republic of Chechnya by force is not difficult to explain: the battle for Chechnya is a battle to save Russia as a multinational federation. If Chechnya is allowed to secede, other parts of the federation might try to follow suit.

three days. Gorbachev was freed and resumed his position in Moscow.

The unsuccessful coup of August 1991 precipitated the break-up of the Soviet Union. When the coup collapsed, the decentralization it was meant to prevent accelerated. The Communist party, which had been the union's main centralizing force, was dissolved. All fifteen republics declared themselves independent, making the old central government and its president Mikhail Gorbachev shadows with no power to rule. Estonia, Latvia and Lithuania were widely recognized as independent nations. The leaders of the three Slavic republics, Russia, Ukraine and Belarus – representing 73% of the population and 80% of the Soviet Union – announced that the old union no longer existed and formed a new and much more decentralized association. They called the new association the Commonweath of Independent States (C.I.S), and moved its capital from Moscow to Minsk (capital of Belarus). They invited the other republics to join, and eleven did so (all but the three Baltic states plus Georgia).

Gorbachev had become the president of a country that no longer existed. On December 25,1991, he bowed to the inevitable and resigned as president of the defunct union. He had never intended or even imagined the collapse of the Soviet Union; he just wanted to reform the system.

Seventy-four years after the Bolshevik revolution, the red hammer - and - Sickle flag came down from the Kremlin and was replaced by the tricolor flag of the Russian republic. "In less than three-quarters of a century, the Soviet Union had been born under Lenin, grown to brutal Stalinist maturity, and died during an attempt at rejuvenation by Gorbachev"[16].

At the present writing, the development of new political structures in the former USSR is still far from complete. The successor regimes have moved a long way from dictatorship to democracy and free - market economy. Many of the USSR's former satellites in Eastern Europe have moved even more rapidly in the same direction. Stalinist-type regimes, which once governed many nations, now survive only in Cuba, North Korea and the People's Republic of China. The fifteen former Soviet republics are experiencing many problems, particularly ethnic tension. It will not be easy for these new nations fo find a stable way of living together now that the heavy hand of the Kremlin has been removed. The C.I.S. is a body of uncertain powers and lifespan. It looks like a temporary mechanism to manage nuclear weapons and economic problems.

(16) Roskin & Berry, op. cit., p. 109.

the occupied people were the key forces driving Mikhail Gorbachev to abandon what we may call the "outer-empire". As the outer-empire was given its freedom, it proved impossible to contain the independent impulses within the inner-empire, the Soviet Union itself.

An old joke has it that the USSR stands for the "Union of the Silently Swallowed Republics". With the arrival of *glasnost* they were not silent anymore. The relaxation of political controls released smoldering ethnic and political tensions within the country. Azerbaijanis and Armenians fought each other over disputed territory. Violence erupted in Georgia and elsewhere. As the Soviet Union became a more open society, ethnic grievances bottled up for so long by repression soon boiled over. The new openness allowed them to expand and feed one another in a sort of chain reaction. Every one of the fifteen soviet Republics raised demands for freedom from central control and for self-government, some even for independence. Particularly vocal were the three Baltic states annexed by Stalin in 1940 as a result of the Nazi-Soviet pact.

The Soviet Union's fifteen constituent republics increasingly demanded independence and the restructuring of the union into a much looser association. Gorbachev tried to persuade the republics to sign a treaty that would create a new "Union of Soviet States". The proposed treaty would increase the powers of the republics but would stop short of full independence and would leave significant powers with the central government which he headed. Nine of the fifteen republics agreed to sign the new union treaty, but before they could do so, conservative elements in the army and KGB tried to oust Gorbachev by a coup d'état in August 1991. Fearful of the desintegration of the Soviet Union, a group of old line top officials calling themselves the "State Committee on the State of Emergency" staged a coup to overthrow Gorbachev and restore the old regime. They put him under house arrest in this vacation home in the Crimea and assumed emergency powers.

The ineptitude of the plotters was blatant[15]. Badly prepared, almost improvised, the coup met with stout popular resistance led by Boris Yeltsin, president of the Russian Republic. The army refused to support the coup: troops sent to the "While House" (the headquarters of the Russian Republic a mile west of the Kremlin) fraternized with the crowd. The coup failed after

(15) "They can't even organize a coup d'état properly", comments former interior minister Vadim Bakatin, cited in Robert V. Daniels, *The End of the Communist Revolution* (London and New York: Routledge, 1993), p. 31.

It all began in 1985, when Mikhail Gorbachev became the General Secretary of the Communist Party of the Soviet Union. At 54, he was an adolescent by Soviet Politburo standards. It is not easy to explain how someone as reform-minded as Gorbachev could have risen to supreme power from within the system except that the country was in dire straits and that the party leadership must have realized the seriousness of the problem and the need for change. The economy was stagnant. Alcoholism and corruption were growing alarmingly. The Soviet Union was obviously running down. It was especially falling behind in high-tech areas.

At first, Gorbachev tried to fix the old system by the old remedies: verbal exhortations, anti-alcohol campaigns, and the importation of more foreign technology. He believed that more labor discipline and less abstenteeism and drunkenness would revive the economy.

By 1987, he had realized that the problem was a structural one. He therefore launched a program of *Glasnost* (media openness) and *perestroika* (economic restructuring). The Soviet media became more pluralist, honest and critical. *Glasnost* actually meant that problems should be publicized and open to free discussion, for only in this way can one find out what is wrong and put it right. *Perestroika* was intended to reform the existing centrally-planned, command economy, not to change it. Gorbachev proposed to decentralize the economy. He shifted many production decisions to on-site farm and factory managers, putting an end to the rigidities imposed by the government bureaucracy. He also allowed the introduction of free enterprise practices in some areas of the economy. In addition, he tried to create new incentives to increase workers' productivity and to remove corrupt officials from government economic agencies. Finally, Gorbachev made efforts to shift the emphasis of the Soviet economy from heavy industry to the production of consumer goods.

Glasnost and *Perestroika* did not lead to immediate economic progress, and Gorbachev's popularity declined. It became clear that more openness in Soviet society and economic restructuring would not succeed unless accompanied by a reform of the political system. Several changes were introduced. Gorbachev allowed multicandidate elections. He followed this up by transferring power from the Communist Party to the democratically elected legislature and to the new and powerful position of the president of the USSR.

Then came the year 1989, the "year of the people". The Eastern European satellites were allowed to cast off their communist governments and became independent states. Internal decay and pressure from the outside world and

with the Jewish Marxist party, the Bund, which wished, while remaining within the Russian Social Democratic Party, to be recognized as the sole representative of the Jewish workers of Russia"

That was many years ago. Now the Bolsheviks realized that they cannot afford to alienate the nationalities any further. Federalism was a concession to the nationalist aspirations of the peoples they dominated. It was a sort of compromise: the natioanlities received cultural autonomy in exchange for political subordination. They got the right to use their own language, have their own schools, wear their own derss, and follow their own folkways without interference. Indeed the Soviet authorities favored the growth of cultural nationalism. Some fifty languages were committed to writing for the first time. The Bolsheviks recognized that it was better to let each nationality feel culturally autonomous while in fact they are politically subordinate.

The hope was that the Soviet Union's non-Russians would gradually accept the Russian language and culture and be more or less assimilated into a new "Soviet" nationality. In some cases this appeared to be happening, but in most it was not(14). Ironically, Soviet policy contributed to the persistence of national identities. The federal structure of the state was originally designed to pacify national feeling while gradually encouraging assimilation. Instead it reinforced local national identity.

Administratively, the nationalities were put on various levels according to their size. The fifteen largest got their own Soviet Socialist Republic. Within the Soviet republics were autonomous republics, autonomous regions, and national districts. The Russian Republic is by far the biggest and is itself a federation of numerous autonomous republics and regions.

But let no one be mistaken. The Union of Soviet Socialist Republics was old Russian wine in a new Soviet bottle. The non-Russian nationalities continued to be dominated by the Great Russians who held all the levers of power in the Union.

History has seen several instances of empires falling apart, such as the Austro-Hungarian and Ottoman empires after World War I. However, the breakup of the USSR since 1989 is perhaps the greatest disintegration ever.

(14) Credit goes to Mme Hélène Carrère d'Encausse for pointing out the failure of the Soviet policy of integration of the nationalities in her premonitory *L'empire éclaté* (Paris: Flammarion, 1978).

republics. The Russian and Transcaucasian republics were subsequently reorganized to create additional republics so that they were eleven in number. Out of the Transcaucasian republic emerged the Georgian, Armenian, and Azerbijan republics; out of the Russian republic were created five republics in Central Assia: The Uzbek, Turkmen, Tadzhik, Kazakh, and Kirghiz republics. After the outbreak of World War II, the Soviet Union occupied adjoining territory and created five additional Soviet Republics: the Karelo-Finnish, Moldavian, Lithuanian, Latvian, and Estonian republics. One of them, the Karelo-Finnish, with hardly half a million people, lost its status in 1956. There remained fifteen Soviet Republics.

On paper, the Soviet Union was a federation, like the United States, Canada and Germany. The consitutions of 1936 and 1977 formally provided for a USSR consisting of fifteen republics joined together in a federal union, with some functions assigned to the central government in Moscow and some assigned to the republics. Moreover, the fifteen republics were supposed to have the right to secede. In practice, however, the Soviet Union was ruled from the center. Real power was exercicad by the Moscow -centered Communist Party of the Soviet Union (CPSU). Although usually staffed by local people (Georgians ran Georgia, Uzbeks ran Uzbekistan, and so on), the republics followed the orders of Moscow. What the Politburo laid down was generally implemented throughout the country by the party, making the USSR in fact a strong unitary government.

Originally, the Bolsheviks had no liking for federalism. "In his treatise on the nationalities, Stalin had, like Lenin, opposed federalism. The oppressed peoples, so he then argued, were free to break away from Russia altogether; but if thy chose to remain part of Russia they would have to accept the centralized structure of the new state, because modern economy required a high degree of power at the center and because barriers between various nationalities in the same state were politically undersirable"(12). In the same vein, "Lenin believed that the future socialist republic must be a centralized state, but was willing that any subject nationality of a larger state, which wished for its independent state, should secede (13). Having seceded, it should set up its own centralized socialist republic. There was no place for federalism in his plans. The same principle held for the party as for the state. Each socialist party must be Centralized. No section of the party could claim special autonomy on grounds of nationality. This brought Lenin into conflict

(12) Ibid, p. 191.

(13) Hugh Seton-Watson, *From Lenin to Khrushcev: The History of World Communism* (New York: Praeger, 1960), p. 20.

> divorce which was also advocated by Socialists. 'We hardly mean', said Lenin, 'to urge women to divorce their husbands, though we want them to be free to do so'. Similarly, the Bolsheviks pleaded for the right of the non-Russian peoples to secede from Russia, without encouraging separatist aspirations. A week after the revolution, on 2 November, these principles were embodied in 'the Declaration of the Rights of the peoples of Russia'.. The Bolshevik leaders hoped that the non-Russian nationalities would follow the Russian example and carry out their own revolution; and that having obtained the right to divorce they would after all rejoin Russia in a free union of Socialist nations... Soon, however, it became clear that the precept tended to clash with reality. In the borderlands of Russia new governments sprang into existence. All were anti-Bolshevik; and all insisted on their complete separation from Russia. Lenin and Stalin were taken at their word"(10).

The Bolsheviks had to revise their policy. In the words of Stalin: "The principle of self-determination for small nations ought to be understood as the right of self-determination not of the bourgeoisie but of the toiling masses of a given nation"(11). Attempts to secede were met with claims that "counter-revolutionaries" were behind them and were eventually crushed either by the Red Army, or local communists, or both. As soon as the Bolsheviks had the strength, they asserted their control over the non-Russian parts of the old empire. In Finland, Estonia, Latvia, and Lithuania they failed. In the Ukraine, in Central Asia, in Siberia, and the Caucasus, they succeeded. In short, those nationalities of old Russia which were favorably placed by geography established independent states, and their governments were not communist. Those whose geographical situation was unfavorable were subject to Bolshevik rule. The Bolshevik victory over the nationalist movements of these nations was won by force.

With the end of the civil war and foreign intervention, it became possible in 1922 to establish the Union of Soviet Socialist Republics. Its first members were four: The Russian, Ukrainian, Belorussian, and Transcaucasian

---

(10) Isaac Deutscher, *Stalin: A Political Biography* (Harmondsworth: Penguin Books, revised edition 1966), pp. 187-189.

(11) Ibid, p. 190.

to silence even peaceable criticism of the government. Censorship tightened and religious persecutions increased. Many Jews were either terrorized or killed in mob attacks called 'pogroms'(9) Alexander III and his son, the unfortunate Nicholas II, who was tsar until 1917, adopted a program of systematic Russification, that is, they imposed the Great Russian culture on the many other nationalities within the empire. Russia came to be called "the prison of the peoples". One result of this policy was that the revolutionary movement, which was until Alexander III an almost exclusively Russian affair, received a massive dose of new non-Russian recruits. Many of the men who helped Lenin seize power in 1917 and who staffed his government were non-Russians, including Lev Davidovitch Bronstein, alias Trotsky, Lenin's second-in-command and founder of the Red Army (a Jew); Felix Dzerzhinsky, the first head of the Cheka, the Soviet Secret Police (a Pole); and Joseph Dzhugashvili, who is none other than Stalin (a Georgian).

It is interesting to see how the Bolsheviks dealt with the problem of nationalities. Their official view was formulated, under Lenin's supervision, by young Stalin, in a book on *Marxism and the Nationalities*, published in 1913. Stalin was the Bolshevik expert in the question of the nationalities. Later, he will be appointed Commissar (that is, minister) of Nationalities in the Bolshevik government after the revolution. His views are excellently summarized by Deutsher:

> "[Stalin] championed the right of the peoples oppressed by the Tsarist Empire to self-determination; and he interpreted that principle in the sense that every oppressed people should be free to break away from Russia and constitute itself an independent state. It was true that socialism did not favor national separatisms and the formation of numberless small states all lacking viability. Its ultimate objective was international Socialist society. Real social and economic progress demanded, in the Socialist's view, the abolition of the barriers that kept nations apart. But international Socialist society could be founded, so Stalin had argued, only by voluntary agreement of the peoples that would form it; and voluntary agreement implied that each nation should first regain its complete freedom. Lenin defended this view in a witty comparison between that freedom and the freedom of

(9) Between 1882 and 1914, millions of Jews emigrated from Russia to the United States, Canada and Western Europe.

Russian ports ice over in winter, and the Black Sea is controlled by the Turkish straits, still leaving Russia without year-round secure ports. One of the great dreams of the rulers of Russia - tsars and communists alike - has been for warm-water ports under exclusive Russian control(6). Catherine also participated in the three partitions of Poland (1772, 1792 and 1795) in which the three greedy neighbors of Poland, Russia, Austria and Prussia helped themselves to parts of their weak neighbor. As a result, Russia received a large chunk of eastern Poland inhabited mainly by White Russians and Ukrainians. In the wake of the Napoleonic wars, Tsar Alexander I (1801-1825) was able to acquire still more of Poland and annex Finland and Bessarabia; he also made conquests in the Caucasus.

Russia was now a major world power. The Russian Empire, the largest in the world, was also one of the most autocratic. The tsars believed that they were responsible only to God. Administratively, the organization of the empire was difficult to describe. Subject peoples were generally accorded varying degrees of administrative autonomy(7). The trend, however was to make administration more uniform(8). But it was not until Alexander III that the government began to adopt a conscious policy of Russification. Alexander III, who reigned between 1881 and 1894, was perhaps the most reactionary of all tsars. He tried to Suppress the revolutionery movement and

---

(6) The Allies of World War I had promised Nicholas II to attribute him Constantinople. "The great prize in Russian/ Soviet maritime thinking is Istanbul and the Turkish Straits. For centuries, tsars salivated at the thought of not only liberating the original center of Orthodox Christianity but of securing the straits for the unhindered traffic of Russian warships and merchantmen from the Black Sea. In on war after another, Russia pushed back the Ottoman Empire. If Russia had won in World War I, the prize would have been hers, for Turkey fought alongside Germany". (Michael G. Roskin & Nicholas O. Berry, *I.R.: The New World of International Relations* (New Jersey: Prentice Hall, 1993) p. 79.

(7) See Hugh Seton- Watson, *The New Imperialism* (New Jersey: Rowman and Littlefield, 1971), p. 23.

(8) "There was a definite and growing belief in St. Petersburg that everything should conform to a general pattern. It should not be forgotten that in Europe in the eighteenth and nineteenth centuries centralism was usually considered to be progressive. It had been the practice not only of militarist Russia and absolutist Austria but also of revolutionary France. Regional autonomies, or 'particularism', were thought to be reactionary. The obvious case was the Vendée in the age of the French Revolution. Thus not only monarchs and bureaucrats, but also liberals and even socialists, in Russia as well as in Europe, were impatient of local traditions and claims to self-government. But centralism was considered not as directed against the interests of the smaller peoples in the interest of the larger nations: rather it was thought to be a guarantee of better government for all". (Seton-Waston, op. cit., pp. 23-24).

and to raise soldiers for the armed forces of the Golden Horde. "Indirect as it was for the most part, Mongol rule over the Russian principalities was both visible and tangible. The princes were constantly reminded that they were vassals of the khan by the presence of Mongol civil agents and troops, by frequent orders to make the long trip to Sarai with their families and retainers, by oft-repeated Mongol interference in local affairs, and by punitive expeditions (Some fifty in number during the period of Mongol suzerainty) to put down unrest or to settle princely squabbles"(4). One of these principalities, Moscow, or Muscovy as it was called then, gradually emerged as the most powerful. The princes of this hitherto insignificant state came to be the driving force behind the unification and expansion of Russia. During the fourteenth and fifteenth centuries, the duchy of Muscovy was able to achieve supremacy over the other Russian principalities, and then to assert its independence of the Mongols. Taking advantage of the weakening of Mongol power as a result of succession struggles, Ivan III (reigned 1462 - 1505) formally ended the Tatar Yoke be refusing to pay the tribute (1480). His grandson Ivan IV, better known as the Terrible, was the first ruler to adopt the title "tsar"(5). He centralized the administration bringing the turbulent boyars (Russian nobility) into line, and expanded the boundaries of the Russian state. Ivan annexed two of the three Tatar states: Kazan (1522) and Astrakhan (1556). These were the first non-Slavic states in the thriving Russian empire. Expansion to the east also began during this period. Before Ivan's death, Russia had established itself in Siberia.

One reason for Russian expansion was the need to reach the open sea. Until Peter the Great, in the early eighteenth century, Russia was totally landlocked. Peter, who ruled from 1682 to 1725, wanted to have a port on the Baltic Remove- Put, a "window on the west" as he said. He picked a quarrel with the eccentric Charles XII of Sweden, and after a long war, he conquered the territory around the Gulf of Finland. There, in 1703, he built a new city, called St. Petersburg, which he made later on the capital of his kingdom. Catherine the Great (reigned 1762-1796) pushed southwards and reached the Black Sea. But the problem was not solved. The Baltic and other northern

(4) Harcave, op. cit., p. 34.

(5) A breathtaking biography is provided in Henri Troyat, *Ivan le Terrible* (Paris: Flammarion, 1982). Reissued in Le Livre de poche, 1990. English translation in Berkley pb. Troyat perfectly captures the "madness" of Ivan: "Dans son esprit, la diposition à la débauche et à la violence s'allie avec une dévotion maladive. Sadique et mystique à la fois, il se considère comme le vicaire de Dieu sur la terre et se croit excusé d'avance pour tous ses dérèglements. Il y a, pense-t-il, entre le Très-Haut et lui, une complicité heureuse dans le mal".

many different ethnic groups. Territorial expansion continued until after World War II.

The first Russian state was created in the ninth century. Its capital was at Kiev, and it rulers adopted Christianity in 988. Politically, Kievan Russia was a loose federation of principalities. Never truly unified, it gradually declined into bickering principalities. Lack of unity and internal feuds made them an easy prey for the Mongols surging forth from Central Asia. In 1240, the Kiev state was sacked by the Mongol prince Batu, a grandson of Genghis Khan. The Mongol khans of the Golden Horde(3) established their capital at Sarai on the Volga and dominated Russia for more than two centuries. The Mongols were called Tatars by the Russians because most of the followers of the Mongol rulers were Tatars, and the period during which they subjected the Russians to their rule is usually known as the "Tatar Yoke". Mongol domination was costly in economic terms because the initial conquest and subsequent raids to maintain the Russians in obedience destroyed much of urban life and greatly depleted the population Equally heavy, even to cities that escaped conquest, were the tribute payments. Politically, however, the yoke was not burdensome, for the Mongols ruled indirectly through local princes. The Mongols did not settle in Russia or interfere with Russian institutions. They saw no need to station troops in Russia, the terror of their name and occasional punitive raids were sufficient to ensure obedience. They found it more convenient to preserve the existing system of princely rule and to use the princes as agents than to replace the system with a purely Mongol administration. The Russian princes were required to pay an annual tribute

(3) "Golden" because yellow was the imperial color of the khan. "Horde" is one of the few Mongol words to enter the English language; ordu meant a gigantic armed encampment. The word has come to mean "a very large group of people". Theoretically a part of the great Mongol Empire, the kingdom of the Golden Horde was actually an empire in its own right. "By the middle of the thirteenth century, the Mongols had established an empire reaching from China to Eastern Europe. It was governed from the imperial capital at Karakorum, in Mongolia by the Great Khan (chosen from among the descendants of Genghis Khan, founder of the empire). To make administration practicable, the vast realm was divided into several parts, each under a Khan selected from the family of the Great Khan. One such part was the Golden Horde, which governed the defeated Russian principalities... The Khan of the Golden Horde, the capital of which was Sarai, on the lower Volga, was legally the deputy of the Great Khan; but, as time went on, the Khans of Sarai became increasingly free of effective control by the Great Khan, and the Golden Horde was soon to become (in fact, if not in theory) an independent empire". [Sidney Harcave, *Russia: A History*, 6th edition (Philadelphia: J.B. Lippincott Co., 6th edition 1968), pp. 33-34].

From Ivan the Terrible to Boris Yeltsin: The Problem of Nationalities in Russia(*)

Kamal Yazigi(**)

"Russia, it has been said, is not a country, it is a world"(1). The Soviet Union, as Russia was called later, was almost a continent, a territorial giant more that twice the size of Canada, the United States or China. With 8 million square miles, it comprised one sixth of the world's land surface. Within its borders lived over 280 million people, only about 51% of them ethnic Russians, or Great Russians, as they are sometimes called. Aside from the Great Russians, the Soviet Union was populated by two peoples closely related to them, the Ukrainians and the Belorussians, also called White Russians. There were also Latvians, Lithuanians, Estonians, Armenians, Georgians, Azerbaijanis, Moldavians, Jews and other in Europe, and Uzbeks, Kazakhs, Kirgiz, Turkmenians and many others in Asia, well over 100 distinct ethnic groups in all(2).

Russian has not always been a large country. The beginnings were modest. But in the sixteenth century, Russia started to expand. Over the centuries land was added in every direction. As Russia expanded, it came to govern

(*) An abridged version of this paper was presented at a conference on "Russia at the Crossroads" organized by the Lebanese American University, Byblos, on 12 January, 1994.

(**) Kamal Yazigi teaches Political Science and International Affairs at the Lebanese American University. He is also the Director of the Center for Research and Education on Democracy (CRED).

(1) An ancient peasant proverb.

(2) "Ethnic group" is a rather loose term used by social scientists to describe a large group of people who share a common culture. "Ethnic group", "nationality" or "people" will be used here interchangeably.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL D EFENCE LEBANESE NAT IONAL DEFENCE LEBA NESE NATIONAL DEFEN CE LEBANESE NATION AL DEFENCE LEBANES

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO